أثر تعدّد اللّهجات العربيّة في النّحو العربيّ

إعداد

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ليلى برجس محمّد أبو الغنم

المشرف

الدّكتور محمود جفّال الحديد

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللّغة العربيّة وآدابها

كليّة الدّراسات العليا

الجامعة الأردنيّة

حزيران 2003 م

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

نوقشت هذه الرّسالة وأجيزت بتاريخ .....

أعضاء لجنة المناقشة **التـــوقيـــع**

*** الدّكتور محمود الحديد، رئيساً**

أستاذ مشارك فقه اللغة العربيّة .....

*** الدّكتور نهاد الموسى، عضواً**

أستاذ علم النّحو العربيّ وتعليمه .....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

*** الدّكتور جعفر عباينة، عضواً**

أستاذ مشارك اللّغويات

العربيّة والسّامية المقارنة .....

*** الدكتور علي الحمد، عضواً**

أستاذ اللّغة والنّحو .....

إهداء

إلى من أفتقده في هذه اللّحظات الغالية بعد أن وعدني أن يقف معي ليباركها، لكنّه غاب على غير عادته، ولكم تمنّيت رؤية سحائب الفرح تعبر وجهه ليبعث الأمل والفخر والاعتزاز في نفسي كما عوّدني، لكنّها إرادة الخالق يا أغلى الرّجال، شاءت أن تفارقنا قبل شهور قليلة ... كأنّها البارحة !!

إلى الغائب الحاضر في وجداني أخي سامر رحمه الله.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الإسلامية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

شكر وتقدير

أتوجّه بأسمى آيات الشّكر والتّقدير إلى كلّ من مدّ لي يد العون والمساعدة في إنجاز هذا الجهد المتواضع.

وأخصّ بالشّكر أستاذي الفاضل الدّكتور *محمود جفّال الحديد* لتفضّله بقبول الإشراف على هذا البحث ومتابعته وتشجيعه لي، ولما أبداه من توجيهات قيّمة، وآراء سديدة، كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث وإخراجه إلى حيّز الوجود.

كما أقدّم خالص شكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الكريمة، أساتذتي الأجلاّء:

الأستاذ الدّكتور *نهاد الموسى*.

الدّكتور *جعفر عبابنة*.

الأستاذ الدّكتور *علي الحمد*.

لتفضّلهم بقبول مناقشة هذا البحث، والإشارة بملاحظات مفيدة عليه، هي عندي موضع احترام وتقدير.

واعترافاً منّي بالفضل إلى أهله، أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ الدّكتور *جاسر أبو صفيّة*، رئيس قسم اللّغة العربيّة وآدابها، لما قدّمه من عون ومساعدة وتشجيع طوال مسيرتي العلميّة.

كما أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أستاذي الدّكتور *حمدي منصور* لما أبداه من اهتمامٍ كبير ومتابعة وعون وتشجيع.

فجزاهم الله عنّي جميعاً خير الجزاء.

الباحثة

ليلى

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفهرس

الموضوع	الصفحة
.....	.....
-قرار لجنة المناقشة.....	ب
-الإهداء.....	ج
-الشّكر والتّقدير.....	د
-الفهرس.....	هـ
-الملخّص بالعربيّة.....	و-ز
-المقدمة.....	1
-التّمهيد: مفهوم الفصحى الأدبيّة المشتركة وكيفية تشكلها.....	6
-الفصل الأوّل:منهج النّحاة في وضع القاعدة النّحويّة استناداً إلى العربيّة المشتركة.....	18
-تعريف اللّهجات العربيّة لغة واصطلاحاً	19
-نظرة النّحاة للّهجات العربيّة ومنهجهم في عمليّة التقعيد النّحوي وكيفيّة معالجتهم للخصوصيات التّركيبيّة للّهجات.....	20
أ- موقف النّحاة من الصّلة بين الفصحى واللّهجات.....	21
ب-خريطة القبائل العربيّة بين قبول النّحاة ورفضهم	24
-الفصل الثّاني: مظاهر التقعيد اللّهجي.....	41
-المبحث الأول: المرفُوعات.....	42
-المبحث الثّاني: المنصُوبات.....	59
-المبحث الثّالث: المجرورات.....	72
-المبحث الرّابع:مسائل متفرّقة.....	76
-الفصل الثّالث: القراءات القرآنيّة الّتي يعضُدُها التعدُّد اللّهجي.....	84
-المبحث الأوّل: مفهوم القراءات القرآنيّة.....	85
-المبحث الثاني: النّحويُّون والقراءات القرآنيّة.....	92
-الفصل الرابع: أثر التعدُّد اللّهجيّ في بناء القاعدة النحويّة : سلباً وإيجاباً.....	117
-المبحث الأول: الأثر السّلبيّ.....	118
-المبحث الثاني: الأثر الإيجابيّ.....	126
الخاتمة.....	129
مصادر الدّراسة ومراجعها.....	132
الملخص بالإنجليزية.....	142

المُلَخّص

أثر تعدّد اللّهجات العربيّة في النّحو العربيّ

إعداد

ليلى برجس محمّد أبو الغنم

المشرف

الدّكتور محمود جفّال الحديد

حظيت اللّهجات العربيّة القديمة باهتمام الدّارسين بها: بنيةً وأصواتاً، في الوقت الّذي ظلّت فيه الخصوصيّات التّركيبيّة غُفلاً عن الدّراسة المتخصّصة المستقلّة.

ولذا سيتولى هذا البحث محاولة الوقوف على منهج النُّحاة في رصد الخُصوصيّات التّركيبية للّهجات، وكيفيّة معالجتهم لها، وضوابط قبولها أو التحفّظ عليها، ورصْد الخصوصيّات التّركيبية منسوبةً – ما أمكن ذلك– إلى القبيلة، أو القبائل، أو الدّوائر الصُّغرى في القبيلة الواحدة، وصولاً إلى تبيُّن موقعيّة التّقعيد اللّهجيّ من التّقعيد الشُّمولي للفُصحى تأثّراً وتأثيراً، وضَبْط مواطن الاتّصال والانفصال بينهما.

تفترض هذه الدّراسة أنّ العربيّة الأدبيّة المُشتركة ما هي إلا توليفةٌ من السّمات النّحوية المُطّردة في اللّهجات العربيّة، الأمرُ الّذي جعل منها نموذجاً مثاليّاً للتّقعيد النّحوي؛ ولمّا كانت اللّهجات العربيّة مُتنوّعة ومتعدّدة، فقد ترتّب على هذا أن تعدّدت الآراء في غير قليل من المسائل النّحويّة تبْعاً للمَسْمُوع اللّهجيّ.

وقد اعتمدت الدّراسة على تتبُّع منهج النُّحاة في رصْد الخُصوصيّات التّركيبيّة للّهجات العربيّة، وبخاصّة تلك الّتي كان لها أثرٌ في التّقعيد الشُّمولي للُّغة العربيّة المشتركة المُسمّاة بالفُصحى، وذلك وفق منهجيّة تاريخيّة وصفيّة ساعدت على فهم وجهة نظر نُحاة العربيّة لطبيعة الصِّلة بين اللُّغة الفُصحى واللّهجات، ومن ثمّ منهجهم في عمليّة التّقعيد النّحويّ.

وظهرت من خلال الدِّراسة أهميّة العوامل اللُّغوية وغير اللُّغوية الّتي غلّبت صوراً لظواهر نحويّة في لهجات عربيّة، على صور ثانية في لهجات عربيّة أخرى، ولا سيّما مُقتضيات التطوّر التّاريخي للُّغة وموقف النّحويين من هذا التّطوُّر.

وقد أكّدت الدّراسة أهمية الرَّبط بين المسائل اللّهجيّة في النّحو والقراءات القرآنيّة، باعتبارها نصوصاً لُغويةً مثّلت الواقع اللّهجيّ لما نطقت به العرب سليقةً قبل وضْع قواعد النّحو العربيّ؛ وقد أسهم ذلك في تجلية بعض ملامح المنهج المعياريّ، ومن ثمّ دراسة أثر تعدّد اللّهجات العربيّة في بناء القاعدة النّحويّة سلباً وإيجاباً.

في ضوء ذلك، حاولت الباحثة أنْ تقدّم رؤيةً موضوعيّة لظاهرة التعدّد في الأوجه الإعرابيّة، يمكن استثمارها والإفادة منها في قضيّة تيسير تعليم النّحو العربيّ وخدمة اللّغة العربيّة وأبنائها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المُقدِّمة

لا شكّ في أنّ اللّهجات العربيّة القديمة تُعدّ من المصادر الغنيّة والمُفيدة للبحث في تاريخ اللّغة العربيّة، فقد كانت هذه اللّهجات تمثّل واقعاً لُغوياً معروفاً ومُستخدماً عند قبائل العرب قديماً، وهي بذلك إنّما تمثّل مراحل تاريخيّة من عُمر اللُّغة.

ويستطيع البحث اللّغويّ التّاريخيّ أن يفيد من دراسة اللّهجات، وذلك بتسليط الضّوء على الخصائص اللّهجيّة والسّمات النّحويّة المُميّزة الّتي تُنسب إلى قبائل وأقوام خلافاً لما جاء في الفُصحى، والوقوف على تلك السّمات الخاصّة الّتي قد تُمثّل بقايا لأطوار متقدّمة من عُمر اللّغة، أو مراحل قد انقرضت، أو تكون بذوراً لتيّارات حادثة تشير إلى حركة اللّغة في اتجاه النّمو والتّطور؛ ولعلّ هذه الوقفة تُتيح للباحث فُرصة التأمُّل في الظّواهر النّحويّة التي تسود لهجاتنا المحكيّة المعاصرة، والتّي رُبّما كانت امتداداً لما عرفتهُ العربيّة في الزّمن الماضي.

وقدْ أدرك المحدثُون أهميّة اللّهجات في ميدان الدّرس اللّغوي، وفائدتها في فهم طبيعة الفُصحى، وأنّ النّظرة اللّغوية التّاريخية تُساعد على فهم تركيب الجملة العربيّة بشكلٍ أفضل، وتُخلِّص النحو من الخلاف والتّعليل والتّأويل؛ كما أنّ الأخذ بالصُّور الأوسع انتشاراً والأحدث عهداً مدعاة إلى تيسير تعليم النّحو العربيّ وتخليصه من التّشعيب.

وتهدف هذه الدّراسة للّهجات العربيّة القديمة بالإضافة إلى ما ذُكر، إلى النَّظر فيها باعتبارها عاملاً مهمّاً من العوامل الّتي أسهمت في نُشوء ما يُعرف بظاهرة التّعدّد في أوجه الإعراب؛ لذا كان لا بُدَّ من الحديث عن جهود اللُّغويّين والنُّحاة الأوائل الّذين أخذوا يجمعون مادّة اللّغة، ويستقرئونها، ويصفونها من أجل وضع قواعدها، وقد رسموا لذلك كلّه حُدوداً للمكان وللزّمان، فاختاروا رقعةً مكانيّةً فسيحةً من الجزيرة العربيّة، وامتدّت مرحلة نقلهم قرابة ثلاثة قرون؛ وكان نتيجةً طبيعيّةً لاتّساع مادّة النّقل مكاناً وزماناً أن تتباين هذه المادّة المدروسة بتبايُن لُغات العرب، وبحسب ما تنتمي إليه من أزمان، واللّغة العربيّة– شأنها شأن أيّ لغة– خاضعة لنواميس التّغيُّر بتعدّد المكان وطول الزّمان.

ولمّا كان جُهْد النُّحاة في عمليّة التّقعيد النّحوي يسعى إلى تقديم قاعدةٍ موحّدةٍ مطّردة من اللّهجات جميعاً على تنوّعها واختلافها، كان طبيعياً أن تصطدم وجوهٌ منـــها

وقواعد النّحويين الّتي وضعوها وقاسُوا عليها؛ فبعضُها أُفسح له المجال في القاعدة النّحويّة، وحُكم على بعضها الآخر بالشُّذوذ أو القلّة أو الضَّرورة أو اللَّحن، إلى غير ذلك من الأوصاف، واحتفظت هذه الوجوه بمكانٍ لها على المستوى التّاريخيّ النّظريّ حَسْب.

ولعلّ هذا الجُهد المتمثِّل في البحث عن اطّراد القاعدة النَّحويّة، ومَيْل نُحاة العربيّة إلى تقنين اللُّغة وتنظيمها، أدّى بهم إلى عدم الاهتمام بدراسة اللّهجات حرصاً على اللُّغة الفُصحى ، فلم يرووا منها إلاّ النَّزر اليسير في ثنايا كتب اللُّغة والأدب والتّاريخ؛ وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت دراسة اللّهجات العربية القديمة ومحاولة الاهتداء إليها من الأمور العسيرة، لأن المادّة اللُّغويّة الضَّخمة الّتي بين أيدينا لا تُعين على ذلك.

وممّا يزيد الأمر مشقّةً وصُعوبةً أنّ هذه الإشارات اللَّهجيّة تتّصل في معظمها بالدِّراسات الصّوتيّة والصّرفيّة والدِّلاليّة، وأنّ القليل منها يتَّصل بتركيب الجملة العربيّة، فضْلاً عن أنّ اللَّهجات العربيّة التّي كان لها أثرها في القاعدة النحويّة، لم يُنصّ على نسبتها إلى قبائل محدّدة، واكتفى النَّحويون في كثير من الأحيان بعزوها إلى هاتين الوحدتين الكبيرتين: الحجاز وتميم.

من هنا كانت للباحثة جولاتٌ واسعةٌ في كُتُب اللُّغة والنَّحو والقراءات القرآنيّة، حاولت فيها إبراز ما تجمّع لديها من خصائص لهجيّة تتّصل بتركيب الجملة، للوقوف على حقيقتها وبيان أثرها في التّقعيد النَّحويّ، وقد أكّدت الباحثة أهميّة الرَّبط بين المسائل اللّهجية في النّحو والقراءات لعمق الصِّلة بينهما في مثل هذه الدّراسة.

في ضوء ما تقدّم سعت هذه الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف التّالية:

1- التّعرُّف على منهَج النُّحاة في عمليّة التّقعيد النّحويّ وكيفيّة معالجتهم للخصوصيّات التّركيبيّة للّهجات.

2- رَصد الخُصوصيّات التّركيبيّة للّهجات العربيّة منسوبةً ما أمكن ذلك.

3- دراسة القراءات القرآنية الّتي يعضُدُها التّعدُّد اللَّهجيّ، والتّعرُّف على منهج النُّحاة في التّعامل معها وبخاصّةٍ ما خرج منها عن معاييرهم وقواعدهم.

4- تَبيُّن موْقع التّقعيد اللّهجيّ من التّقعيد الشُّمولي للفُصحى تأثُّراً وتأْثيراً.

5- دراسة أثر تعدُّد اللَّهجات العربيّة في بناء القاعدة النّحويّة: سلباً وإيجاباً.

لم يعدم هذا البحث بعض المنطلقات الّتي تناولها السّابقون في دراساتهم، فقد أفادت الباحثة من تلك الدِّراسات في تحديد موقع هذا البحث، وأصبحت على بصيرةٍ ممّا تناولوه وما بقي عليها أن تتناوله، ويُشار هنا إلى دراستَيْن مهمّتَيْن هما:

أوّلاً: في تاريخ العربيّة (أبحاث في الصُّورة التّاريخيّة للنَّحو العربيّ)، للأستاذ الدّكتور نهاد الموسى.

وقد ضمَّ هذا الكتاب مجموعةً من الأبحاث المهمّة منها:

أ- الظّاهرة النّحويّة بين الفُصحى ولهجاتها: (ص157-187).

تناول فيه الدّكتور نهاد نماذج من مظاهر التّقعيد اللّهجيّ مُتّكئاً على أمّهات المصادر النّحويّة، وخلص في بحثه إلى أنّ الفُصحى نظام لغويّ متعدِّد المصادر، وأنّ في ذلك تأويل ما نجد من التّشعيب الغنيّ الّذي تتميّز به الظّاهرة النَّحويَّة الواحدة؛ إلاّ أنّ بحثه لم يقف على العوامل الخارجيّة والذّاتيّة المحكّمة في تغليب بعض صور الظّواهر المتعدِّدة على غَيْرها، موصياً بدراستها.

ب- ظاهرة الإعراب في اللّهجات العربيّة القديمة: (ص109-154).

إذ تناول الدّكتور نهاد قضيّة "تطوُّر ظاهرة الإعراب" مُتحدِّثاً عن السِّمات الإعرابيّة الخاصّة عند بعض اللّهجات خلافاً لما جاء في الفُصحى، مُنطلقاً من أنّ اللّهجات العربيّة القديمة كانت تُمثِّل واقعاً لُغويّاً يومذاك، وأنّ هذه السِّمات الخاصّة فيها تمثِّل بقايا أطوار متقدِّمة من عمر اللُّغة، أو هي بذور لتيارات حادثة ممّا يصلح دليلاً على خطّ ظاهرة الإعراب في التّطوُّر.

وقد قدّم الأستاذ الدكتور نهاد الموسى أبحاثه هذه آملاً أن تُسهم في جلاء بعض ملامح الصُّورة التّاريخيّة للنَّحو العربيّ، داعياً إلى ضرورة التّبصُّر بالقضايا الّتي أثارها ومحاولة استجلائها بصورة مُشرقة.

ثانياً: التّباين وأثره في تشكيل النّظريّة اللُّغوية العربيّة، للدكتور وليد العناتي.

إذ تحدّث الدكتور وليد في كتابه هذا عن موضوع التّباين على مختلف المستويات اللُّغويّة، وأفرد فصلاً للحديث عن التّباين في البنية النّحويّة (ص211 – 251) تناول فيه مجموعة من مظاهر التّقعيد اللّهجيّ؛ غير أنّ هذه الدّراسة لم تكن متخصصة ببيان أثر تعدّد اللّهجات العربيّة في النّحو العربيّ، فَضْلاً عن كونها مقتضبة فيما يخصُّ المستوى

النحويّ، وهي مع ذلك تُشكل دعامة ثانية تخدم البحث المنشود، وتدفعه لزيادة الإصرار على التبصُّر في قضيّة اللّهجات، ومحاولة استجلائها من جميع جوانبها بحول الله.

منهجيّة البحث:

قامت هذه الدّراسة على استقراء المسائل النّحويّة الّتي تعدّدت آراء النُّحاة فيها تبعاً للتّعدُّد اللَّهجيّ في أمّهات كُتُب التُّراث النحويّ، مُجلِّيةً منهج النّحاة في معالجة ذلك التّعدُّد، وضوابط حكمهم على بعضه بالقُبح أو الحُسن أو الشُّذوذ، ومُحلِّلةً أسباب الاختيار المقبول- في نظر النُّحاة- سواء أكانت لغويّة تتعلّق بالظّاهرة النّحويّة أم غير لُغويّة؛ فضلاً عن رَصْدها للظّواهر النّحويّة الّتي تعامل معها النّحاة بوصفها استثناءات من القاعدة الشموليّة موضِّحةً أسباب ذلك.

ولمّا كانت ظاهرة تعدُّد اللّهجات العربيّة واسعةً متباعدة الأطراف، كان لا بُدَّ لهذا البحث أن يقوم على مَنْهجيّة علميّة واضحة تعتمدُ المَزْج بين الأنظار الوصفيَّة والأنظار التّاريخيّة في معالجة هذه الظّاهرة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

بناء الرّسالة:

اقتضى البحث أنْ تتوزّعه فصولٌ أربعةٌ يَسبِقُها تمهيد وتقفوها خاتمة على النّحو التّالي:

التّمهيد: وفيه حديثٌ عن مفهوم الفُصْحى أو الأدبيّة المُشتركة وكيفيّة تشكُّلها وعوامل تكوُّنها وأثر اللَّهجات فيها، وعرضٌ لآراء الدّارسين القدماء والمُحْدثين حوْل هذه القضيّة.

الفصْل الأوّل: وهو بعنوان (مَنْهَجُ النُّحاة في وَضْع القاعدة النّحويّة استناداً إلى العربيّة المُشتركة).

وفيه تعريفٌ للّهجات العربيّة لُغةً واصطلاحاً وبيانٌ لخصائصها وبيئاتها، وتوضيحٌ لنظرة النُّحاة إلى طبيعة الصِّلة بين العربيّة المُشتركة واللّهجات، وبيان موقف النُّحاة من اللّهجات العربيّة ومنهجهم في عملية التقعيد النحوي، وكيفيّة معالجتهم للخصوصيات التركيبية للهجات العربية والعوامل اللُّغوية وغير اللُّغوية المؤثّرة في ذلك، ولا سيّما مُقتضيات التّطوُّر التّاريخي للُّغة وموْقف النّحويّين منه.

الفَصْل الثّاني: بعنوان (مظاهرُ التَّقعيد اللّهجيّ)، وهو دراسة تطبيقيّة لظاهرة تعدُّد الأوجه الإعرابيّة في ضوء ردِّها إلى اللهجات، وفيه أربعةُ مباحث:

المبحث الأوّل: المَرْفوعات.

المبحث الثّاني: المَنْصوبات.

المبحث الثّالث: المَجْرورات.

المبحث الرّابع: مسائل مُتفرِّقة.

الفصل الثّالث: بعنوان (القراءاتُ القرآنيّة الّتي يَعْضُدُها التَّعدُّد اللَّهجيّ)، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: في مفهوم القراءات القرآنيّة.

المبحث الثّاني: النَّحويُّون والقراءات القُرآنيّة؛ وفيه بيانٌ لمواقف النّحويين من القراءات القرآنيّة الّتي يعضُدُها التعدُّد اللّهجيّ، ودراسةُ مجموعةٍ من القضايا والمسائل النّحويّة الّتي أثارت جدَل النُّحاة حولَها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصْل الرّابع: بعنوان (أثر التّعدُّد اللّهجي في بناء القاعدة النّحويّة سلباً وإيجاباً) نَقْدٌ ودراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: فيه حديثٌ عن الأثر السّلبيّ لتعدُّد اللَّهجات العربيّة في النّحو العربيّ.

المبحث الثاني: وهو مخصصٌ للحديث عن كيفيّة استثمار المناهج اللُّغويّة الحديثة في دراسة اللّهجات العربيّة، والقراءات القُرآنيّة، وتيسير تعليم النّحو العربيّ.

أمّا الخاتمة، فتعرضُ لأهم المُلاحظات والنتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسة.

التّمْـهِيْد

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

-مَفْهُوم الفُصحى الأدبيّة المشتركة وكيفيّة تشكّلها:

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: **﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وأَلْوانِكُمْ إنَّ في ذَلِكَ لَآيات لِّلْعالِمِينَ﴾**[1].

صدق الله العظيم

وهذه الآية الكريمة -مع دلالتها الدّينيّة على عَظَمة الخالق وخَلْقه- يُفهم منها أمر آخر مؤدّاه : أنّ اختلاف الألسنة بَيْنَ النّاس من سُنن الحياة وطبيعة المجتمعات البشريّة، تماماً كاختلاف جلودهم وسحنهم ، باختلاف الأجناس والبيئات.

وليس اختلاف الألسنة مُراداً به معناه العامّ فقط، بمعنى: اختلاف لغة كالعربيّة مثلاً عن لُغة أُخرى كالفارسيّة، بل يشمل ذلك أيضاً الاختلاف الّذي يكون في اللّغة الواحدة وبين أفراد اللّهجة الواحدة، ممّا يمكن أن يحسّن به المرء بسماعه بالأذن دون جُهد كبير؛ وتلك حقيقة يُقرّها الواقع الاجتماعي لسائر الأمم والشّعوب في بقاع العالم جُلّها.

وفيما يخصُّ المجتمع العربيّ القديم، فمن المعلوم أنّ العرب كانوا أمّة متفرقة قبائل وأقواماً، وأنّ هذهِ القبائل والأقوام قدْ انتشرت في أنحاء الجزيرة العربيّة الواسعة، وكان لكلّ قبيلة أرض، واستقلال عن غيرها من القبائل، وكذلك كانت لكلّ قبيلة علاقاتها الخاصّة بالأمم المجاورة لها من غير العرب، ولعلّ ذلك كان من الأسباب الّتي أدّت إلى تغيُّر اللهجات العربية القديمة المتعددة؛ ومن المؤسف بالنّسبة إلى تاريخ العربيّة قبل العَصْر الجاهلي أنّ يد الإهمال والنّسيان قد امتدّت إلى عناصرها، وبخاصّة ما يتّصل باللّهجات العربيّة، فلم تصل إلينا نصوص نعدّها مرجعاً في تجلية معالم هذا التاريخ، وحديثنا عن العربيّة لا يتجاوز العَصْر الجاهليّ الذي يُؤرّخ له بنحو مائة وخمسين عاماً قبل ظهور الإسلام.

قُدِّر للّغة العربيّة أن تتّجه بلهجاتها المختلفة نَحْو ما يُعرف بالتّوحُّد اللّغويّ، تلبية لحاجات اجتماعية اقتضت اتجاه الأفراد إلى ضرورة تعزيز التّفاهم ، وتوثيق الرّوابط فيما بَيْنهم ، الأمر الذي نتج عنه تقارب في صور الكلام، وظهور ما يُعرف باللّغة المشتركة، ولَوْلا مقاومة المجتمع للتّفكّك اللّغوي، لأصبح العالم أمام حَشْد هائل من صور الكلام التي لا تزيدها الأيّام إلاّ تفرُّقاً.

---

(1) سورة الرّوم: الآية 22.

وممّا يلحظه الدّارسون أنّ " نشأة اللّغة المشتركة عمليّة تدريجيّة لا تتمّ في جيل أو جيلَيْن، وإنّما تتطلّب زمناً طويلاً وظروفاً اجتماعية وسياسيّة واقتصاديّة وثقافيــة، وهــي تعتمد دائماً على الاتصال والاختلاط والاشتراك في الحياة، وقَدْ ينشأ ذلك كلّه عن حــرب تؤدي إلى اختلاط أناس من لهجات مختلفة، أو قد يكون ناتجاً عن عقد الأســواق العامّــة التي يفد إليها الناس من بيئات لغويّة مختلفة لقضاء مصالحهم، أو عن إقامة مناسبات دينيّة يجتمع فيها سكّان ينتمون إلى أماكن مختلفة، فيكون ثمرة هذه اللّقاءات المتكرّرة مع الزّمن إذابة الفروق اللّهجيّة بطريقة لا شعوريّة من المتكلّمين ، والإسهام بدور فعّال في توحيــد اللّغة"[1].

فاللّغة العربيّة المشتركة لم تنشأ دفعةً واحدةً ، بل احتاجت لتكوينهــا إلــى وقــت طويل، وكان لدواعي الصّلة بين العرب اجتماعيّاً وتجاريّاً ودينيّاً أثر في اســتخدام لغــة عامّة واحدة هي " الفُصحى" أو الأدبيّة المشتركة التي يفهمها الجميع، وقد تكوّنت وشاعت بفعل العُرف الذي فرضته الصلات الاجتماعيّة، والنّفع والانتقال، ولم تأت نتيجة اصطلاح ومواضعة[2].

يقول ابن جنّي: إنّ " العرب وإن كانوا مُنتشرين ، وخَلْقاً عظيماً في أرض الله غير مُتحجّرين ولا مُتضاغطين ، فإنّهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يُلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يُراعي ذلك من مهّم أمره، فهذا هذا"[3].

فابن جنّي يُقدّم صورةً حيّة للطّريقة الّتي توحّدت بها لغة العرب، فهم منتــشرون حقّاً في أرض الله، لكنّهم بحكم الجوار والالتقاء جماعة واحدة، يَسْتَظِلُّون بعرف واحد في اللّغة وغيرها من الأمور المهمّة، وتلك هي الطّريقة الصّحيحة لتوحيد اللّغة.

" وتتّخذ اللّغة المشتركة في بدء نشأتها مركزاً يُتاح له من الظّروف والفُرص ما لا يُتاح لغيره، فتتطلّع إليه المناطق الأخرى، وتُسْلم له زمام القيادة في النــواحي الــسياسيّة والاقتصاديّة والثّقافية ، وينزح إليه النّاس من كلّ حدب، فيؤثّرون في لهجة أهله ويتأثّرون

---

(1) إبراهيم السيّد: اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربيّة الفُصحى، ، مجلة بحوث ودراسات في اللّغة العربيّة وآدابها، الرياض، ج3، 1992م، ص 25–26.

(2) محمّد عيد: المستوى اللّغويّ للفُصحى واللّهجات وللنّثر والشّعر، ، عالم الكتب، القاهرة ،1981م، ص 40.

(3)ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، ، دار الهدى، بيروت، ط2، 1952م، ج2، ص 15–16.

بها، ثمّ تتبلور عمليّة الاتّصال في نهاية الأمر إلى صورة من الكلام أساسها اللّهجة المحليّة الأصليّة وقد امتزجت بعناصر أخرى وافدة عليها من مختلف اللهجات، ويتكوّن من ذلك كلّه مزيج منسجم يقبله الجميع ويُقبلون عليه، فينتشر في مختلف البيئات اللّغوية وهو ما نُسمّيه باللّغة المشتركة؛ ومراكز اللّغات المشتركة في العالم هي عادة عواصم الدّول والمدن الكبرى الّتي تهيّأت لها تلك الظروف الاجتماعيّة والاقتصادية والثّقافيّة "[1] والدّينية، واللّهجة التي يُتاح لها التفوق على أخواتها في أمّة من الأمم، تصبح عاجلاً أو آجلاً اللّغة الرسميّة، أي اللغة القوميّة أو اللّغة الفُصحى؛ هكذا تنشأ اللّغات المشتركة في العالم.

ويُجمع اللُّغويّون المُحْدثون على أنّ اللّغة المشتركة تتّصف بمعالم خاصّة تميّزها عن شقيقاتها اللّهجات الأخرى، الّتي سبق أن اتّصلت بها وتفاعلت معها في تكوين هذا المزيج المنسجم، ويتّفق المحدثون على أنّ أهمّ تلك الخصائص المميّزة للّغة المشتركة يُمكن حصرها في صفتين:

الأُولى:"أنّها مستوى لغويّ أرقى من لهجات الخطاب في غالب الأحوال، أي أنّها ثابتة الأركان والدّعائم ، قد استقرّ أمرها على قواعد ونظم لا تسمح لها بالتّغيُّر أو التطوّر إلاّ في القليل من الأحيان وبعد أجيال من الاستعمال، ولذلك يتّخذها الناس نموذجاً يُحتذى ، أو مقياساً لِحُسْن القَوْل وإجادة الكلام"[2] ، فهي فوْق مستوى العامّة، لا يصطنعونها في شؤون حياتهم اليوميّة، وإذا سمعوا متكلماً بها رفعوه فوق مستوى ثقافتهم.

والثّانية: أنّ اللّغة المشتركة وإن تأسّست في بدء نشأتها على لهجة معيّنة والتمست بعض صفات اللّهجات الأخرى وهضمته ، إلاّ أنّها فقدت مع الزّمن كلّ المنابع الّتي استمدّت منها عناصرها، وأصبح لها كيان مستقلّ، فلم تعد تنتسب إلى بيئة محليّة بعينها، بل يشعر كلّ من السّامع والمتكلّم أنّها أصبحت ملك الجميع، لا يدّعيها قوم لأنفسهم، وهي لذلك تكتسب الاحترام من النّاس جميعاً[3].

ويتّفق الباحثون على أنّ اللّغة العربيّة في عَصر الجاهليّة القريبة من الإسلام كانت على مستويَيْن : مستوى شعبيّ أو محليّ يتمثّل في لهجات الخطاب السّائدة بين أبناء

(1) إبراهيم أنيس: مستقبل اللّغة العربيّة المشتركة، ، معهد الدراسات العربيّة العالية، القاهرة، 1959م، ص 3.
(2) المرجع نفسه، ص 5.
(3) المرجع نفسه، ص 6.

الجزيرة في بيئاتهم المختلفة[1]، وهذه اللّهجات القبليّة المحليّة " تُستخدم عادةً في بيئة خاصّة، تضمّ قبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل بينها صلة القرابة أو الجوار، وفي إطار هذا المجتمع المحدّد تصبح اللّهجة ذات قيمة كبيرة، إذْ هي وسيلة أفراد القبيلة في شؤون حياتهم اليوميّة- وما أكثرها- من حيث قضاء مصالحهم وتفاهمهم على تلك المصالح، كما تكون وسيلتهم في التّسلية والسّمر وإلقاء النّوادر والفكاهات"[2].

"ومستوى رفيعٌ يتمثّل في لغة أدبيّة فُصحى اتّخذها الصفوة من أدباء الجزيرة العربيّة وبُلغائها، وصَدَرُوا عنها في أعمالهم الفنيّة من شعرٍ ونثر، فَصيْغَت فيها قصائدهم وحِيْكت خطبهم وحِكَمهم"[3]، واشتهرت في أسواقهم المنتظمة التي يجتمع الناس فيها من مختلف القبائل العربيّة لتبادل المصالح والمنافع بالبيع والشّراء ، وسماع الشّعر والخطب والآراء[4]، إلى جانب أداء طقوسهم الدّينية ، ولا يُتصوّر أن يتمّ ذلك كلّه بغير لغة عامّة يفهمها الجميع.

جميع الحقوق محفوظة

وعندما نزل القرآن الكريم باللّغة العربيّة الفُصحى ازدادت هذه اللّغة الرّفيعة رسوخاً في أذهان الناس واحتراماً في نفوسهم، فعاشت بين العرب والمسلمين تتردّد في مُختلف العصور والبيئات ، لغةً للثقافة والعلم والأدب، وسفيراً بين الأجيال يربط حاضرها بماضيها، ووسيلة رائعة من وسائل الاتصال بين العرب في مُختلف بيئاتهم وأماكنهم؛ وقَد أدّت " الفُصحى" وظيفتها على أحسن وجه، فكانت ظاهرةً فَذّة بين اللّغات في قدرتها على الاستمرار واحتفاظ الناس بها، وفهمهم لها في مختلف البيئات والعصور، وما ذلك إلاّ لأنّها ارتبطت بالقرآن الكريم فخلدت بخلوده، ولولاه لانحلّت عُراها وذابت في لهجاتها المحليّة، كما حدث للغات أخرى مماثلة.

وفي الوقت الّذي ظلّت فيه اللُّغة العربيّة متقيّدة بنظامها الخاص وقانونها المنظّم، وذلك بتجاور اللّهجات فيها واللّغة المشتركة، مع استعمال كلّ منها في مجاله الخاصّ، كانت لهجات الخطاب تتطوّر في بيئاتها المختلفة متأثّرة ومؤثّرة بما يُقابلها أو يفد عليها

---

(1) جونستون : دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربيّة، ترجمة أحمد محمد الضُّبيْب، ، الدار العربية للموسوعات ، الرياض، 1983، ص5.

(2) محمد عيد: المستوى اللّغوي للفصحى واللّهجات ، ص 57.

(3) جونستون: دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربيّة، ص 5.

(4) محمّد عيد: المستوى اللّغوي للفصحى واللهجات ، ص 57.

من ظروف حضاريّة واجتماعيّة وسياسيّة وطبيعيّة وغيرها[1]، إذْ كان من الطبيعيّ لأفراد القبائل العربيّة الّذين تفرقوا في البلاد بعد أن جمعهم الإسلام فانطلقوا في الأرض ينشرون الدِّين الجديد أن يحملوا معهم لهجاتهم المميّزة، وتدخّلت حينئذ ظروف جديدة من أهمها سكنى الأمصار المفتوحة ومخالطة الأجانب والتّعامل معهم، فضلاً عن استخدام الأجانب أنفسهم للهجات العرب الّذين نزلوا ببلادهم، فأدى ذلك كلّه إلى تعميق الخلاف بين اللّهجات بما داخلها من سمات لغوية جديدة بفعل العوامل السّابقة، وبقيت الفُصحى أو الأدبيّة المشتركة كما كانت من قبل اللّغة العامّة التي يفهمها الجميع ، لأنّها لغة القرآن، ولأنها الوسيلة الضروريّة للصلة بين العرب كُلِّهم [2].

وُجد بين العرب إذن " فُصحى" ولهجات، ظلّت متجاورة جنباً إلى جنب طوال عَصر الاستشهاد باللّغة؛ "ومن أقوى الأسانيد [3] على قضيّة تجاور الفصحى مع اللّهجات القبليّة قراءات القرآن المتعدِّدة التي أُبيح للعرب القراءة بها تيسيراً عليهم، فإنّ هذه القراءات كانت لاختلاف اللهجات بين قبائل العرب، وقَدْ رُوعي في ذلك التّيسير قُدْرات القبائل وما يدخل في إمكانها من عادات نطقيّة خاصّة ، كان مظهرها لهجاتهم التي دَرَجُوا عليها؛ وسواء أكانت هذه القراءات سبعاً أم عشراً أم أربع عشرة أم أكثر– ممّا اختلف حوله العلماء فيما بعد في فَهْم الحديث الشريف (أنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها كاف شاف فاقرؤوا ما تيسّر منه)– فإنّ ذلك الخلاف في العدد والاختلاف حول تفسير الحديث لا يؤثر في الدِّلالة التي تُفهم من الحديث فيما نحن بصدده، وهي أنّ القراءات القرآنيّة[4] جاءت لتعدُّد اللهجات بين قبائل العرب، ومدى مقدرتهم على نطق اللّغة المشتركة متأثّرة بهذه اللهجات"[5].

---

(1) دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربيّة، ص 5–6.

(2) المستوى اللّغويّ للفُصحى واللهجات ، ص 42–43.

(3) هناك أسانيد أخرى تؤيد هذا الرأي، كحديث الرسول صلى الله عليه وسلّم مع وفود القبائل العربيّة التي كانت تجيء إليه، وكيفيّة مخاطبته لهم مراعاةً لفهمهم وقدراتهم وخصائص لهجاتهم، وغير ذلك كثير ممّا لا يتّسع المقام للاستفاضة فيه.

(4) وبيانُ ذلك في الفَصل الثالث من هذا البحث، إذ أُفرد لدراسة القراءات القُرآنيّة التي يَعْضُدُها التعدّد اللّهجيّ.

(5) محمّد عيد: المستوى اللّغويّ للفصحى واللهجات، ص 42.

-اللّغة العربيّة المشتركة ولهجاتها:

هَلْ الفُصحى أو الأدبيّة المشتركة لغة قُريش وَحدها أو لغة عامّة العرب؟

اختلفت آراء علماء العربيّة قدامى ومحدثين في نظرتهم إلى اللّغة العربيّة المشتركة ولهجاتها، فقد ذهب القدامى إلى أنّ العربيّة المشتركة (الفُصحى) هي لغة قريش[1]، ذلك أنّ قريشاً في نظرهم أفصح العرب وأصفاهم لغةً، لأنّهم كانوا يسكنون جوار البيت العتيق، فمنحهم هذا الجوار سلطةً روحيّة وأدبيّة، وكانت الوفود تأتيهم من مختلف القبائل العربيّة فيختارون من ألسنتها ما وافق طباعهم، وما أحسُّوا أنَّه صورة راقية من صور الفُصحى ، ويجتنبون الظّواهر المسفّة في هذه اللّهجات، فجاءت لغتهم خالصةً من الأوشاب اللّهجيّة؛ يقول أبو الحسين أحمد بن فارس: " أَجْمَعَ عُلماؤُنا بكلام العرب، والرُّواةُ لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيّامهم ومحالِّهم أنّ قريشاً أفصح العرب ألسنةً، وأصفاهم لغةً؛ وذلك أنّ الله – جلّ ثناؤه– اختارهم من جميع العرب واصطفاهم ، واختار منهم نبيَّ الرّحمة محمداً– صلى الله عليه وسلم – فجعل قريشاً قُطّان حرمه، وجيران بيته الحرام وولاته.. وكانت قريش، مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللّغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب"[2].

ونقل السيوطي عن أبي نَصر الفارابي قوله: " كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النُّطق ، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عمّا في النّفس"[3]؛ كما نُقل عن الفراء قَوْله: "كانت العربُ تحضر المَوْسم في كلّ عام،

---

(1) " الفصحى لغة قريش" قضيّة نالت حظّاً وافراً من الشهرة والرّواج قديماً وحديثاً، وتسعى هذه الدراسة إلى استقراء الحقيقة كما هي في الواقع، لا بحسب الشهرة والرواج.

(2) أحمد بن فارس: الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العربيّة في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1963م، ص 52.

(3) جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، د.ت ،ج1، ص 211.

وتحجّ البيت في الجاهليّة ، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلّموا به، فصاروا أفصح العرب، وخَلَت لغتهم من مُسْتَبْشَع اللغات ومُسْتَقْبح الألفاظ"[1].

هذه جملةٌ من أقوال القدماء تُجمع على فصاحة قريش وعلوّ المنزلة التي رفعت إليها لهجتهم، بفضل ما تجمّع لديها من السلطان ورقّة اللسان، والبُعد عن الألفاظ الموحشة، وبفضل ما اختارته من لهجات القبائل، إذ استطاعت في نظرهم أن تكون هي اللهجة الغالبة في اتّصالها مع اللّهجات العربيّة؛ وقَدْ تبع فريق من المحدثين علماء العربيّة القُدامى في نظرتهم " للفُصحى" ، فوضع لهجة قريش في المنزلة العالية، وجعل لها السيادة على غيرها من اللّهجات العربيّة بفضل ما أُتيح لأهلها من ثقافة وجاه وسلطان، وما انتقل إليها من عناصر لغويّة زادتها ثراء ، فهي عندهم اللّغة الفُصحى التي نُظم بها الشِّعر وأُلقيت الخطب في المحافل والمجتمعات، "وهي التي أورثتنا هذه الآثار الدينيّة والأدبيّة والعلميّة، وهي أيضاً لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب العربيّ"[2].

صحيحٌ أنّ لهجة قريش تأثرت بغيرها من لهجات القبائل العربيّة نتيجة هذا الاتصال المستمر ، إذ إنّ احتكاك اللّهجات بعضها ببعض يُقرّب الشقّة فيما بينها ويُذيب الفوارق اللهجيّة، ويؤدي في النهاية إلى أن تتغلّب إحدى هذه اللّهجات على شقيقاتها متى أُتيحت لها الظروف، كما يُؤدي إلى أن تترك هذه اللّهجات بصماتها في اللّهجة الغالبة[3]؛ لكنّنا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نركن إلى الرأي الذي يجعل لهجة قريش وَحْدَها لغة القرآن والحديث والآداب؛ فقد سبق أن ألمحنا قبل سطور في حديثنا عن نشأة اللّغة المشتركة بأنّ هذه اللّغة وإنْ قامت في بدء نشأتها على أساس لهجة سادت غيرها لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينيّة، إلاّ أنّها تصبح مع الزّمن مُلْكاً للجميع، وينسى الناس جذورها الأُولى ، ولا تعود تُذكّرنا عند سماعها بمنطقةٍ معيّنة أو بيئة محليّة واحدة، ذلك أنّها عندما يُتاح لها أن تنتشر بين الجماعات اللّغوية الأخرى تأخذ العناصر المشتركة التي

---

(1) السيوطي : المزهر ، ج1، ص 221.

(2) انظر: حسن عون: اللغة والنحو ، دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة، جامعة الأسكندرية، ط1، 1952م، ص 42.

(3) علي القاسمي: علم اللّغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1975م، ص 88.

تدخل في تكوينها في الازدياد، وكُلّما ازدادت انتشاراً كَثُرت الصِّفات التي تستعيرها من صور اللّهجات المحليَّة[1]؛ وهذا لا يساعد على غَلَبة لهجة قريش وَحْدَها.

ولعلّ ظاهرة تحقيق الهَمْز أو النّبر خيرُ دليلٍ على أثر اللّهجة التّميميّة في اللّغة العربيّة المشتركة ، إذ هي صفة مستحسنة من صفات هذه اللهجة أخذ بها القرآن الكريم في صورته المشهورة؛ وتُعدّ هذهِ الظّاهرة من الخصائص البدويّة التي اشتهرت بها قبائل عربيّة وسط الجزيرة وشرقيها (تميم وما جاورها) ، في حين أن تسهيل الهَمْز أو تخفيفه صفةٌ حضريّة امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربيها (قريش وما جاورها من القبائل الحجازيّة)؛ وقَدْ أكّد ذلك ابن منظور في الرّواية التي أوردها فقال: " قال أبو زيد: أهل الحجاز وهُذيل ، وأهل مكّة والمدينة لا ينبرون وقف علينا عيسى بن عمر فقال: ما آخذ من قَوْل تميم إلاّ بالنّبر وهم أصحاب النّبر، وأهل الحجاز إذا اضطرُّوا نبروا"[2].

يُفهم من ذلك أنّ لهجة تميم تحقيق الهَمز ولهجة قريش تسهيلها، وقَدْ أخذت العربيّة المشتركة تحقيق الهَمْز من تميم، وأصبح الخاصّة من العرب مهما اختلفت قبائلهم يلزمون تحقيق الهَمْز في الأسلوب الجدّي من القَوْل من شعر أو خطابة أو نثر حتّى القبائل الحجازيّة، فهي وإن كانت في لهجات الخطاب تسهّل الهمز، إلا أنها التزمت تحقيقه في الأساليب الأدبيّة ، وهذا هو ما أشارت إليه الرّواية بقولها: (وأهل الحجاز إذا اضطرّوا نبروا)؛ فليس لهذا الاضطرار من معنى سوى أنّهم كانوا يهمزون حين يلجأون إلى اللغة النّموذجية وفي المجال الجدّي من القَوْل[3].

وقَدْ وردت في كتب اللّغة والنّحو شواهد وأمثلة كثيرة للهجات عربيّة متعدّدة– غَيْر اللّهجة القُرشيّة – مَثّلت بعض القواعد النّحوية، والظّواهر الصوتيّة والدّلالية وغيرها، ممّا يشهد أن هذه اللهجات لها شهرة وذيوع وقوّة فصاحة يُمكن أن يُحتجَّ بها ويُؤنَس بنطقها، ولعلّ أبرز هذه اللّهجات: اللّهجة التّميميّة والقَيْسيّة والأَسديّة، وغيرها من هذه القبائل التي

---

(1) رمضان عبد التوّاب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي . مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985م، ط2، ص 167.

(2) جمال الدين بن منظور: لسان العرب، قدم له عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خيّاط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، مادة (نبر).

(3) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربيّة، ، مكتبة الإنجلو المصريّة، القاهرة ط6، ص 78–79.

اشتُهرت بالفصاحة ، وورد ذِكْرُ أصحابها في كتب اللّغة كالصّاحبي والمُزهر وغيرهما[1].

وتُشير المصادر القديمة والمعجمات اللّغوية إلى أنّ كثيراً من قواعد هذه اللّهجات أقوى قياساً من بعض القواعد القُرشيّة، وأنّها كانت في كثير من مفرداتها وتراكيبها تُمثّل الصّورة الّتي ينطق بها غالباً أبناء اللّغة العربيّة[2]، وممّا يُذكر في هذا السّياق ما حكاه سيبويه من أن التّميميين كانوا يُراعون القياس في كَسْر أوائل الأفعال المضارعة، إذ يُقرّر بوضوح أنّ " ذلك في لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز"[3]؛ يقول ابن منظور:

" وزعم سيبويه أنّهم يقولون: تقى الله رجلٌ فعل خيراً؛ يريدون اتّقى الله رجلٌ، فيحذفون ويُخفّفون ، قال : وتقول أنت تَتّقي الله، وتِتّقي الله ، على لغة من قال تَعْلم وتِعْلم، وتِعْلم بالكَسْر: لغة قَيْس وتميم وأَسَد ورَبِيْعة وعامّة العرب، وأما أهل الحجاز وقوْم من أعجاز هَوازِن وأَزْد السَّراة وبعض هُذيل فيقولون: تَعْلم ، والقرآن عليها ، قال: وزعم الأخفش أنّ كل ما ورد علينا من الأعراب لم يَقُل إلاّ تِعْلم بالكسر، قال: نقلته من نوادر أبي زيد [الأنصاريّ] "[4].

ويعْقد ابن جنّي في خصائصه باباً لتعارض السَّماع والقياس، يعترف بأن " اللغة التميميّة في (ما) هي أقوى قياساً ، وإن كانت الحجازيّة أَسْير استعمالاً"[5] ؛ ومعلوم أن النحاة يُقسّمون ما (النافية) إلى حجازيّة وتميميّة، والخبر في الحجازية منصوب، بينما هو في التميميّة مرفوع، والقرآن في قوله تعالى: **﴿ ما هذا بشراً﴾**[6]، جاء على لغة أهل الحجاز، وإن لم تخلُ قراءاته المتعدّدة من مظاهر هذه اللهجات.

ومن آثار اللّهجات العربيّة المتعدّدة التي لا تزال باقية وتشهد بواقعها النصوص، الظواهر اللّغوية المشهورة كالاشتراك والتّضاد والتّرادف والقلب والإبدال[7] وظاهرة تعدُّد الأوجه الإعرابيّة في التراكيب النحويّة، إذْ يستقرىء بعض الباحثين نصوص العربية

---

(1) عبد الغفار حامد هلال: اللّهجات العربية نشأة وتطوّراً، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م، ص68.

(2) صبحي الصّالح : دراسات في فقه اللّغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط14، 2000م، ص72-73.

(3) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج4، ص 110.

(4) ابن منظور: لسان العرب، مادة (وقي).

(5) ابن جني: الخصائص، ج1،ص 125.

(6) سورة يوسف: الآية 31.

(7) ينظر في ذلك: الصاحبي لابن فارس، ص 48 وما بعدها، والمزهر للسيوطي، ج1، ص 255 وما بعدها .

الفُصحى فيُلاحظ عدم اطّراد قواعدها في كثير من الأحيان، مما يُعَدّ دليلاً على أنّ الفُصحى أو الأدبية المشتركة ليست إلاّ مزيجاً من لهجات متعدّدة ، فلو كانت لهجة واحدة- كما ذهب بعض العلماء- لجاءت قواعدها مطّردة ، "واستقراء النصوص في الفُصحى يُشير إلى وجود مثل هذه القواعد المتناقضة ، وهي من الكثرة بمكان مما لا يدع مجالاً للشك في أنّ العربيّة الفُصحى ليست لهجة واحدة بل مزيجاً من اللّهجات"[1]؛ وهي وإنْ قامت في مرحلة تكوينها على أساس لهجة قريش، إلاّ أنّها استمدّت كثيراً من خصائصها من اللهجات العربيّة المختلفة، واستمرّت تنمو مع الزمن وتزدهر وتتبلور مسائلها إلى أن تكوّن إطارها العام "وأصبح لها كيان مستقل عن كل اللهجات ، ثم انتشرت مع القبائل والوفود حتى انتظمت جميع أنحاء شبه الجزيرة ، وأصبحت اللغة التي ينظم بها الشعراء ويخطب بها الخطباء والتي تصطنع في كل مجال جديّ من مجالات القَوْل ، فهي اللّغة الأدبيّة النموذجيّة التي كانت محلّ الإعجاب والتقدير من العرب جميعاً "[2].

فاللُّغة المشتركة " مزيجٌ منسجمٌ من القواعد والأصول أخذت مع الزّمن هذا الشكل العام، فلا تدّعيها لنفسها قبيلة من القبائل، ولا يقتصر شأنها على بيئة بعينها من بيئات العرب القدماء"[3]، ظلّت تعيش إلى جانب اللهجات المختلفة، لكلّ منهما مجاله واستعماله.

وقَدْ تمّ تكوينها قبل الإسلام وأصبحت لغة العرب جميعاً، وأنزل القرآن الكريم بها ليفهمه الناس في مختلف القبائل العربيّة، "فلا يمثّل القرآن الكريم لغة قريش وَحْدها كما يتردّد أحياناً في بعض الكتب والروايات ، وإنّما يُمثّل اللغة المشتركة بين العرب جميعاً ، لغة الأدب من شعر وخطابة وكتابة"[4].

يتّضح لنا ممّا سبق تبايُن وجهات نظر علماء العربيّة قديماً وحديثاً في نشأة اللُّغة العربيّة المشتركة وتكوّنها .

ويستقيم لنا أن نقول: إنّ اللّغة العربيّة المشتركة مزيجٌ من اللهجات، ومن المغالاة أن يُقال: إنّ معظم صفات العربيّة المشتركة مستمدٌّ من لهجة قريش وَحْدها ، وذلك لأنّ الذين وفدوا إلى أرض الحجاز من القبائل العربيّة في تلك العصور الماضية، كانوا من

---

(1) داود عبده: أبحاث في اللّغة العربيّة، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م، ص 80.

(2) إبراهيم أنيس: مستقبل اللغة العربية المشركة، ص 8.

(3) المرجع نفسه، ص 9.

(4) المرجع نفسه.

الكَثْرة في العدد والنّفوذ في السُّلطان بحيث لا يُتصوَّر أنّهم استسلموا للهجة في سهولة وإذعان، وإنّما يُتصوّر أنّهم جلبوا معهم كثيراً من صفاتهم اللهجيّة، وأنّهم أثّروا في لهجة قريش كما تأثّروا بها؛ ويبقى الحُكم الذي ينصُّ على غَلَبة لهجة قريش حُكْماً ترجيحياً يعتمد على أقوال الرّواة ، ولا يستند إلى دليلٍ علميّ، ذلك أنّه لم تتوافر لدينا نصوص لُغويّة من لهجة قريش أو غيرها من اللهجات العربيّة قبل تدوين " اللّغة المشتركة" ، كي نستطيع من خلالها أن نتبيّن القَدْر الذي ساهمت فيه كلّ لهجة من اللهجات في اللّغة العربيّة المشتركة، وطالما أنّ الأمر على هذا الوجه فإنّ القول بغلبة لهجة قريش يبقى ضَرْباً من الحَدْس والتّخمين[1].

والأمرُ مرجعه أوّلاً وأخيراً استقراء الحقيقة كما هي في الواقع لا بِحَسْب الشّهرة والرّواج، فالقول بأَنّ العربيّة الفُصحى أو اللّغة المشتركة مزيجٌ من اللهجات أمرٌ تشهد به النصوص اللّغويّة، وهو الجانب الأهم في هذه القضيّة لأنّه جانب حيّ وعمليّ، وسوف يتّضح لنا ذلك في أثناء دراستنا للخصوصيات التركيبيّة للهجات العربيّة في الصّفحات التالية.

جميع حقوق الطبع محفوظة
مكتبة الجامعة الإلكترونية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(1) إبراهيم السيِّد: اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربيّة الفصحى، ص 34 .

الفَصْلُ الأوّل

" مَنْهج النُّحاة في وَضع القاعدة النَّحْويّة استناداً إلى العربيّة المشتركة"

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

-تعريف اللّهجات العربيّة لغةً واصطلاحاً مع بيـــان أنواعهـــا وأشـــكالها وخصائـــصها وبيئاتها.

-نظرة النُّحاة للّهجات العربيّة ومنهجهم في عمليّة التّقعيد النّحويّ وكيفيّـــة معـــالجتهم للخصوصيّات التّركيبيّة للّهجات.

أ- مَوْقف النُّحاة من الصِّلة بين الفُصحى واللّهجات.

ب-خريطة القبائل العربيّة بين قبول النّحاة ورفضهم.

-اللّهجات العربيّة:

اللّهجةُ لُغةً:

يُقالُ: لَهِجَ بالأمر لَهَجاً، ولَهْوَجَ، وأَلْهَجَ، كلاهما: أُولع به واعتاده. واللَّهَجُ بالشيء: الولوع به. واللّهْجة واللّهَجَةُ : طَرَفُ اللِّسان . واللّهْجة واللّهَجَةُ : جَرْسُ الكلام، والفتح أعلى. ويُقال فلان فصيح اللّهْجة واللَّهَجَة، وهي لغتُه التي جُبلَ عليها فاعتادها ونشأ عليها. واللَّهْجةُ: اللِّسان ، وقد يحرّك . وفي حديث آخر: (أصدَق لهجةً من أبي ذَرّ)؛ قال: اللهجة : اللِّسان[1].

اللّهجة اصطلاحاً:

اللّهجة من وجهة نظر المحدثين هي: " طائفة من المميِّزات اللُّغويّة تنتمي إلى بيئة خاصّة، ويشترك في هذهِ المميّزات جميع أفراد تلك البيئة، وهذه البيئة قِسْمٌ من بيئة أعمّ وأشمل تنتظم لهجات عدّة وهي متميّزة الواحدة عن الأخرى بظواهرها اللُّغويّة ، ولكنّها تأتلف فيما بينها بظواهر لغويّة أخرى تُيسِّر اتصال أفراد هذهِ البيئات بعضهم ببعض، وفَهْم ما قد يدور بينهم من حديث فَهْماً يتوقّف على قَدْر الرّابطة التي تربط بين هذه اللهجات"[2].

وعُرِّفت كذلك بأنها: "مجموعة من الخصائص اللغويّة يتحدّث بها عدد من الأفراد في بيئة جغرافيّة معيّنة، وتكون تلك الخصائص على مختلف المستويات: الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدّلاليّة، وتميزّها عن بقية اللهجات في اللغة الواحدة"[3].

وقد عُبِّر عن اللهجة قديماً بكلمات مرادفة مثل اللُّغة واللَّحن[4]؛ ومما يُذكر في هذا السياق ما رواه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء أنّ المنتجع التّميميّ[*] لَقِنَ النصب وجَهدَ به ، فلم ينصب، وأبى إلاّ الرّفع ، وأنّ أبا المهديّ قِيْل له: ليس ملاكُ الأمر

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (لهج)، مجلد 3، ص 401 .

(2)إبراهيم أنيس: في اللهجات العربيّة، ص 16. وانظر: غالب فاضل المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحّدة، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978، ص 29-30.

(3)إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 16.

(4) المرجع نفسه.

[*] المنتجع التميميّ: المنتجع بن نبهان الأعرابي التّميميّ ، لغوي أخذ عنه علماء زمانه، انظر: جمال الدّين القفطي : إنباه الرواة على أنباه النُّحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1950م، ج3،ص 323.

إلا طاعةُ الله والعمل بها. ورفع، فقال: ليس هذا من لحني ولا لحن قومي" [1]أي: ليس هذا من لهجتي ولا لهجة قومي.

وقد ورد أنّ اللُّغة تعادل اللّهجة في ما رواه ابن جنِّي عما جرى بينه وبين أبي عبد الله الشجريّ حين سأله : " كيف تجمع دكّاناً؟ فقال: دكاكين ، قلتُ : فسرحاناً؟ قال: سراحين...، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلتُ له: هلاّ قلت أيضاً عثامين؟ فقال: أَيْشٍ عثامين! أرأيتَ إنساناً يتكلّم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبداً "[2].

وعُرِّفت اللُّغات كذلك بأنّها " الشّواذّ والنّوادر واختلاف المعاني للكلمة الواحدة باختلاف المتكلمين بها، وما يتعاور الأبنية من الاختلاف الصرفي والنّحوي، لأنّ كُلّ وجه من ذلك إنّما هو أثر من لغة"[3].

-نظرة النُّحاة للهجات العربيّة ومنهجهم في عمليّة التّقعيد النّحوي وكيفيّة معالجتهم للخصوصيّات التركيبيّة للهجات العربيّة:

حظيت العربيّة في عهد التّدوين بعلماء بررة أخلصوا لها، وقدّموا خدمات جليلة حرصاً على القرآن الكريم من شيوع اللّحن في أوساط القارئين به، وذَوْداً عن لغته التي بدأت تتحوّل وتتبدّل صورها على ألسنة العرب الذين خرجوا بالفتح إلى الأمصار، فَضْلاً عن اتجاه الأعاجم الدّاخلين في الإسلام إلى دَرْس العربيّة وتعثُّرهم في ذلك.

ومن أجل تحقيق هذا المبتغى مضى اللُّغويون والنّحاة يجمعون مادتهم اللّغوية من مصادرها الموثوقة للوقوف على أسرارها ومحاولة ضبطها وتقعيدها، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً مُضنية ومتواصلة تستحق منّا كلّ إجلال وإكبار، وقد أخذوا مادتهم اللّغويّة عن طريقين:

أولهما: الرحلة إلى البادية والاستماع إلى أهلها الذين سلمت ألسنتهم من اللّحن لعدم اختلاطهم بالحضر أو بالأعاجم.

وثانيهما: الأعراب الذين عدُّوهم فصحاء ممّن كانوا يفدون إلى البصرة والكوفة.

---

(1) أبو علي القالي: ذيل الأمالي والنوادر، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م ، ص 39.

(2) ابن جنّي: الخصائص ، ج1، ص 242.

(3) مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1974م، ج1، ص 138.

غير أن اللّغويين والنّحاة وجدوا أنّهم قد وردوا على مادّة لغويّة غزيرة ومتباينة تعترض سبيلهم في الوصول إلى قواعد مطردة يستقيم عليها بناء العربية، فأفرغوا غاية وسعهم كلّها في محاولة التّقعيد والتّخلص من هذا الإشكال المنهجيّ، "واستقام لهم تدبيرٌ سديد ومنهجٌ قويم يحقّق لهم الغاية في الوصول إلى صورة منظمة للعربيّة ، وكان منهجهم موجّها توجيهاً فكريّاً مؤدّاه نقاء اللّغة وصفاؤها من كلّ الشوائب التي تُداخلها؛ أمّا الأسس النظريّة لذلك المنهج ، فهي قيُود انتقاء قرّرها النّحاة وصولاً إلى فكرة النّقاء"[1] واقتضت تحديد المكان والزّمان والمنهج، إلى جانب اختلاف طرائق النّظر تِبْعاً لتعدُّد المدارس النّحويّة.

ويستقيم لنا قبل التعرُّف على منهج النُّحاة في عمليّة التّقعيد النّحوي أن نقدّم لذلك ببيان مَوْقف النّحاة من الصلة بين الفُصحى أو " الأدبيّة المشتركة" واللهجات ، إذ إنّ ذلك يساعد على فَهْم وجهة نظر نّحاة العربيّة ومن ثَمَّ منهجهم في معالجة الخصوصيات التركيبيّة للهجات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

أ_مَوْقف النُّحاة من الصِّلة بين الفُصحى واللهجات.

وينبغي منذ البداية التّفريق بين اعتبارين في النّظر إلى هذين المستويين:

الأوّل: "اعتبار كل منهما مستوى خاصاً، له مجالات استعماله التي يتفرّد بها ، واعتبار كل لهجة من لهجات القبائل مستوى خاصاً متميّزاً عن مستوى غيرها من اللهجات من ناحية، وعن اللُّغة الفُصحى أو " الأدبيّة المشتركة" من ناحية ثانية ، وهذا التفرُّد والتّمايُز بين الفُصحى واللهجات يكون في معاني الألفاظ كما يكون في نُطق الأصوات والصيغ وتأليف الكلام والإعراب"[2]، وقد كان ذلك نتيجة العُرْف، صنعه عُرْف الناطقين للغة أو اللهجة بفعل التطوُّر الذي لا يمكن لأحد إيقافه وتجميده.

الثاني: "اعتبار الفُصحى هي اللهجات نفسها، وبهذا الاعتبار تتمثّل الفُصحى قديماً مثلا في لغات: قَيْس وتَميم وأَسَد وهُذيل وبعض كِنانة وبعض الطّائيين، فنُطقُ هذه القبائل – على

(1) وليد العناتي: التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، وزارة الثقافة، عمان، 2001م، ص 48.
(2) محمد عيد: المستوى اللّغوي، ص 58.

اتساع بيئاتها وتبايُن منازلها وامتداد الزّمن بها– يُعتبر وحدةً واحدة تُدرس جميعاً لاستنباط القواعد منها"[1].

ويُلخّص هذين الاعتبارين عبارة واحدة هي: " التكلُّم بالفُصحى متأثّرة بلهجات القبائل، أو اعتبار الفُصحى هي اللهجات نفسها، فأيُّ هذين الاعتبارين أخذ به النُّحاة؟.

إنّ منهج النّحاة يبرز حقّاً في الاعتبار الثّاني، اعتبار الفُصحى أو" الأدبيّة المشتركة" هي لهجات القبائل على تعدّدها وطول الزّمن بها؛ فهذا الاعتبار هو الذي دفعهم لاختيار نوع معيّن من اللُّغة المرويّة عن القبائل، لدراستها واستنباط القواعد منها، وقد تجيء القاعدة كلها على أساس استعمال لهجة معيّنة ، وذلك كقولهم إنّ (ذو) من المَوْصولات العامّة في لغة طيئ، مما لا يشك المرء معه بأنّه ظاهرة لهجيّة، استخدمها بعض الناس من طيئ في اللغة العامة الفُصحى مما ورد ذكره في بعض أبيات الاستشهاد على هذه القاعدة، لكن لم يُكتب لهذا الاستعمال الشيوع وموافقة العُرْف في اللّغة العامة"[2]؛ فمن الأمور المشهورة في النّحو العربيّ استعمال (ذو) من المَوْصولات المشتركة ، يقول ابن هشام: " وإنما تكون (ذو) موصولةً في لغة طيئ خاصّة، تقول: " جاءني ذو قام"، وسُمِعَ من كلام بعضهم:" لا وَذُو في السّماء عَرْشُهُ "، وقال شاعرهم سنان بن الفحل الطائي[3]:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدِّي وبِئْري ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

وقال قوال الطائي:

فقُولا لهذا المرء ذُو جاء ساعياً هَلُمَّ: فإنّ المَشْرَقِيَّ الفرائِضُ[4]

---

(1) محمد عيد: المستوى اللغوي ، ص 59.

(2) المرجع نفسه، ص 61.

(3)ابن هشام الأنصاري: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1994م، ص 113–114.

(4) المصدر نفسه، أورد المحقق هذا البيت للشاعر قوال الطائي، وهو من شعراء آخر الدولة الأموية، انظر ص 115 الهامش.

والشّاهد: استعمال (ذو) اسماً موصولاً ، بمعنى الّذي؛ فهذه القاعدة وضعت على أساس لهجّي وجد عن قبيلة طيئ ،ولو عزلنا أبيات الاستشهاد التي وردت عن هذه الظاهرة في النّحو فلن نجد لهذا الاستعمال أثراً في شعر الشّعراء الجاهليين حتى لو كانوا ينتمون إلى قبيلة طيئ[1].

روى الزبيدي عن ابن نوفل أنّه قال : "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلتُ: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لُغات"[2].

فأبو عمرو بن العلاء فيما وضعه من العربيّة يحمل على الأكثر ويُسمي ما خالفه لغات، والّذي يُفسِّر هذا المسلك العلميّ " المنهجي" هو فَهْم علمائنا الأقدمين للصِّلة بين الفُصحى واللّهجات، واعتبارهم الفُصحى" المشتركة" هي اللّغات المتعدِّدة أنفسها مما أطلقوا عليه أنّه " كلام العرب"، ولا يُمكن دراسة هذا الحشْد الكبير المختلط من المادة اللّغوية إلاّ بهذه الطريقة التي قرّرها أبو عمرو في قوله: " أعمل على الأكثر وأُسمي ما خالفني لغات"، وهكذا جاء النّحو العربيّ وفيه قواعد عامّة ذات احتمالات متعدّدة .

لقد أحدثت نظرة النّحاة للصِّلة بين الفُصحى واللهجات خَلْطاً كبيراً في دراسة النّحو العربيّ، والشّواهد على ذلك من الكثرة بمكان إذ يُمكن الحصول عليها دون عناء، وذلك بتصفّح أحد مطوّلات المتأخرين "كارتشاف الضّرب" لأبي حيّان أو " شرح الأشموني " وغيرهما.

وينبغي التنبّه إلى أنّه ليس هناك فاصل حاسم يُوْقف الالتقاء والتّأثير المتبادل بين الفُصحى واللهجات، بأن يظهر في الفُصحى أحياناً بعض خصائص اللهجات، وأن تفيد اللهجات من الفُصحى معاني وصيغاً وتراكيب، لكن على الرغم من ذلك فإنه يبقى اعتبار كلّ منهما مستوى خاصّاً ينبغي دراسته على انفراد ؛ " فاللّغة المشتركة كانت تسير مع اللهجات جنبا إلى جنب ، ومن الطبيعيّ أن يحدث بين هذين المستويين تبادلٌ يشمل معاني

---

(1) محمد عيد: المستوى اللغوي، ص 61.

(2)أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ،ط2، 1973م، ص 39.

الكلمات والصِّيغ وطريقة تأليف الكلام، ويتأثر الاستعمال فيهما بالعادات النطقيَّة للآخر، وهذا التأثر والتأثير دائم الحركة والاستمرار ، ومع ذلك يبقى مستوى المشتركة واللهجات متميّزاً، يحرسه الاستعمال نفسه، فإنّ انتقال عناصر لهجية إلى الفُصحى يبقى منسوباً إلى أصله اللّهجيّ ما لم تتمثله اللّغة المشتركة ويشيع استعماله فيها، ومتى تحقّق له ذلك فإنّ نسبته إلى أصله اللّهجيّ تبقى قائمة تاريخيّاً فقط، أما بعد الانتقال للفُصحى فإنّه يُصبح عنصراً جديداً من عناصر المشتركة بتمثُّلها له والموافقة على استعماله، وكذلك الأمر بالنسبة لما تتأثر به اللهجات من عناصر اللُّغة المشتركة، فإنّ الاستعمال هو الحكم أيضاً في قبول تلك العناصر أو رفضها"[1].

إنّ قضيّة التأثُّر والتأثير بين " الفُصحى" أو الأدبيّة المشتركة واللّهجات أمرٌ واقعٌ ومستمر، ومع ذلك لا يُؤدّي إلى الخلط بين المستويين في اللُّغة إذا أُخذ في الاعتبار موافقة الاستعمال نفسه على القبول أو الرّفض ؛ ومن حقّنا أن نتكلّم عن وجود لهجات وأن نقف على مواطن الاتّصال والانفصال بين " الفُصحى" ولهجاتها كُلّما أمكن ذلك، ولو بشكلٍ تقريبيّ[2]، " فمتى برزت صفات خاصة، واتّضحت للسّامعين ، وظهر اختلافها عن صفات البيئات الأخرى للّغة الواحدة، أمكن القول إنّ هناك لهجة قد نشأت وتميزت ، وتُدرس حينئذ على أنّها لهجة متميزة"[3].

ب-خريطة القبائل العربيّة بين قبول النُّحاة ورفضهم:

اتّبع علماء اللّغة قديماً منهجاً فريداً في جَمْع اللُّغة والأخذ عن القبائل، فوجدنا أنّهم لم يأخذوا من القبائل العربيّة كافّة ، بل اقتصروا في الأخذ عن العرب الموثوق بفصاحتهم، والّذين افترضوا فيهم وجود ما يُعْرف بالنّقاء اللُّغوي، الذي تحقّق لديهم بعدم اختلاطهم بالحضر أو بالأمم الأخرى المجاورة لهم، ممّا أدى إلى محافظتهم على أصول اللّغة وعدم فساد سلائقهم، وبقيت لهجاتهم محصورة في إطار موطنهم الجغرافيّ.

---

(1) محمد عيد: المستوى اللُّغوي ، ص 90، ولمزيد من التفصيل انظر فندريس: اللّغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الإنجلو المصرية، 1950م، ص 309 وما بعدها.

(2) في سبيل وضع قاموس للهجات العربيّة وفق النّظرة التاريخيّة للكشف عن معالم هذه اللهجات ورَصْد مراحل تطوّرها عبر عصورها المختلفة، وفي ذلك ما فيه من فوائد عظيمة تُضاف إلى مآثر علمائنا وأجدادنا القدماء.

(3) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 20.

جاء في نصّ الفارابي المشهور:

"والّذين عنهم نُقلت اللّغة العربيّة، وبهم اقتُدي ، وعنهم أُخذ اللِّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قَيْس، وتَميم، وأَسَد ؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه ، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصريف ؛ ثم هُذَيل، وبعض كِنانة، وبعض الطّائيين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سُكان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يُؤخذ لا من لَخْم، ولا من جُذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقِبْط؛ ولا من قُضاعة،وغَسّان،وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانيّة؛ ولا من تَغْلب واليَمَن ؛ فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان؛ ولا من بَكْر لمجاورتهم للقِبْط والفُرس؛ ولا من عبد القَيْس وأَزْد عُمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة؛ ولا من بني حَنِيْفة وسكّان اليمامة، ولا من ثَقِيْف وأهل الطّائف ؛ لمخالطتهم تُجّار اليمن المقيمين عندهم ؛ ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"[1].

وقد علّل ابن جنيّ عدم الأخذ عن أهل المَدَر بما عرض للغاتهم من الاختلال والفساد والخَطَل[2].

(1) السيوطي: المزهر، ج1، ص 211–212.

(2) ابن جني: الخصائص، ج2، ص5.

وفيما يلي خريطة توضح القبائل العربيّة وتوزيعها الجغرافيّ في الجزيرة العربيّة حين رواية اللُّغة [1] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ولنا أنْ نتأمّل كُلّ ما سبق عن القبائل العربيّة ومواطنها وتوزيعها الجغرافيّ على وَجْه التّقريب حين رواية اللُّغة ؛ ثمّ ما أورده الفارابي في نصِّه السّابق عَنْ مَوْقف علماء اللّغة من هذه القبائل ، فإنّه يُفهم من ذلك كُلِّه أنّ قبائل العرب لم تكن في درجة واحدة من حَيْث الثِّقة بها والأخْذ عنها، إذْ تخيّر العلماء بعضها فأخذوا عنها اللُّغة واعتمدوا عليها-

(1) أخذت هذه الخريطة عن كتاب د. محمد عيد: المستوى اللّغوي، وقد أخذها بدوره عن بحث للدكتور تمام حسّان بعنوان " منهج النحاة العرب" ، نوقش بكلية دار العلوم ، سنة 1966م.

كما قال الفارابيّ– في الغريب والتَّصريف والإعراب، وانصرفوا عن بعضها الآخر، فلم يجمعوا لغتها أو يُعَوِّلوا عليها في الدِّراسة[1].

صرّح الرواة وعلماء اللّغة الأوائل الذين كانوا يجمعون مادتهم اللُّغوية أنّ الكلام الّذي يُحتَجُّ به لإثبات صحة قاعدة أو استعمال تركيب هو " ما ثبت عن الفُصحاء الموثوق بعربيّتهم "[2]وهذا ما جعلهم يُحدّدون القبائل التي نُقلت عنها العربية، وآثروا الأخذ عن القبائل التي تسكن في وسط جزيرة العرب، ونسبوا إليها الفصاحة وإجادة القول ، لاعتقادهم بأن اللّحن لم يتسرّب إلى لغاتها، وأشهر تلك القبائل التي نُقل عنها جُلّ ما وصلنا من العربيّة الفُصحى هي: قَيْس، وتَميم، وأَسَد، وهُذيل ،وبعض كِنانة، وبعض الطّائيين، فكان مقياس الفصاحة عندهم يقوم على دعامتين:

الأولى: قُرب مساكن القبيلة من مكّة وما حَولها ، وبُعدها عن أطراف الجزيرة العربية ومخالطة الأمم المجاورة.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الاردنية

الثانية: مقدار توغلّها في البداوة.

إنّ الشيء المقنع الذي يُفسّر لنا موقف اللغويين والنحاة من القبائل العربيّة هو مبدأ العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب؛فقد صدرت هذه المقاييس عن أناس يريدون أن يضعوا قواعد اللُّغة العربيّة الفُصحى أو المثاليّة غير المتأثرة بلغات الأمم الأخرى، يستطيع معها الإنسان العربيّ وغير العربيّ أن يفهم بسهولةٍ ويُسر لغة القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب شعراً ونثراً، وبهذا يُعلّل مذهبهم في اختيار القبائل التي تنطق العربيّة الخالصة من شوائب العجمة والدّخيل، وفْق بواعثهم وظروفهم التي كانوا عليها.

وتباينت مواقف النّحاة من هذا التحديد للقبائل التي تُؤخذ عنها العربيّة؛ فنحاة البصرة وأتباعهم قديماً وحديثاً عُرفوا بتشدُّدهم في فَهْم فصاحة القبائل، وأنّها ليست على درجة واحدة من الفصاحة، " ويُعَدّ تحديد القبائل عندهم من الأسس الموضوعيّة لنقد مصادر المادة اللغوية، يهدف إلى تصفية المسموع والمرويّ لاستخلاص أكثر النصوص اللُّغوية دقّة ، وأصدقها دلالة على خصائص اللّغة العربية.. فليست القبائل كلها سواء ، إذ

---

(1) محمّد عيد: المستوى اللُّغوي، ص 68–69.

(2) السيوطي: الاقتراح في أصول النّحو، دار المعارف العثمانية، ط2، 1359هـ، ص 19.

من القبائل ما يُرفض جملةً في الاحتجاج اللُّغوي ، كما أنّ منها ما يُقبل في مجال الاحتجاج اللّغوي، وهؤلاء– بدورهم – يتفاوتون في فصاحتهم "[1]، ومعيارهم في ذلك يقبله العقل، وتنطوي عليه اللُّغة التي تريد الحفاظ على هويتها ودوام الاتصال لفهم نصِّها المقدس القرآن الكريم ،وفَهْم تراثها الثقافي العريق، والحفاظ على الصلة بينها وبين أبنائها على مرّ العصور ، فَضْلاً عن استيعابها لما يستجدّ بعد قياسه على العربية وقوانينها.

ولذلك وجدنا نحاة البصرة يعتدُّون بلغة القبائل الحجازيّة بوجه عام وقبائل نجد ووسط الجزيرة، والقبائل البدويّة المتوغِّلة في البداوة، ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوحٍ في كتاب سيبويه، فقد ذُكرت فيه القبائل التالية: الحجاز، تَميم، أَسَد، فَزَارة، طيئ، بَكْر بن وائل، رَبِيْعة، قَيْس، هُذيل ، بنو العَنْبر ، لكنّ معظم لهجاته تكاد تكون محصورة في هاتين الوحدتين الكبيرتين: الحجاز وتميم[2].

وظهرت قضيّة المفاضلة بين لغات القبائل العربيّة بشكل بارزٍ عند هؤلاء النّحاة وذلك وفق معاييرهم التي ارتضوها وقواعدهم التي وضعوها، فوجدناهم يقرّرون أنّ هذه اللُّغة أقيس من تلك للعلّة الفُلانيّة ، وتزخر كتبهم بجملةٍ من الأوصاف للهجات العربيّة كقولهم: لغةٌ قليلة، ولغة رديئة، ولغة جيدة ، ولغة شاذّة ، ولغة قبيحة، وهي اللُّغة الفصيحة... إلى غير ذلك.

والمعروف أن اللهجة فصيحة إذا أدّت إلى التفاهم والاتصال بين أبنائها، لكن النحاة أطلقوا تلك الأوصاف السّابقة بالنظر إلى بعد اللهجة أو قربها من القرآن الكريم ولغة قريش التي حظيت بمكانة مرموقة عند الكثيرين، وقد عبرّ المبرِّد عن هذا المعنى بقوله: " وكُلّ عربيّ لم تتغيّر لغته فصيح على مذهب قومه، وإنّما يُقال: بنو فلان أفصح من بني فلان، أي أشبه لغةً بلغة القرآن ولغة قريش، على أنّ القرآن نزل بكل لغات العرب"[3].

أمّا مدرسة الكوفة فلم يُرضها هذا التّحديد المكانيّ للقبائل التي أُخذت عنها اللُّغة، فتوسعوا كثيراً في الأخذ عن غير تلك القبائل المحدّدة ، ولم يُرضهم أن يكون مقياس

---

(1) علي أبو المكارم: أصول التفكير النّحوي، الجامعة الليبيّة، طرابلس– ليبيا ، 1973م، ص52.

(2) عبده الراجحي: اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1996م، ص 59.

(3)المبرِّد: الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 1956م، ص 113.

الفصاحة هو البعد عن الأمم المجاورة وعدم التحضر، لأنهم أخذوا عن أعراب الحواضر، واعتدُّوا بكثير من اللُّغات واللهجات التي لم يلتفت إليها البصريون، لأنّها تُمثّل في نظرهم جانباً من العربيّة ، فدرسوا هذه اللهجات، وتوسعوا في القياس عليها مما جعلهم أحياناً يصطدمون بقواعد مدرسة البصرة[1].

وأهل الكوفة "لم يكونوا أنداداً للقياس ، بل كانوا متمسكين به متّسعين في رقعته، فأضافوا إلى مقاييسهم ما لم يكن مباحاً عند البصريين، ولا مُرْضياً بحكم ما ألزم به هؤلاء أنفسهم من التّمسُّك بمروياتهم التي تلقوها بأنفسهم عن أهل البوادي التي طوّفوا فيها، والأعراب الذين وفدوا عليهم في حاضرتهم، علماً بأنّهم لم يتردّدوا في وَصْف بعض هذه الاستخدامات اللهجيّة واللغوية بأنّها ضعيفة أو شاذّة أو نادرة أو قبيحة أو رديئة أو خبيثة، على نحو ما هو وارد في كتاب سيبويه وفي سواه من كتب البصريين"[2].

وقد تبع الكوفيين في هذا المذهب من النحاة المتأخرين ابن مالك (ت 672هـ) فَعُني في كتبه بنقل لغة لَخْم وقضاعة وغَيْرهما[3]؛ وأُخذ على البصريين أنّهم عزلوا جانباً من لهجات القبائل ولغاتها عن مجال البحث والدرس[4]، ووصف نحوهم بأنّه " ناقصٌ لا يُقدّم قواعد النّحو العربي في بيئاته المختلفة" [5].

ولم يكد القرن الرّابع الهجري ينقضي حتّى وسّع الرّواة وعلماء اللّغة دائرة النّقل، وظهر من بينهم منْ لم يُفرِّق بين قبيلة وأخرى في جواز الأخذ عن القبائل العربية والاحتجاج بأقوالها، ويأتي في مقدِّمة هؤلاء العلماء اللُّغوي المشهور ابن جني (ت 392هـ)، إذ عقد في كتابه الخصائص باباً سمّاه : (اختلاف اللُّغات وكلُّها حجّة)، قال فيه: " وليس لك أن تردّ إحدى اللُّغتين بصاحبتها ؛ لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها ، لكن غاية ما

---

(1) انظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة، 1958م، ص 56، ولمزيد من التفصيل انظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1968م،ص 159 وما بعدها.

(2) صاحب أبو جناح : دراسات في نظرية النحو العربيّ وتطبيقاتها، دار الفكر، عمان، ط1، 1998م، ص 182.

(3) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 57.

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص 53-54.

(5) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص 51، وليس هذا رأي المؤلف.

لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما ، فتُقوِّيها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها، فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا... هذا حُكْم اللُّغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس مُتدانيتين مُتراسلتين، أو كالمُتراسلتين . فأمّا أن تقلَّ إحداهما جدّاً وتكثر الأخرى جدّاً فإنّك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً"[1].

وقد أشار ابن جني في هذا الباب إلى بعض الصِّفات المشهورة عن لهجات القبائل، وأنّ بعض تلك الصّفات أشهر من بعضها الآخر وأكثر شيوعاً في اللّغة، ولكنّها جميعاً مما يحتجُّ به، إذْ يقول: " إلاّ أنّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود اللُّغتين ، فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شعرٍ أو سجع فإنّه مقبول منه، غير مَنعيّ عليه"[2].

وقال أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ) في شرح التسهيل: " كُلّ ما كان لغة لقبيلة قِيْس عليه؛ وقال أيضا: إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادّة على شيء ، ثم جاء شيء يُخالف الجادة فيتأوّل ؛ أمّا إذا كانت لغة طائفة من العرب لم يتكلّم إلاّ بها فلا تأويل، ومن ثمّ ردّ تأويل أبي علي على قولهم ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ ، على أن فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو نقل أنّ ذلك لغة بني تميم"[3].

وفي ذلك دلالة على أن اللّغويين والنحاة لم يُفرّقوا بين ما يُعرف بالعربية المشتركة " الفُصحى" ولهجاتها، ونظروا إليهما نظرةً واحدة في مجال التّقعيد، فوضعوا قواعدهم النّحويّة على النصوص التي تُمثّل اللّغة المشتركة، كما قعّدوا على النصوص التي تمثل لهجة من لهجات القبائل المُحتجّ بكلامها؛ فيستوي عندهم " في المرويّ أن يكون منسوباً إلى اللُّغة الفُصحى أو منتمياً إلى لهجة من اللهجات، إذ لم يُفرّقوا- في مجال التركيب وفي مجالات أخرى من البحث اللغوي أيضاً- بين اللُّغة المشتركة واللهجات، فاعتبروا الكُلّ وحدة واحدة" [4].

كانت اللهجات العربيّة رافداً مهمّاً من الرّوافد التي أسهمت في وجود ما يعرف بتعدُّد الأوجه الإعرابيّة، وذلك حينما أقحم النّحاة هذه اللهجات بصفاتها وخصائصها

---

(1) ابن جني: الخصائص، ج2،ص10.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص 12.

(3) السيوطي: المزهر ، ج1، ص 258.

(4) علي أبو المكارم: أصول التفكير النّحوي، ص 169.

المتباينة في قواعدهم، وحينما نظروا إليها على أنّها صور مختلفة من " اللغة المشتركة"، ممّا أوجد مشكلات معقَّدة أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة من مسائل النّحو العربيّ، والإكثار من الأمور الجائزة، وكثرة التّقسيمات والتّشعيبات والإسراف في وضع الشُّروط.

فبناء العربيّة "أُقيم على لهجات متعدِّدة ، كانت تسود في مواطن من الجزيرة خلال قرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده، وكانت هذه اللهجات، على ما يظهر ، تلتقي على قَدْر أساسيّ مشترك في نظمها الصوتيّة والصّرفية والنّحويّة والدّلاليّة ، ثمّ تفترق في أشياء من ذلك جَهد اللّغويون والنّحويون في حَصْرها عندما بدأ التّقعيد"[1].

وقد وجد النّحاة " لكثير من المواضع في البناء اللُّغوي الّذي أقاموه، لكُلّ موضع غير وجه، وجوهاً وردت عليهم من اللهجات المختلفة، فرتّبوا هذه الوجوه في منازل تتفاوت في درجات الاعتبار، ولكنّها جميعاً مؤهّلة للقبول"[2]،هذا يقودنا إلى ما قرّره ابن جني من حجيّة اللغات في نصّه السّابق.

وممّا ينبغي معرفته أنّ اللّغويين والنّحاة عندما حصروا القبائل التي يُوثق بعربيّتها ويُحتجُّ بكلامها، لم يلتزموا بالأخذ عن هذه القبائل.

ومؤلفاتهم مليئة بالشواهد المأخوذة من لهجات قبائل معيّنة نُحّيت عن القاعدة النحويّة ، إمّا لخروجها عن مقاييس الفصاحة، وإمّا بدعوى اختلاطها بما جاورها من الأمم والشعوب الأعجمية أو التحضّر، مما أدى إلى تشعُّب المسائل وتعدّد الآراء والاحتجاج والاستدلال بلغات قُرِّر أنها ليست من الفصاحة والنقاء اللّغوي بمكان، واختلفت طرائق النّظر بين مدرستي البصرة والكوفة إلى معايير الفصاحة أو الكثرة والقلّة في كلام العرب.

فنجدهم "لم يُفرّقوا بين اللّغة الأدبيّة التي جاء الإسلام فوجدها موحّدة ذات خصائص متميّزة ، وبين لهجات التّخاطب التي اشتملت على الصفات اللهجية الخاصة للقبائل، وفي هذا الاضطراب ما فيه، لأنّ شرط اللّغة الاطّراد والتّوحُّد في الخصائص، ومحاولة بناء قواعد اللّغة العربية من كُلّ ما رُوي عن القبائل العربيّة يُؤديّ حتماً إلى

---

(1) نهاد الموسى: اللّغة العربية وأبناؤها ، مكتبة وسام،عمان، 1990م ،ص 19.

(2) المرجع نفسه ، ص 21.

التّناقض ، ويُبعد اللّغة عن الانسجام والاطّراد في الخصائص، وإقحام تلك الصِّفات المحليّة للهجات العربيّة جعل قواعد اللُّغة تبدو مضطربة متعدّدة الوجوه"[1].

انصبّت جهود هؤلاء العلماء على اللّغة المشتركة " الفُصحى" ، ولم يراعوا أمر اللهجات على خطورته [2]، فأُهمل أمرُها، ولم يَرِدْ عنها إلاّ القليل في ثنايا كتب اللُّغة والأدب والتّاريخ ، بل إنّ ما رُوي عنها جاءنا مبتوراً ناقصاً في معظم الأحيان، ولا يعدو أن يكون مجرّد إشارات متفرّقة هنا وهناك، لا يمكن أن تصنع تاريخا[3] أو تكوّن فكرةً كاملةً.

وهم في تناولهم للّهجات لم يُراعوا الدّقة في نقلها، فلم ينسبوا – غالباً– كلّ لهجة إلى قبيلتها أو بيئتها ، بل كانوا يعزون اللّهجة أحياناً، ويكتفون بقولهم: إنّها لغة لبعض العرب أحياناً أخرى[4].

" إن اللُّغة المثالية التي ارتضى اللُّغويون والنّحاة وأهل الفصاحة لا يمكن حدّها حدّاً دقيقاً، وإن كان أقرب شيء إلى بيانها، وَصْف بعض ملامحها.

وأَوجَزُ شيء يُقال فيها: إنّ اللُّغة المدوّنة بين أيدينا في كتب النّحو واللّغة والمعجمات وأشباهها ثلاثة أقسام: قِسْمٌ مُشْترك بين اللّهجات هو أكثرها، وقسم آخر مُختلف فيه وهو متفاوت في فصاحته، منه ما هو الغاية العُليا في الفصاحة، ومنه ما هو فصيحٌ كثير الاستعمال ولكنّه دون الأوّل، ومع هذين قِسْم ثالث يَصِفُهُ أهلُ اللُّغة بالرّداءة والقُبْح والخُبث، ويبدو أنّ هذا النّوع ما ذُكِرَ إلاّ من باب استقصاء اللُّغة وتفسير أشياء جاءت في الشِّعر والقراءات القرآنية والحديث الشريف خلافاً للشائع، لتدفع عنها تُهمة

---

(1) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربيّة، ص 48.

(2) يوهان فك : العربيّة ، ترجمة رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م، انظر تعليق المستشرق الألماني أنطون شبيتالر ، ص9– 10.

(3) علماء اللّغة لم يرووا لغات القبائل العربيّة بهدف الدّراسة التّاريخية للّغة، بمعنى تدوين هذه اللهجات للوقوف على كيفيّة تطوّرها، ومعرفة الصلة بين بعضها وبعضها الآخر، والصّلة بين ظواهرها وظواهر اللّغة المشتركة " الفُصحى" ، بل وجّهوا همّهم في تدوين اللهجات إلى ما يهمهم من تصاريف الكلام بنية وتراكيب وإعراباً، أو إلى ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء في طرائق نظرهم، كما حدث بين مدرستي البصرة والكوفة، مما سنأتي على ذكره لاحقا.

(4) حسام النعيمي: الدّراسات اللهجية والصوتيّة عند ابن جني، دار الرشيد، بغداد، 1980م ص 73.

اللَّحن ، كما يُرى في كُتُب حُجج القراءات، والكتب التي تحتجُّ للحديث الشريف ولبعض مخالفات الشّعراء لما اشتهر من اللُّغة.

فالقسمان الأوّلان يمثلان اللّغة المثاليّة التي ارتضاها أهل الحضر والمثقّفون، واقتصروا على استعمالها منذ دُوِّنت اللّغة وأصبحت تُتعَلَّم كما تُتعلَّم العلوم الأخرى"[1].

ويَصْدق ذلك على منهج النُّحاة العرب في معالجتهم للخصوصيات التركيبيّة للهجات، إذْ سعوا إلى تقديم قاعدةٍ موحّدة مطّردة من اللهجات جميعاً على تنوّعها واختلافها ، وكان من الطبيعيّ أن تصطدم وجوه منها مع قواعدهم النحوية التي وضعوها وقاسوا عليها، فبعضها أُفسح له المجال في القاعدة، وحُكم على بعضها الآخر بالشُّذوذ والقلّة والضرورة واللّحن، واحتفظت هذه الوجوه بمكان لها على المستوى التّاريخيّ النّظريّ حَسْب.

والثابت تاريخياً أنّ لكلّ لهجة من اللهجات العربيّة – سواءٌ التي يُحتجُّ بها أو تلك التي لا يُحتجُّ بها –خصائصها المميّزة على مختلف المستويات اللّغويّة: الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدّلاليّة ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى.

أما عن سبب اختلاف اللهجات العربيّة وتباين وجوهها ، فقد أوضح أبو الحسن الأخفش ذلك بقوله: " إنما جاء من قِبَل أنّ أوّل ما وُضع منها (أي اللّغة) وُضع على خلاف ، وإن كان كلّه مسوقاً على صحّة وقياس، ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها؛ غير أنّها على قياس ما كان وُضع في الأصل مختلفاً، وإنْ كان كلٌّ واحد آخذاً من صحّة القياس حظّاً،قال: ويجوز أن يكون الموضوع الأوّل ضرباً واحداً، ثمّ رأى مَنْ جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحّة مَجرى الأوّل"[2].

ومن الجدير ذكره أنّ اللّغويين لم يُدوّنوا من اللهجات إلاّ ما كان يسدّ حاجتهم في تصاريف الكلام، أو ما تنهض به أدلة الاختلاف بين علماء البصرة والكوفة[3].

---

(1) مختار الغوث: لغة قريش، دار المعراج الدّوليّة، الرياض، 1992م، ص 331.

(2) السيوطي: المزهر ، ج1، ص ، 55–56.

(3) مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1، ص 129.

" وعلماء اللّغة وأهل العربيّة قد طرحوا أمثلة اختلاف اللغات في كتبهم فلا قيمة لها عندهم إلاّ حين يطلبها الشّاهد وتقتضيها النّادرة في عُرْض كلامهم"[1].

وبالنّظر إلى التّراث النّحوي الضّخم الذي بين أيدينا، نجد أنّه يخلو في بعض الأحيان من الاستقراء الكامل لبعض جوانب الظّاهرة الواحدة من الظّواهر النّحوية ، فالنحاة ينسبون الظاهرة النّحوية إلى قبيلةٍ بعينها ، ولكنّ عند النّظر والبحث والتّدقيق نجد أنّ هذه الظاهرة تشيع في غير ما نصّ عليه النّحاة من لهجات القبائل العربيّة؛ ومثال ذلك المستثنى في الاستثناء المنقطع أو " البدل التّميميّ"، إذ قالوا: يجب فيه النّصب على لغة أهل الحجاز، وأمّا التميميُّون فإنّهم يُجيزون فيه الرّفع، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أنيسُ إلاّ اليَعافِيْرُ وإلاّ العِيْسُ[2]

وليس للنّحاة حقٌّ في قَصْر الرّفع على بني تميم وحْدَهُم ، بل هو لغيرهم كذلك.

يقول ضِرار بن الأزور " شاعر بني أسد" في يوم اليمامة:

عَشِيَّةَ لا تُغْني الرِّماحُ مكانَها ولا النَّبْلُ إلاّ المَشْرَفِيُّ المُصمَّمُ[3]

ويقول الأخطل التّغلبيّ:

فرابيةُ السَّكران ِ قَفْرٌ فَما لَهُمْ بها شَبَحٌ إلاّ سِلامٌ وحَرْمَلُ[4]

ومثل ذلك قول سعد بن مالك البَكْريّ:

والحَرْبُ لا يبقى لِجا حِمِها التَّخيُّل والمِراحُ

إلاّ الفتى الصبَّارُ في النّجَداتِ والفَرَسُ الوَقاحُ[5]

---

(1) مصطفى الرافعي: تاريخ آداب العرب ، ج1، ص 137.

(2) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1982م، ج1، ص 271.

(3) الكتاب، ج2، ص 325.

(4) المصدر نفسه، ج2،السِّلام: الحجارة الصّلبة، الحرمل: حبّ كالسمسم واحدته حرملة.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص 324، جاحم الحرب: معظمها وأشدّها ، الوقاح: الصلب الحافر. الصبَّار: الشديد الصبر، النّجدات: جمع نجدة، وهي الشِّدّة.

فهذه الأبيات لشعراء من أَسَد وتَغْلِب وبَكْر، تثبت أن استقراء النُّحاة لهذه الظّـاهرة كان ناقصاً حين قصروها على بني تميم[1].

يتّضح لنا ممّا تقدّم أنّ منهج نحاة العربيّة في عمليّة التّقعيد النّحـويّ أُقـيم علـى أساسين هما: السّماع والقياس.

أولا: السّماع:

وهو أساس مهمٌ في منهج الدّراسات النّحوية واللّغوية، ومقدّمٌ على القيـاس لأنّـه الأصل الذي تقوم عليه هذهِ الدّراسات ، تَمثّل في رحلة علماء العربيّة الأوائل كابن أبـي إسحق وعيسى بن عمر والخليل الفراهيديّ والأصمعيّ وأبي عمرو بن العلاء والكـسائيّ وغيرهم إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة[2]، ومشافهة الأعراب والسّماع منهم مباشـرة، فَضلاً عن اتّصالهم بالأعراب الوافدين على الحواضر كالبصرة والكوفة.

وكانت الرّواية سبيلاً آخر اتخذه العلماء للاتصال باللّغة ونَقْلهـا ، فقـد اسـتعان اللّغويون والنحاة بما رُوي من الأشعار للاستشهاد في دَعْم قواعـدهم وتثبيـت أحكـامهم اللّغوية والنّحوية، وعوّلوا على الشعر بخاصّة في كثير من مسائلهم وآرائهـم ، فحظـي بنصيب الأسد في الاستشهاد عندهم.

وقد بذل اللّغويون والنّحاة جهوداً مضنية في جَمْع مادّة اللّغة، واستطاعوا أن يبلغوا بالدّرس اللّغويّ مراحل بعيدة، إلاّ أنَّ استقراءهم للظّاهرة اللّغوية لم يكن كاملاً شاملاً كمـا سبق أن ذكرنا، فالمُعوّل عليهم من العرب ستّ قبائل هم: " قَيْس وتَمـيم وأَسَـد وهُـذَيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين"؛ ووجدنا أن بعض الظواهر اللغوية والمسائل النحوية تمتد لتتجاوز هذه القبائل المنصوص عليها.

واللّغة العربيّة في عصور الاحتجاج اللّغويّ (حتّـى منتـصف القـرن الثـاني الهجري للقبائل الحضريّة ومنتصف الرابع الهجري للقبائل البدويّة) أُخـذت مـن قبائـل متباينة: بعضها يسكن المدن كمكّة والمدينة، وبعضها الآخر يسكن البادية.

---

(1) رمضان عبد التوّاب: بحوث ومقالات في اللُّغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م، ص 154– 155.

(2) القِفْطي: إِنْباه الرواة على أَنْباه النّحاة، ج2،ص 258.

ومن المعلوم أنّ حياة المدينة بزراعتها وتجارتها وحرفها قَدْ عرفت نوعاً من الاستقرار ورقّة العيش؛ فاختلفت عن البادية المعروفة بصعوبة الحياة وشظف العيْش، نظراً لكثرة التنقُّل والأسفار والانعزال، واشتغال الناس بالرّعي؛ واللّغة تتأثر بالبيئة التي تعيش فيها كما تتأثّر بالحياة الاجتماعيّة للأفراد، وفي " كُلّ بيئة لغويّة ظروف تدفع إلى تطوُّر الكلام وتغييره في كثير من الظواهر، وظروف أخرى تعمل على استقرار هذه الظواهر وتحصّنها فلا يطرأ عليها تغيير، غير أنّ الغلبة تكون دائماً لعوامل التطوُّر، فلا تبقى اللّهجة في كلّ ظواهرها على حال واحدة بعد مرور قرن أو قرنين ، هذا هو ما يفسّر لنا اختلاف نسبة التّطور في اللّهجات المتباينة، ففي بعض اللّهجات نراه شديداً يُصيب كلّ نواحي اللهجة وظواهرها ، وفي بعضها الآخر نرى التّطور ضئيلاً لا يكاد يعدو أموراً معيّنة في هذه اللهجة"[1].

إنّ "التطوُّر التّاريخي الذي أصاب لغات القبائل المستقرة في المدن المتحضِّرة في مختلف المستويات اللّغوية اختلف من غير شك عن التطور الذي أصاب لغات القبائل البدويّة المتنقّلة، فحياة الحضر تتطلّب العمل على تحسين النّطق وتخيُّر العبارات والتّراكيب والحرص على الوضوح واجتناب اللَّبس، أمّا حياة البادية فتميل إلى السّرعة في النّطق والإيجاز في الكلام[2]، ممّا كان له أثر واضح في اختلاف اللهجات العربيّة"[3].

ويرى اللّغويون المُحدثون أنّ جَمْع النصوص اللّغوية من هذه اللهجات المختلفة قد أَوْجد بعض الخلافات التي ظهر أثرها في التّقعيد النّحوي للعربيّة، ولو اكتفى علماء اللّغة بلغة القرآن الكريم والحديث الشريف ولغة العَصْر الجاهلي، لتركوا كثيراً من الأمور الخلافيّة، ولأراحونا من كثير من تأويلاتهم التي تَبْعد أحياناً عَن الفَهْم الصحيح للظّاهرة اللّغوية، لكنّ أخْذهم عن القبائل السِّت التي ارتضوها وهي: " قَيْس وتَميم وأَسَد وهُذيل

---

(1) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربيّة، ص 86-87.

(2) وسوف يتضح لنا ذلك في دراستنا للخصوصيات التركيبيّة لبعض اللهجات في ضُوْء عامل التطور التاريخي في الفصل القادم.

(3) إبراهيم السيّد: اللّهجات القديمة وبناء الجملة في العربيّة الفُصحى، ص 24.

وبعض كِنانة وبعض الطّائيين " – رغم عدم التزامهم بها– يعتبر تعدُّداً في المكان، الأمر الذي كان له أثره في وضْع القواعد النّحويّة[1].

ومن جهة ثانية يعتقد المحدثون أنّ الفترة الزمنيّة التي اعتمد عليها القدماء في جَمْع النصوص اللّغويّة طويلة ، فقد جمعت هذه الفترة عصر الجاهليّة وصَدْر الإسلام والعصر الأمويّ وجزءاً من العَصْر العبّاسيّ، وتكون اللّغة في هذه المُدّة الطويلة عُرْضةً للتّطــوُّر على مختلف مستوياتها: الصّوتية والصرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة ، إذْ إنّ لكلّ عَصْر سماتِه المميّزة على مختلف المستويات اللُّغويّة[2]؛ ومن ثَمّ أُخذ على القدماء اضطراب مــنهجهم من ناحيتين:

الأولى:

شمول دراستهم لمراحل متعاقبة من تاريخ اللّغة العربيّة ، تبدأ من حــوالي مائــة وخمسين عاماً قبل الإسلام وتنتهي بانتهاء ما يُعرف بعصر الاحتجاج، وفي هذهِ الحقبة لا تظلّ اللّغة ثابتة على حالها، بل تتطوّر من نواحٍ مختلفة[3]، وبعبارة ثانية أنّهم لم يُراعــوا عامل التطوّر التاريخي للّغة، وما يمكن أن ينتج عنه من ظهور ظلالٍ لهجية تُمثّل أطواراً مختلفة من عُمْر اللّغة وتزرع بذور الخلاف بين نحاة العربيّة.

الثانية:

خلطهم بين لهجات مختلفة ومحاولة إيجاد نحو عام لها جميعاً[4]، إذ انعكست نظرة النّحاة للصّلة بين " الفُصحى" أو الأدبيّة المشتركة واللّهجات في دراسة النّحــو العربــيّ، "وترتّب على هذه النّظرة اضطراب الدّراسة لا انسجامها، ففي المسألة الواحــدة وجــوه، ولكلّ وجهٍ توجيه، وتجد هذه الوجوه والتّوجيهات سندها في اللهجات العربيّة، وقد اتُّخذت هذه اللهجات أيضاً تُكأةً في النّحو العربيّ لكثير من التّفريعات التي تتدارك على القاعــدة العامّة وربّما تنقضها"[5]، مما زاد من صعوبة النحو العربيّ ودراسته.

---

(1) محمّد صلاح الدّين مصطفى: النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، د.ت، ص 16.

(2) المرجع نفسه، ص 17.

(3)تمّام حسّان: اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، مكتبة الإنجلو المصريّة، القاهرة، 1958م، ص 24–25.

(4) المرجع نفسه.

(5) محمّد عيد: المستوى اللّغوي، ص 61–62.

كما أُخذ عليهم قلّة الاهتمام بالحديث النّبويّ الشّريف والقراءات القرآنيّة.

ثانيا: القياس:

وهو الأساس الثاني الذي أُقيم عليه منهج النّحاة في عمليّة التّقعيد النّحوي، ويمكننا أن نميّز بين صورتين للقياس؛ أولاهما: القياس اللّغويّ، وثانيهما: القياس المنطقي الشّكلي.

أولا: القياس اللُّغوي:

وقَدْ عُرفت هذهِ الصورة من صور القياس لدى النّحويين الأوائل منذ عَهْد ابن أبي إسحق حتى القرن الرّابع للهجرة [1]؛أي حتّى بداية تأثُّر القياس بالمنطق الشّكلي- وكان القياس عندهم يعتمد على استقراء المادة اللّغوية ومن ثَمّ يتّخذ من المسموع مثلاً يحمل عليه ما لم يسمع فيأخذ حكم المسموع، ومثاله ما كان لدى الخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء والمازني وغيرهم من النّحويين واللّغويين الذين كانوا قريبي العَهْد من السّماع المباشر للفصحاحة من أوطانها[2].

وهذهِ الصورة للقياس سليمةٌ في أبعادها، وضروريّة للبحث اللّغويّ، إذْ هي الوسيلة الطّبيعية التي تُتّخذ لاستنباط حكم لغويّ أو نحوي[3] ، فهي تتّخذ الظواهر اللغوية أو النّحوية التركيبيّة الشائعة والمطّردة فتجعلها قاعدة ينبغي اتّباعها، وترفض ما خالفها واصطدم معها من النصوص أيّا كان مصدر هذا النّص، وتعتبره إمّا لهجة أو تركيباً شاذّا.

والشّائع المطّرد يمكن قياس كلّ ما لمْ يعرف عليه إذا كان جارياً في مجراه وفي صورته التركيبية ، "فما قِيْس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[4] ، يقول المازني: " وإنمّا النّحو قياسٌ يُتّبع" [5] أي اتّباع كلام العرب في صورة التّركيب وظواهرها.

ولقد شاعت مصطلحات لدى النّحويين واللّغويين ظلّت مبهمة لا نجد لها تحديداً علميّا،وكانت تتردّد عندهم وتُتّخذ أساساً للحكم ومعايير لرفض ظواهر لغويّة ليست بالقليلة، كقولهم: شائعٌ ومطردٌ ونادرٌ وقليلٌ وشاذّ ... إلى غير ذلك من المصطلحات التي

---

(1) أبو سعيد السيِّرافيّ: أخبار النّحويين البصريّين ، تحقيق طه الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجي، ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ،1955م، ص20.

(2)مهدي المخزومي: في النحو العربيّ نقد وتوجيه ، المكتبة العصرية، بيروت، 1964م، ص20.

(3) المرجع نفسه.

(4) ابن جني: الخصائص ، ج1، ص 357.

(5) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص 267.

كثيراً ما استخدمت بتعنُّت في تخطئة الظواهر اللّغوية والنّحويّة أو رفضها، دون النظر إلى مستويات الأداء اللّغوي وطبيعة العلاقة بين الفصحى ولهجاتها.

ثانيا: القياس المنطقّي الشّكلي:

وتختلف هذه الصُّورة للقياس عن سابقتها ، فهي أَبْعدت القياس عن مدلوله اللُّغوي الاستقرائي وأدخلته في مجال الجدل المنطقي، إذْ أصبح القياس له أطراف أربعة هي: المَقِيْس والمَقِيْس عليه والعِلّة والحُكْم ؛ فهو إذن " عمليَّة شكليّة يتمّ فيها إلحاق أمر بأمر آخر لما بينهما من شبه أو علّة"[1].

وعرّفه الأنباريّ بقوله: " هو في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حَمْل فَرْع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلُّها متقاربة ، ولا بدّ لكُلِّ قياس من أربعة أشياء: أَصْلٌ وفرع وعلّة وحكم"[2].

هذا هو القياس المنطقيّ الذي ظلّ مسيطراً بعلله وفروعه على النّحو، فأطال النّحاة وأسرفوا بسببه في الحديث عن العلل وفروعها ، "وغلوا في ذلك غُلُوّاً جعلهم يبعدون في فلسفة القياس وأنواعه النّظرية"[3] عن طبيعة المادة اللّغوية كما هي في الواقع، وقد اضطرهم ذلك إلى ألوان من الفرضيّات المنطقيّة، وزيادة التأويل والتقّدير على حساب النّص العربيّ وأساليبه المختلفة وصورته المنطوقة، ممّا زاد النّحو العربيّ صعوبةً وتعقيداً؛ وحسْبُنا أن نذكر ما قاله أبو علي الفارسيّ: " أخطئ في خمسين مسألة في اللُّغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[4].

خضعت مادّة اللّغة لقواعد النحاة وأحكامهم وفْق الأسس والمعايير الّتي ارتضوها على نَحْو ما أوضحنا، فما وافق ذلك كان مقبولاً مُستساغاً عندهم، وما لمْ يتّفق أخضعوه للتأويل والتَّقدير أو حكموا عليه بالشُّذوذ أو النّدرة أو القّلة ، فتشعبت بذلك أبواب النّحو

---

(1) علي أبو المكارم: أصول التفكير النّحويّ، ص 13، ولمزيد من التفصيل انظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ، الدار العربية للكتاب، طرابلس – ليبيا ،1983م، ص107 وما بعدها.

(2) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلّة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م، ص 93.

(3) مهدي المخزومي: في النّحو العربي نقدٌ وتوجيه، ص 22.

(4) الأنباريّ: نزهة الألباء ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس، بغداد، ص 234.

وتعدّدت الآراء الإعرابيّة في المسألة الواحدة من مسائله، ولاشك في أنّ اللهجات العربيّة كانت عاملاً مهمّاً من عوامل هذا التَّشعيب ، إذْ زرعت بذور الخلاف بين النحويين، وسوف يتّضح لنا ذلك في أثناء دراستنا لمجموعة من القضايا والمسائل النّحوية ، جاء تصنيفها وتبويبها فيه شيء من التحكُّم ، وذلك مراعاة لوجود أدنى ملابسة بالمواضيع التي اتُّخذت عناوين للمباحث، لكثرة الجزئيات التي تندرج تحتها على النحو التالي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفَصل الثّانـي

مظاهرُ التّقعيد اللّهجيّ

المَبْحَثُ الأَوّل: المَرْفُوعات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المَبْحَثُ الثّانـي: المَنْصُوبات.

المَبْحَثُ الثّالث: المَجْرُورات.

المَبْحَثُ الرّابع: مسائلُ مُتَفَرّقَة.

المَبْحَثُ الأَوّل

المَرفُوعات

-(ما) الحجازيّة و (ما) التّميميّة.

-إلحاق الفعل علامة التّثنية أو الجمع.

- خبر لا النّافية للجنس.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- ضمير الفصل أو العماد.

- (إنْ) النّافية.

- المثنّى.

- (ما) الحجازيّة و (ما) التّميميّة:

وهي من أُولى المسائل التي تُطالعنا في كُتب النّحو العربيّ في بيان أثر اللهجة في تعدّد الآراء والأوجه الإعرابيّة؛ مسألةُ إعمال (ما) النّافية عمل (لَيْس) على لغة الحجازيين ، وإهمالها على لغة التّميميّين ، فبنو تميم كانوا " يُجرونها مجرى أمّا وهل، أي: لا يُعملونها في شيء، وهو القياس ، لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ (لَيْس) ، ولا يكون فيها إضمار؛ وأمّا أهل الحجاز فيشبّهونها بليس إذ كان معناها كمعناها"[1].

والقياسُ في (ما) النّافية عدم إعمالها، لأنّها غير مختصّة ، ولكنّ لها ناحيتين :

الأولى: الشّبه العام بالحروف في كَوْنها تتبع الأسماء والأفعال.

والثانية: لها شبه خاص بليس، فكلتاهما للنّفي وتدخلان على المبتدأ والخبر.

فمن راعى الشّبه العام لم يُعملها وهم التميميُّون، ومن راعى الشّبه الخاصّ أعملها وهم الحجازيّون[2].

وزعم الأصمعي أنّ (ما) لم تقع في الشّعر إلاّ على لغة تميم، قال بعض النحاة: إنّه تصفّح ذلك فوجده كما قال الأصمعيّ ما عدا ثلاثة أبيات ، الأوّل قول الشاعر:

رُؤبَةُ والعَجَّاجُ أورثاني نَجْرَيْنِ ما مِثلَهُما نَجْرانِ

رُوي بنصب مثلهما، والثاني قول الشاعر:

وأنا النّذيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدّةٍ يَصِلُ الأعَمُّ إليكُمُ أقْوادَها

أبناؤُها مُتكنِّفون أباهُمُ حَنِقُو الصُّدورِ وما همُ أولادَها

---

(1) الكتاب ، ج1،ص 57.

(2) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م، ج2،ص 110.

والثالث قول الفرزدق:

فَأَصبَحُوا قدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ[1]

وبيت الفرزدق رُمي بالشُّذوذ، وقِيْل غلط؛ لأنّ الفرزدق التّميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين ، فهم لا يعملونها إذا تقدّم خبرها على اسمها، وخُرّجَتْ (مثلهم) في البيت تخريجات عدّة منها: أنّها مبتدأ ولكنّهُ بُني لإبهامه مع إضافته للمبنيّ، وقِيْل: هي حال والخبر محذوف، أي : ما في الوجود بشر مثلهم، وقيل: ظرف زمان متعلّق بمحذوف حال[2].

ومثله ما قيل في قوله تعالى: ﴿ **فَذَكِّرْ فَما أَنْتَ بِنِعْمَةِ ربِّكَ بِكاهِنٍ**﴾[3] قال أبو إسحق: أي : لست تقول قول الكهان (ولا مَجْنون) عَطْف على (بكاهن) ويجوز النّصب على الموضع في لغة أهل الحجاز، ويجوز الرَّفع في لغة تميم على إضمار مبتدأ[4].

إنّ للّغة نظامها الذي يخضع لقانون التّطور ، والنظرة التاريخيّة في هذه الظاهرة تُرجّح أن تكون (ما) الحجازية أحدث عهداً من (ما) التميميّة، وأن الحجازيين قد وصلوا في استعمالهم (ما) إلى مرحلة أكمل من المرحلة التي مرّ بها التميميون في بيئاتهم الموغلة في البداوة[5]؛ فقد وردت هذه اللهجة في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿**ما هذا بشراً**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ **مَّا هُنّ أُمَّهاتِهِم** ﴾[7]، وقوله تعالى : ﴿ **فما مِنْكُمْ مِنْ أَحدٍ عَنْهُ**

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1955م، ج1،ص 122. ويُنظر: جلال الدّين السّيوطي: الأشباه والنّظائر في النّحو، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999م، ج2، ص 70– 71.

(2) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، 1994م، ج1،انظر تعليق محقق الكتاب، ص 252–253.

(3) سورة الطّور: الآية 29.

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج4، ص 174.

(5) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة،ص298 .

(6) سورة يوسف: الآية 31.

(7) المجادلة: الآية 2.

حاجِزِيْن﴾[1]؛ وقرئ قوله تعالى: **﴿ ما هذا بشرٌ﴾ و ﴿ ما هُنَّ أُمّهاتُهُم ﴾** بالرّفع على لهجة بني تميم[2]؛ يقول ابن جني: واللّغة التميميّة أقوى قياساً، والحجازية أفصح، وبها نزل القرآن الكريم[3].

وترصد النظرة اللّغوية التاريخيّة تطوراً آخر إذْ تلاحظ دخول الباء في خبر (ما)، وذلك مثل : " ما زيدٌ بمنطلقٍ" ؛ وقد انتشرت الصورة الأخيرة في البيئة الحجازيّة بشكل واسع، ويشير الفرّاء إلى ذلك بقوله: " فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء"[4]، وشاعت هذه الظاهرة في القرآن الكريم في مواضع عديدة ،منها قوله عزّ وجل:﴿ **وَمَا ربُّك بِظلاَّمٍ للعَبِيْد﴾**[5]، وقوله: **﴿ وما أَنْتَ عَلَيْهِم بِوَكِيْل﴾** [6]، وقوله: **﴿ وما اللهُ بغافلٍ عمَّا يَعْملون﴾** [7] وقوله: **﴿ وما أنت بهادي العُمي عَنْ ضلاَلَتِهِم﴾**[8].

يتّضح مما سبق أن قضيّة إعمال (ما) أو إهمالها قد مرّت بمراحل ثلاث هي:

1-إهمال (ما) ورفع المبتدأ والخبر بعدها، مما نُسب إلى تميم.

2-إعمال (ما) ونصب الخبر بعدها، وهذا يمثّل لهجة الحجازيين في مرحلة متقدمة نسبياً.

3-إدخال (الباء) في خبر (ما) ، وهو الأكثر شيوعاً والأحدث عهداً في لهجة أهل الحجاز.

إنّ وجود مثل هذه الصُّور المتعدّدة في قاعدة إعمال (ما) أو إهمالها دليلٌ واضحٌ على أثر اللّهجات في بناء العربية الفصحى من ناحية، وعلى التطور التاريخيّ الذي يحدث لهذه اللهجات من ناحية ثانية[9]، ولو أنّ النحاة أخذوا بالصُّورة الأوسع انتشاراً

---

(1) الحاقّة: الآية 47.

(2) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت، ص 196.

(3)ابن جني: الخصائص، ج1، ص 125.

(4)أبو زكريا الفرّاء: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، بيروت، 1955م،ج2، ص 42.

(5)سورة فصّلت: الآية 46.

(6) الأنعام: الآية 107.

(7) البقرة: الآية 74.

(8) النمل: الآية 81.

(9)انظر: إسماعيل عمايرة: بحوث في الاستشراق واللّغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م،ص 122-123.

والأحدث عهداً في بناء قاعدتهم النحوية ، لكان ذلك مدعاة إلى تيسير قواعد النحو العربيّ وتخليصه من التشعيب، مع الاحتفاظ بالصُّور الأُخرى، إذْ إنّها تُفيد في رسم اتجاهات التّطوُّر النّحوي.

-إلحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع:

ذهب جمهور النّحاة إلى القول بأنّه إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع وجَبَ تجريده من علامة تدلُّ على التّثنية أو الجَمْع، تقول: "قام أخَواك، وقام إِخْوتك ، وقام نِسْوتك" ، يقول تعالى في القرآن الكريم: **﴿ إِذْ قالتْ الملائكةُ يا مَريَمُ إنّ اللهَ يُبشرك بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ المسيحُ عيسى ابنُ مريم﴾**[1]، **﴿ ويَوْمَئِذٍ يَفْرحُ المُؤمِنُونَ بِنَصر الله﴾**[2]، **﴿ قالَ رجُلان﴾**[3]، **﴿ وقال الظَّالِمُون﴾**[4]، **﴿وقالَ نِسْوةٌ﴾**[5]؛ وحكى النّحويون عن طيئ، وبعضهم عن أزْد شنوءة[6] وبلحارث بن كعب[7]– وهي قبائل يمنيّة – أنّ لهم مذْهباً خاصاً بهم، وهو أن الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر مثنى أو جمع ألحقوا به علامات تدلّ على التثنية أو الجمع، فيقولون: "ضَرَبُوني قومك، وضربْنَني نِسْوتك، وضرباني أخواك"؛ وقَدْ اشتُهر هذا الاستخدام اللهجيّ باسم ظاهرة أو لغة " أكلوني البراغيث" ، وسمّاها بعض النّحويين بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) [8].

ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر:

يَلُومُونَني في اشْتِراء النَّخيـ ـلِ أهْلي؛ فكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوْل عبيد الله بن قَيس الرقيات:

---

(1) سورة آل عمران: الآية 45.

(2) الروم: الآية 4.

(3) المائدة : الآية 23.

(4) الفرقان: الآية 8.

(5) يوسف: الآية 30.

(6) أوضح المسالك، ج2، ص 88.

(7) شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ط14، 1964م، ج1، ص 468.

(8) المصدر نفسه، ج1، ص 473.

تَوَلَّى قتالَ المــارقِيْن بِنَفْسِهِ وقَدْ أَسْلماهُ مُبْعَدٌ و حَمِيْمُ[1]

وقَول يزيد بن معاوية:

يَدُورونَ بي في ظِلِّ كُلِّ كنيسةٍ فَيَنْسَونَني قَوْمي وأَهوى الكنائِسا

وقَوْل شاعر آخر:

نَصروكَ قَوْمي فاعْتَزَزْت بِنَصرِهِم ولو أَنَّهُم خَذَلوكَ كُنْتَ ذليــلا[2]

فألحقت علامة جَمْع الذّكور بالفعل في (يلومونني) و (ينسونني) و(نــصروك)، مع أنّ الفعل مُسندٌ إلى فاعل ظاهر بعده، وهو: (أهلي) و (قَوْمي).

وأورد ابن هشام في الاستدلال على هذه اللّغة قَوْل الرّسول عليه الصّلاة والسّلام: (يَتَعاقَبون فيكم ملائكةٌ باللّيل وملائكةٌ بالنهار) [3]، وقوله صلّى الله عليه وسلّم:

(أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ) ، قال ذلك لمّا قال له ورقة بن نوفل: وَدِدْتُ أَنْ أكونَ معك إِذْ يُخرجُــكَ قَوْمُك، وعلّق ابن هشام بقوله : والأصل: أَوَمُخْرِجُوْيَ هُم، فقلبت الواو يــاء، وأُدغمــت الياء في الياء، والأكثر أن يقال: يتعاقب فيكم، أَوَمُخْرِجِي هُم، بتخفيف الياء[4].

وقَدْ نَصّ سيبويه على هذه اللّغة دون نِسْبَة ، فقال: " واعلم أنّ من العــرب مــن يقول: ضربُوني قومك، وضرباني أخواك ، فشبّهوا هذا بالتّاء التي يُظهرونها في " قالــت فلانةُ" ، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّث، وهي قليلة .... قــال الخليل: تقول: مررتُ برجلٍ كَهْلٍ أصحابهُ، ومررتُ برجلٍ شابٍّ أبــواه، فــإن ثنّيــت أو جمعت فإنّ الأحسن أن تقول: مررتُ برجلٍ قُرشِيّان أبواه ، ومــررتُ برجــلٍ كَهْلُــونَ

---

(1) المصدر نفسه، ج1، ص 469-470.

(2) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج2، ص 90-91.

(3) انظر تخريج الحديث الشريف: **(إنّ للّه ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)** شرح ابن عقيل ، ج1، ص 473 الهامش، وشرح الأشموني، ج1، ص 170-171.

(4) ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت،1994م، ص 199.

أَصحابهُ، تجعله اسماً... قال: مَنْ قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوّله فقال: مررتُ برجلٍ حسَنَيْن أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرشِيِّيْنَ آباؤُهم ، وكذلك أفعل نحو أَعْوَرَ وأَحْمَرَ... فإن ثنّيت قلت: مررتُ برجلٍ أحمران أبواه تجعله اسماً؛ ومن قال أكلوني البراغيث قُلتَ على حَدّ قَوْله: مررتُ برجُلٍ أَعْوَرَيْن أبواه"[1].

وقَدْ وردت بعض آيات القرآن الكريم على هذه اللّغة، وذلك في قوله تعالى:

﴿ ثُمّ عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾ [2]، وقوله عزّ وجَلّ: **﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوى الّذين ظَلَمُوا﴾**[3]، وتباينت وجوه إعرابها عند النّحاة ، فبعض النحاة يجعل الاسم الظاهر (كثير) و (الذين ظلموا) فاعلاً على اللغة السابقة؛ بيد أنّ جمهور النحاة يُحاولون تخريج الآيتين على اللّغة المشهورة التي عليها جمهور العرب ، فيُعربون كثير على أنّه بدلٌ من (الواو) التي يجعلونها ضميراً فاعلاً في (عموا وصمّوا)، يقول سيبويه: " وأمّا قوله جلّ ثناؤه :

﴿وأسَرّوا النجوى الذّين ظلموا ﴾ فإنّما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطَلَقوا فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان ؛ فقوله جلّ وعَزّ: **﴿وأسروا النجوى الذين ظَلَمُوا﴾** على هذا فيما زعم يونس"[4].

أو يُضمرون فعلاً آخر ارتفع به الاسم الظّاهر ، والتّقدير: (عَمي وصمَّ كثير منهم)، أو (كثير) خبراً لمبتدأ محذوف ويكون التَّقدير : (العُمْي والصمّ كثير منهم).

ويُعربون (الذين ظلموا) بدلاً من الواو في (أسروا) العائد إلى الناس: قال المبرِّد: وهو كقولك: إنّ الذين في الدار انطلقوا بنو عبد الله، فبنو بدل من الواو في انطلقوا، أو (الذين ظلموا) خبراً لمبتدأ محذوف والتَّقدير : هم الذين ظلموا ، أو مبتدأ وما سبقه خبر الذين ظلموا وهو (وأسروا النّجوى)، أو منصوباً بفعل محذوف أي أعني الذين ظلموا، وأجاز الفرّاء أن يكون خَفْضاً بمعنى اقترب للناس الذين ظلموا حسابهم[5].

---

(1) الكتاب، ج2، ص 40-41.

(2) سورة المائدة، الآية 71.

(3) الأنبياء، الآية 2.

(4) الكتاب، ج2، ص 41.

(5) ينظر معاني القرآن للفرّاء، ج1، ص 315- 317، ج2، ص 198، ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، ، مكتبة سيّد الشُّهداء، دمشق، ط5، 1972م، ج1، ص478-481.

رفض جمهور النّحويين الشّواهد المتقدِّمة، وتأولوها بأوجه مختلفة لتسير وفق قواعدهم التي ارتضوها، وفي ذلك ما فيه من التّعسف والتكلُّف المستغنى عنه، ونحسب أنّ الأمر مرجعه الخلط المنهجيّ بين الفُصحى واللهجات، والخلط بين مستويات الأداء اللّغوي فيهما، فهم يُخرجون ظاهرة أكلوني البراغيث من اللّغة الفُصحى، ويصفون هذه اللّغة بأنّها لغة ضعيفة وقليلة وغير فصيحة، رغم ورودها في القرآن الكريم– المثل الأعلى للفصاحة– في الآيتين الكريمتين السابقتين، وفي الحديث الشريف.

ونُعيد إلى الأذهان في هذا المقام أنّ اللغويين قد بَنَوا منهجهم في فصاحة اللُّغة على أسس، منها: مدى شبه تلك اللّغة بلغة القرآن الكريم، إذ يقول المبرِّد " وإنّما يُقال : بنو فلان أفصح من بني فلان، أي أشبه لغة بلغة القرآن ولغة قريش"[1]، فكيف يتأتى إخراجها من الفُصحى[2] وقد ثبت ورودها في القرآن الكريم؟

يبدو أنّ قبول هذه الظّاهرة في العربيّة الفصحى أدّى إلى وجود صورتين: إحداهما تذهب إلى وجوب إفراد الفعل مع الفاعل في كل حال سواء أكان مفرداً أم مثنى أم جمعاً، وتذهب الثانية إلى مطابقة الفعل لفاعله في التثنية والجمع، مما قد يؤدي إلى وجود ازدواجية في التّقعيد للظاهرة الواحدة، الأمر الذي يتعارض وتحقيق الانسجام في قواعد اللّغة وقوانينها، ويُحدث اللَّبس والغموض، ويتعارض كذلك وتحقيق الهدف من استعمال اللّغة أداةً للتفاهم بين أبنائها، ونحن إذ نوافق النحاة في رفض الازدواجية ، إلاّ أننا نختلف معهم فلا نميل إلى التأويل.

وتستطيع النظرة اللغوية التاريخيّة أن ترصد مراحل تطوُّر ظاهرة " أكلوني البراغيث" إذ يمثل هذا الطور مرحلة متقدمة من عمر اللّغة[3]، ثم أخذت اللّغة تتطوّر وتتجه نحو التخلُّص من المطابقة وإفراد الفعل مع الفاعل في كُلّ حال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ظاهرة (أكلوني البراغيث) مازالت هي الصُّورة الدّارجة في كثير من اللهجات العربيّة الحديثة، إذ يُقال: (ظلموني الناس) و (ناموا الأولاد).

---

(1) المبرِّد: الفاضل، ص 113.

(2) ويؤيد هذا الرأي د. عبده الراجحي في كتابه اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 187.

(3) وهذه الظاهرة لها أصل في اللغات السامية [وما تزال ماثلة في العبرية مثلا]، انظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللّغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م، ص 99.

-خبر لا النّافية للجنس:

تُعتبر (لا) أقدم أدوات النّفي في اللّغة العربيّة[1]، وهي لتوكيد النفّي، كما أنّ (إنّ) لتوكيد الإثبات؛ وقَدْ أُلحقت بها فعملت عملها، وسمّاها النّحاة (لا) النّافية للجنس أو (لا التّبرئة) كما يُسمِّيها الكوفيُّون ، وهي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصّاً، ويفيد نفيُها العموم، وتختصّ بالنكرات لشمولها.

وقدْ وضع النّحاة شروطاً لإعمالها عمل (إنّ) ، وهذه الشروط هي[2]: أن تكون نافية وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون نفيُها نصّاً ، وألاّ يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، وأن يتّصل بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة وذلك مثل: لا طالبَ علمٍ خاسرٌ.

ويَذْكر النّحاة أنّ خبر (لا) النافية للجنس يحذف غالباً في لهجة الحجازيين إذا دلّ عليه دليل، وبنو تميم وطيئ يُوجبون حذفه[3]، فإذا سُئلوا : هل مِنْ رَجُلٍ في الدّار؟ نفى الحجازيون بقولهم: لا رجُلَ ، وقَدْ يقولون: لا رَجُلَ في الدّار؛ وبنو تميم وطيئ يُوجبون الحَذف فيقولون: لا رَجُلَ؛ وأكثر ما يحذف الحجازيون مع (إلاّ) نحو: (لا إله إلاّ الله) و (لا حَوْل ولا قوّة إلاّ بالله).

وقَدْ ترتب على هذا الاختلاف بين الجواز والوجوب، تفاوت في الوظائف النّحويّة، إذ تباينت آراء العلماء في تخريج قَوْل حاتم الطائي:

إذا اللِّقاحُ غَدَتْ مُلْقىً أَصِرّتُها ولا كَرِيْمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصبُوحُ

فيرى سيبويه ومن شايعه من النحاة أنّ قوله: (مصبوح) خبر (لا) (وهو لأهل الحجاز)، في حين أجاز الأعلم الشنتمري وأبو علي الفارسي والزّمخشري: أن يكون

---

(1) برجشتراسر: التطُّور النّحويّ للغة العربية ، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م، ص 168.

(2) شرح ابن عقيل، ج1، ص 393 – 394.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص 413.

الخبر محذوفاً (وهو لتميم) ، ويكون (مصبوح) نعتاً لاسم (لا) على مَوْضعها الذي هو مبتدأ [1].

يقول الأعلم: " ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع به، وتقديره موجود ونحوه؛ ويقول الزمخشري : " وقَوْل حاتم: (ولا كريمَ من الولْدانِ مصبوحُ) يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يترك فيه طائيّته إلى اللّغة الحجازيّة.

والثاني: ألاّ يجعل (مصبوح) خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل (لا) مع المنفيّ[2].

إنّ هذا الاختلاف في حَذْف الخبر أو إثباته محمولٌ على التعدُّد اللّهجيّ، وتفاوت القبائل العربيّة في هيئة أدائها وصولاً إلى غايتها من الكلام؛ فتميم وطيئ من القبائل البدويّة التي تميل إلى السّرعة في الكلام والإيجاز والاختصار، أمّا القبائل الحجازيّة فهي أميل إلى التّحقيق والتّثبُّت ، فالحجازيون يُجيزون الحذف اتكاءً على السّياق، ويحذفون بكثرة ، ولا يُضيرهم التكرار بإعادة ذِكْر الخبر مع دلالة السّياق عليه.

والمَيْل إلى الحَذْف بكثرة مع جواز الإثبات ملحظٌ جديرٌ بالاعتبار، إذ فيه دلالة على اتجاه اللّغة نحو التطوُّر ، ثم صارت اللهجة الحجازيّة وغيرها إلى إسقاط الخبر اقتصاداً واختصاراً[3].

– ضَمير الفصل أو العماد.

استعملت العربيّة وسائل مختلفة للرّبط بين جُزأي الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وكان من بين هذه الوسائل استعمال الضّمير[4]، وقَدْ سمّاه البصريُّون ضمير الفَصل، لأنّه في رأيهم يفصل بين المبتدأ والخبر وتكون فائدته أنّه يحدّد الخبر فلا يجعله يلتبس بالنعت، ولذلك سموه فصلاً لأنّه فصل بين كَوْن ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنّك إذا قُلت: " زيد القائم" جاز أن يتوهّم السّامع كون القائم صفة

---

(1) المصدر نفسه، ج1، انظر تعليق محقق الكتاب ص 414 الهامش.

(2) انظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص 415 الهامش.

(3) وليد العناتي: التّباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربيّة، ص 240.

(4) محمد عبد اللّطيف حماسة: بناء الجملة العربيّة، دار الشروق، القاهرة، 1996م، ط1 ، ص 74.

فينتظر الخبر، فجئت بالفَصل ليتعيّن كونه خبراً لا صفة؛ ويسمّي الكوفيُّون هذا الضّمير عماداً لأنّه يُعتمد عليه في الفائدة إذ يتبيّن به أنّ الثاني خبر لا تابع، وذلك نحوَ قولك : " زيدٌ هو القائم" ، فاستعمال الضمير يُوضح كَوْن الثاني (القائم) خبراً[1].

ويتّفق علماء العربيّة على أنّ ضمير الفَصل يفيد التّوكيد والحَصر والاختصاص، فَضْلاً عن كونه أداة للرّبط بين ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وهذه الوسيلة في الرّبط قديمة جدّاً ، شائعة في اللُّغات الساميّة[2]، وتتمّ في العربيّة بصيغة الضمير المنفصل (المرفوع)، إذْ يجيء الضّمير بعد مبتدأ معرفة على أن يتلوه معرفة بالألف واللام أو ما أشبهها[3] ، نحو قوله تعالى: ﴿ **أُوْلَئِكَ هُمُ المُؤْمِنُونَ حَقّاً**﴾[4]، وقوله عز وجل : ﴿ **تَجِدُوْهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وأَعْظَمَ أَجْراً**﴾[5].

ويشترط النّحاة في استعماله أيضاً أنْ يكون مُطابقاً في الإفراد والتثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث والتكلم والخطاب والغيبة، وأشار بعضُهم إلى أنّه قَدْ تنتفي المطابقة فيقع ضمير الفَصل بلفظ الغيبة بعد متكلّم حاضر كقول الشّاعر:

وكائِنْ بالأباطح من صديقٍ يراني لو أُصِبْتُ هُوَ المُصابا[6]

والشّاهد في ذلك مجيء الضمير (هو) بعد المفعول الأوّل وهو الياء في قول الشاعر: (يراني)، وكان حقُّه أن يقول: "يراني لو أُصِبْتُ أنا المصابا" وذلك على مَذْهب جمهور النُّحاة ؛ لذلك رفضه الجمهور وتأوّلوه بأوجه مختلفة فقِيْل:

1-إنّه مؤوّل على حَذْف مُضاف أي " مُصابي هو المصاب"، فحُذف المضاف (مُصاب) وأقيم المضاف إليه مقامه.

---

(1) السيوطي: همع الهوامع، ج1،ص 236، وانظر: بناء الجملة العربيّة، ص 99.

(2) برجشتراسر: التطور النّحوي ، ص 136.

(3) السيوطي : همع الهوامع، ج1، ص 237.

(4) سورة الأنفال ، الآية 4.

(5)المزمل، الآية 20.

(6) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص 237.

2-إنّ (هو) تأكيد للفاعل في (يراني) والمضاف مُقدّر، و (المصاب) مَصْدر، أي يظنّ مصابي المصاب، أي يَحقر كُلّ مصاب دونه.

3-إنّه هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فجعل ضمير الصّديق (هو) مؤكِّداً لضميره على هذا الأساس[1].

وثمّة فريق من الباحثين المُحدثين يرى أنّ ما ورد في البيت السّابق إنّما هو من بقايا أصْل ساميّ، فقد ذكر برجشتراسر أنّ "الضّمير المستعمل للرّبط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائباً، وفي بعض اللّغات الساميّة إذا كان المبتدأ متكلِّماً أو مخاطباً"[2]، بمعنى أنّ بعض اللّغات الساميّة كانت تستعمل ضمير الغائب في الأحوالِ كلِّها دون التزام المطابقة؛ ووفْقاً لذلك يمكن توجيه الصُّورة الواردة في البيت السابق على أنّها من بقايا أصل سامي قديم تطوّر في العربيّة على الوجه الذي يقتضي المطابقة في التكلُّم والخطاب والغيبة، وفي هذا التفسير راحة من التأويل والتّعليل والاختلاف[3] .

ومهما يكن من أمر، فإنّ ضمير الفَصل في العربيّة يأتي للتأكيد ولا يكون له محل من الإعراب وهو الأكثر شيوعاً في اللّهجات العربيّة.

وهناك صورة أُخرى لضمير الفَصل يكون فيها هذا الضمير في محلّ رفع مبتدأ ويكون الاسم بعده مرفوعاً على أنّه خبر له فيُقال:" ما شأن عبد الله هو خيرٌ منك" ، و" ضربت عبد الله هو قائمٌ"[4] ، ونُسبت هذه اللّهجة إلى تميم [5] .

وقد تمثّلت الصُّورتان – إعمال ضمير الفَصْل وإهماله – في قراءة الآيات الكريمة التالية[6]:

1- قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ **إن كانَ هذا هُوَ الحقَّ مِنْ عِنْدِكَ** ﴾[7] بنصب (الحق)، وقرأ الأعمش (الحقُّ) بالرّفع[1].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 238.

(2) برجشتراسر : التطوُّر النّحوي، ص 136.

(3) إبراهيم السيد: اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربية الفُصحى، ص 41.

(4)الكتاب، ج2، ص 395.

(5) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص 241.

(6)عبده الراجحي: اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية، ص 183.

(7) سورة الأنفال: الآية 32.

2–وقرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ **ولكن كانُوا هُمُ الظّالِمينَ** ﴾ [2]، بالنصب، وقرأ أبو زيد النّحوي (الظّالمون) بالرّفع[3].

3–وقرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ **تَجِدُوْهُ عِنْد اللهِ هُوَ خَيْراً وأعْظَمَ أَجْراً**﴾[4]، بنصب (خيراً وأعظم) ، وقرأ أبو السمال (هو خيرٌ وأعظمُ أجرا) بالرّفع[5].

ويُستدلُّ من هذهِ القراءات القرآنية أنّ إهمال ضمير الفَصل كان الأكثر شيوعاً في العربيّة، إذ لم يختلف فيه القُرّاء السّبعة ، أمّا إعماله فقد ورد في قراءات شاذّة[6]، يعمل فيها ضمير الفَصْل بحيث يكون مبتدأ ويكون ما بعده مرفوعاً على أنّه خبر له، وقد نُسبت هذهِ اللهجة في الإعمال إلى تميم.

– (إنْ) النّافية:

تدخل (إنْ) على الجملة الاسميّة فتفيد النّفي، وقَدْ اختلف النّحويون في إعمالها، فكان مذهب أكثر البصريين والفرّاء من الكوفيين أنّها لا تعمل شيئاً، وخالفهم في ذلك الكسائيّ وأكثر الكوفيين وأبو علي الفارسيّ وابن السّراج وابن جنّي وابن مالك وأبو حيّان الأندلسيّ[7].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

واشترط النحاة لإعمالها[8] بقاء التّرتيب، فلا يتقدّم الخبر على المبتدأ، وبقاء النّفي بها فإذا انتقض (بإلاّ) بطل عملها، وأفادت الحَصْر والتّوكيد نحو قوله تعالى:

---

(1) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، تحقيق برجشتراسر ، دار الهجرة، القاهرة، 1934م، ص 49.

(2) سورة الزّخرف، الآية 76.

(3) مختصر في شواذ القرآن، ص 136.

(4) المزمّل، الآية 20.

(5) مختصر في شواذ القرآن، ص 164.

(6) عبده الراجحي: اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية، ص 183.

(7) السيوطي: همع الهوامع: ج2، ص 116، وانظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص 317.

(8) همع الهوامع، ج2، ص 116 ، وقد أورد المؤلف رواية للكسائيّ أنّه سمع أعرابيّاً يقول: (إنّا قائماً) ، فأنكرها عليه، وظن أنها (إنّ) المشدّدة ، وقعت على (قائم).. فإذا الأعرابي يريد: (إنْ أنا قائماً) ، فترك الهمزة وأدغم ، وهو بذلك يُعمل (إنْ) عمل (ليس) إذ ينصب الخبر وهو (قائماً) .

﴿ **إِنِ الكافرونَ إِلاَّ في غُرُورٍ**﴾[1]، وقوله عزّ وجَلّ: ﴿ **إِنِ الحُكْمُ إلاّ للّهِ** ﴾[2]، ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النّكرة والمعرفة، فتقول: (إنْ رجلٌ قائماً)، و (إنْ زَيْدٌ القائمَ)، و (إنْ زَيْدٌ قائماً) [3].

واحتجّ القائلون بإعمالها عمل (ليس) بقول الشّاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً علـــى أَحَدٍ إلاّ على أَضْعَفِ المَجَانِيــْنِ

إذ أعمل (إنْ) النافية عمل (ليس) ، فرفع بها الاسم الذي هو الضّمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله : مستولياً.

ومثله قَوْل شاعر آخر:

إِنِ المرءُ مَيْتاً بانْقضاءِ حياتِه ولكنْ بِأَنْ يُبْغَى عليهِ فَيُخْذَلاَ[4]

إذ جاءت (إنْ) نافية، و (المرءُ) اسمها، و (ميتاً) خبرها، فعملت عمل لَيْس.

وقد ذكر ابن جنّي في كتابه المحتسب قراءة سعيد بن جُبير لقوله تعالى:

﴿**إِنِ الّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللّهِ عبادٌ أمثالُكُمْ** ﴾ [5] بنصب (العباد) على لهجة أهل العالية[6] في إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس).

ورغم وجود هذه الشّواهد الشعريّة، والقراءة القرآنيّة، وإجماع أهل اللّغة والنّحو على نسبتها لقبيلة بعينها، وثبوت ذلك بالسّماع[7] عندهم ، إلاّ أنّ جمهور البصريين

---

(1) سورة الملك: الآية 20.

(2) الأنعام: الآية 57.

(3) شرح ابن عقيل: ج1، ص 319.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 317– 318، وانظر :همع الهوامع، ج2، ص 116– 117.

(5) الأعراف: الآية 194.

(6) العالية : ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها، انظر: شرح شذور الذهب، ص 199.

(7) إذ نصوا على ذلك بقولهم: " وقد ورد السماع به،" انظر:شرح ابن عقيل، ج1، ص317.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

رفضوا ذلك كلّه، وتأوّلوا الشواهد الشعرية، فذكروا أنّ المرفوع الذي يلي (إنْ) مبتدأ حُذف خبره، والمنصوب مفعول به لفعل محذوف تقديره أرى.

يتّضح لنا مما تقّدم أنّ في مسألة (إنْ) النافية مذهبين:

الأوّل: إهمالها وأنّها لا تعمل شيئاً، وهو مذهب أكثر البصريين والفرّاء من الكوفيين.

الثّاني: جواز إعمالها عمل (لَيْسَ) بشروط "أخذاً بلغة أهل العالية، وهو مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين ، والفارسي وابن السّراج وابن جنّي من البصريين، وابن مالك وأبي حيّان من الأندلسيين"[1].

- المثنّى:

تقتضي القاعدة النّحوية في إعراب المثنّى أن يكون مرفوعاً بالألف، وأن يُنصب ويُجرّ بالياء، تقول: " جاءني الزّيدان" ، و " رأيتُ الزَّيْدَيْن" ، و" مررتُ بالزّيْدَيْن"؛ قال تعالى: **﴿قَالَ رَجُلانِ مِنَ الّذينَ يخافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِما ﴾**[2]، وقال عَزّ وجَلّ: **﴿ لَوْلا نُزِّلَ هذا القرآنُ على رَجُلٍ من القَرْيَتَيْن عَظيْم﴾**[3]، وقال: **﴿ ربَّنا أَرِنا اللَّذَيْن أَضلاّنا﴾**[4]، هذهِ هي اللّغة المشهورة في المثنّى وعليها القياس.

غَيْرَ أنّ بعض القبائل العربيّة كانت تُثبت الألف في المثنّى في الأحوال كُلِّها ، يقولون: " قام الزّيدان"، و " ضربتُ الزّيدان"، و " مررتُ بالزّيدان"، فيدعون الألف ثابتةً في الأحوال الثلاث.

وقَدْ نُسبت هذه اللّهجة إلى " كِنَانة وبني الحارث بن كَعْب، وبني العَنْبَر، وبني الهُجَيْم ، وبطون من ربِيْعة، وبَكْر بن وائل، وزُبيد، وخَثْعَمَ، وهَمْدان، وفَزَارة، وعُذْرة".

ومن الشّواهد الشعريّة على هذهِ اللهجة، ما أنشده الفرّاء:

فَأَطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجاعِ ولَوْ يَرَى مَساغاً لِناباهُ الشُّجــاعُ لَصَمَّما

وقَوْل شاعر آخر:

---

(1) علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحويّ، ص177.

(2) سورة المائدة: الآية 23.

(3) الزخرف: الآية 31.

(4) فصّلت: الآية 29.

إنَّ أَبــاها وأبــا أبــاهــا قَدْ بَلَغــا في المَجْدِ غايتاهــا[1]

وقَدْ وردت هذهِ اللهّجة في قراءة قوله تعالى: ﴿ **إنْ هَذانِ لَــسَاحِران** ﴾ [2] بتــشديد النون في بعض قراءات الأئمّة السّبعة كنافع وابن عامر وحمــزة والكــسائي[3]، وعليهــا قراءة أبي سعيد الخدري: " فكان أبواه مُؤمنان"[4]، وقَوْل الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم: (لا وَتْران في ليلة) [5].

وقَدْ خرّج النّحاة قراءة من قرأ: (إنّ هذانِ لَسَاحران) تخريجات منها:

1- ما " ذُكر عن ابن عبّاس أنّه قال: إنّ الله -تبارك اسمه- أنزل القرآن بلغة كلّ حيّ من أحياء العرب، فنزلت هذه الآية بلغة بلحارث بن كعب، لأنّهم يجعلون المثنّى بالألف علــى كلّ وجه مرفوعاً"[6].

2-القَوْل بأن (إنّ) جاءت هُنا بمعنى (نَعَمْ) لا تعمل شيئاً، كما أنّ (نَعَمْ) كذلك لا تعمل، و (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و (ساحران) خبر لمبتدأ محذوف، أي: لهمــا ســاحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لَسَاحران) خبر (هذان) ، لأنّ لام الابتــداء لا تــدخل على خبر المبتدأ.

3-أنّ الأصل فيها: (إنّه هذان لهما ساحران) ؛ فالهاء ضمير الشّأن، وما بعــدها مبتــدأ وخبر، والجملة في مَوْضع رَفْع على أنّها خبر (إنّ) ثمّ حُذف المبتدأ وهو كثير في اللّغة ، وحُذف ضمير الشّأن[7].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

---

(1) انظر: السيوطي : همع الهوامع، ج1، 133-134. شرح شذور الذّهب، ص48.

(2) سورة طه: الآية 63.

(3) ابن مجاهد: السّبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1400هـ، ص 419.

(4) الكهف: الآية 80.

(5) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص 133- 134. والكتاب ، ج2، ص 393-394.

(6) الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النّحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ص 134.

(7) ابن هشام الأنصاريّ: شرح شذور الذّهب، انظر هذه التّخريجات ص 49.

أُولع النُّحاة بالبَحْث عن (العامل) في هذه القراءة القرآنيّة ، فأثقلوا كاهلها بتخريجاتهم وتفريعاتهم دون الالتفات إلى أنّها تمثّل لهجةً، كي لا تصطدم والقاعدة النّحويّة الّتي وضعوها؛ وقَدْ نتج عن ذلك أن النّحاة أجازوا في إعراب المثنى وجهين:

الأول: إعرابه بالحروف ، وهي الصورة المشهورة في اللّغة الفُصحى.

الثّاني: إلزامه الألف وإعرابه بحركات مقدّرة عليها في الأحوال الثلاث: الرفع والنّصب والجرّ، أخذاً ببعض اللهجات العربيّة؛ وذلك في مثل قَوْل الشاعر: (إنّ أباها)؛ فـ (أباها) اسم إنّ منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التّعذُّر.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفَصْل الثّالث

القراءات القرآنيّة الّتي يَعْضُدُها التَّعدُّد اللَّهجيّ

المبحث الأوّل: مَفْهوم القراءات القرآنيّة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثّاني: النَّحويُّون والقراءات القرآنيّة.

المَبْحث الأوّل

-مَفْهُوم القراءات القرآنيّة:

حدّد ابن الجَزريّ مَفْهوم القراءات القُرآنيّة بقوله: هي " عِلْمٌ بكيفيّة أداء كلمات القرآن واختلافها بِعَزْو النّاقلة"[1]، والنّاقلة هُم الرواة الّذين نَقَلوا تلك القراءات متّصلة الإسناد إلى النّبي- صلّى اللّه عليه وسلّم- ؛ وعَرّفها الزّركشيّ فقال: " هي اختلاف ألفاظ الوَحْي المذكور في كَتبة الحروف، أو كيفيّتها من تخفيف أو تثقيل أو غيرهما"[2]، وقال آخرون هي " عِلْمٌ يُعرف منه اتّفاق النّاقلين لكتاب اللّه – عزَّ وجَلّ- واختلافهم في اللُّغة والإعراب، والحَذْف والإثبات، والتّحريك والتّسكين ، والفَصل والوَصل ، وغير ذلك من هيئة النُّطق والإبدال وغيره من حَيْث السّماع"[3].

هذه جملةٌ من أقوال العلماء، يُؤكّدون فيها على أَصلَيْن مُهِمَّيْن يُمثِّلان منهج القُراء في تلقِّيهم القراءات القرآنيّة، أولهما: النّقل والرّواية، وثانيهما: الأداء والعَرْض.

وتُعرف القراءات القُرآنيّة بأنها " هي الوجوه المُختلفة الّتي سمح النّبيّ- عليه الصلاة والسّلام- بقراءة نَص المصحف الشّريف بها قَصداً للتّيسير على العباد، ورفعاً للحرج عنهم، والّتي جاءت وفْقاً للهجة من اللّهجات العربيّة"[4].

روى مُسلم في صحيحه " أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم – وكان عند أضاة بني غفار.. فأتاه جبريل عليه السّلام فقال: إنّ الله يأمرك أن تُقرئ أُمّتك على حَرْف، فقال: أسأل اللّه معافاته و مغفرته، وإنّ أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثّانية فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمّتك على حَرفَيْن، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ أمتي لا تُطيق ذلك، ثم جاءه الثّالثة فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تُقرئ أمتك على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل اللّه معافاته

---

(1) ابن الجزريّ: مُنجد المقرئين ومُرشد الطالبين، مكتبة القدسي، القاهرة، 1996م، ص13.
ابن الجزري: هو محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري، مقرئ، حافظ، فقيه، نحوي، (ت 833هـ).

(2) الزّركشيّ: البُرهان في علوم القُرآن، تحقيق محمّد أبو الفَضل إبراهيم ، دار الجيل، بيروت، 1988م، ج1،ص 318.

(3) الدّمياطيّ: إتحاف فُضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، رواه وصحّحه وعلّق عليه علي محمّد الضبّاع، دار النّدوة الجديدة، بيروت، د.ت، ص 5.

(4) أحمد مُختار عمر: البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1982م، ص 21.

ومغفرته وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك، ثُمّ جاءه الرابعة فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تُقرئ أمّتك على سبعة أحرف، فأيّما حَرف قرؤوا عليه فقد أصابوا"[1].

وروى أحمد في مُسنده أنّ الرسول – صلّى اللّه عليه وسلّم– " قال لجبريل: إنّي بُعثتُ إلى أمّة أميِّين ، منهم الشّيخ ، والعجوز الكبيرة، والغلام، قال: فَمُرْهم فليقرؤوا القرآن على سَبْعة أحْرف"[2]؛ يقول ابن الجَزريّ: " كانت العرب الذي نزل القرآن بلغتهم لُغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتّى ، يَعْسُر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حَرف إلى حرف، بل قَدْ يكون بعضُهم لا يَقْدر على ذلك ولا بالتّعليم والعلاج، لا سيّما الشّيخ والمرأة ومَنْ لم يقرأ كتاباً، كما أشار إليه صلّى اللّه عليه وسلّم..، فلو كُلِّفوا العدول عَنْ لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم لكان من التّكليف بما لا يُستطاع"[3]، يقول ابن قتيبة في كتابه " تأويل مُشْكل القُرآن": " فكان من تيسير اللّه تعالى أن أَمَرَ نبيّه – عليه الصلاة والسّلام– بأنْ يُقرئ كُلّ أمّة بلغتهم، وما جَرتْ عليه عاداتهم، فالهذليّ يقرأ (عتّى حِيْن) ، والأسديّ يقرأ (تِعْلمون) ، والتّميميّ يَهْمِز، والقُرَشِيُّ لا يَهْمِز.." [4].

وقَدْ أُنزل القرآن الكريم بلفظِهِ ونَصِّه وكيفيّة أدائه بالأوجه المختلفة من عند الله عَزّ وجَلّ، وعلّمه جبريل عليه السلام رسولَنا محمّداً صلى الله عليه وسلّم– الّذي قام بدوره فعلّمه بالكيفية نفسها التي تلقّاها عن جبريل للصّحابة الكرام رضوان اللّه عليهم أجمعين ، وعلّموه بدورهم بالكيفية نفسها الّتي تلقّوه عليها للتّابعين ومنهم لأتباعهم[5]، إلى يومنا هذا؛ يقول تعالى: **﴿وما يَنْطقُ عَن الهَوَى إنْ هُوَ إلاّ وَحْيٌ يُوْحَى﴾**[6].

وتُعَدُّ رواية القراءة القُرآنيّة عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم وتوثيق هذهِ الرواية وضبْطها وضبط سندها أساساً مُهِماً التزم به القُراء في قراءاتهم للقُرآن الكريم، فالقارئ

---

(1) مسلم: صحيحه بشَرح النّووي، دار الكتب العلميّة ، بيروت، ط1، 1929م، ج6، ص 103، أضاة بني غفار: مَوضع بالمدنية، نُسب إلى بني غفار لأنهم نزلوا عنده.

(2) أحمد بن حنبل: المُسند، دار الفِكْر، د.ت ، ج5، ص 132.

(3) ابن الجزريّ: النّشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمّد الضبَّاع، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت، ج1، ص 22.

(4) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، تحقيق السّيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1973م، ص39.

(5) عبد الرحمن الجمل: منهج الإمام الطّبري في القراءات في تفسيره، رسالة ماجستير، إشراف فضل حسن عباس، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م، ص4.

(6) سورة النّجم، الآيتان 3–4.

يأخذ قراءته عَن طريق السّماع والمُشافهة والتّلقّي عمّن تلقّاها وسمعها وأخذها مُشافهةً عن شيوخه وصولاً إلى النّبي– عليه الصلاة والسّلام– وذلك بإسنادٍ صحيحٍ يُعَدُّ شَرطاً مُهمّاً من شروط القراءة الصحيحة " التي يجوز ردُّها ولا يَحِلُّ إنكارها"[1].

رُوي عن الرسول– صلّى اللّه عليه وسلّم – أنه قال: " إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فأيّ ذلك قرأْتُم فقد أَصبْتُم ، ولا تُماروا فيه، فإنّ المراء فيه كُفْر أو آية الكُفْر"[2].

واعتماد القُراء الرواية أَصلاً من أُصولهم جعلهم لا يهتمُّون بالقياس الّذي هو أساسٌ من أسس منهج النّحويين، وهم بذلك يفترقون من حيثُ منهج كُلٍّ من الفريقَيْن؛ فالقارئ إنْ صحّت القراءة لدية بالرواية رواها ولا يهمّه أخالفت القياس أم وافقته، والقراءة سُنّة مُتّبعة يَلْزم قبولها والمصير إليها[3]، والسنّة تَصِحُّ بصحّة النّقل والاتِّباع في عَرض النّص وأدائه[4]، رُوي عن عبد الله بن مسعود قوله: " اتّبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم"[5]، ورُوي عن الإمام علي بن أبي طالب قوله: " إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم يأمركم أن تقرأوا القرآن كما عُلِّمتُم"[6]، وهذا هو الأصل الثّاني لمنهج القراء (العَرض والأداء)، " نهجه الرسول – صلى الله عليه وسلم– إذْ كان شديد الدّقة في تثبيت نصوص الوحي على ألسن أصحابه، فهو يقرأ عليهم الوحي ثم يُقرئهم ويستمع إليهم يُؤدُّونه عليه بألفاظه، فكان يُعلّمهم قراءة نصوصه ثم يستمع إلى كيفيّة ضبْطِهم هذه النّصوص وأدائهم إيّاها أداءً سليماً"[7]، فتلقوا القرآن " حرفاً حرفاً لم يُهملوا منه حركةً ولا سكوناً ولا إثباتاً ولا حذفاً، ولا دَخَلَ عليهم في شيءٍ منه شكّ ولا وَهْم"[8].

---

(1) ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، ج1، ص 9.

(2) أحمد بن حنبل: المُسند، ج4، ص205. لا تُماروا: أي لا تشكُّوا ولا تُجادلوا.

(3) ابن الجزري: النّشر في القراءات العَشْر، ج1، ص 11.

(4) زهير غازي زاهد: النّحويون والقراءات القرآنية، مجلة آداب المستنصرية، جامعة البصرة، العدد15، 1987م، ص107.

(5) ابن مُجاهد : السّبعة في القراءات ، ص 46.

(6) المصدر نفسه، ص 47.

(7) النحويون والقراءات القرآنية، ص 109.

(8) النّشر في القراءات العشر، ج1، ص6.

وقد كان كثير من علماء الإقْراء " كنافع وأبي عمرو [بن العلاء] يقول: لولا أنّه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا وكذا، وحرف كذا وكذا"[1]،ولذا قال أبو عمرو الدّاني: " وأئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغة والأقيس في العربيّة، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربيّة ولا فُشُوّ لُغة"[2].

ويُحدِّد علماء القراءات القرآنيّة ضوابط القراءة الصحيحة بأنّها " كُلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بِوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة الّتي لا يجوز ردُّها ولا يَحِلُّ إنكارها، بل هي من الأَحْرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن ووجب على النّاس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السّبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثّلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة ، سواء كانت عن السّبعة أم عمّن هو أكبر منهم؛ هذا الصحيح عند أئمة التّحقيق من السَّلف والخَلَف"[3].

ومعنى قَوْلهم موافقة العربيّة ولَوْ بوجه ، أي: موافقتها "وَجْهاً من وُجُوه النّحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مُجْمعاً عليه أم مُختلفاً فيه اختلافاً لا يَضرُّ مثله إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصَّحيح ؛ إذ هو الأصل الأعظم والرّكن الأقوم وهذا هو المُختار عند المحقّقين في رُكْن موافقة العربيّة"[4].

ومن أبرز علماء القراءات القرآنيّة الّذين تفرقوا في الأمصار الإسلامية، كالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، واشتهروا بالعدالة والضبط والإتقان، حتى صاروا في ذلك أئمة يُقتدى بهم، ويرجع إليهم، ويُؤخذ عنهم [5]:

---

(1) ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، ج1، ص 17.

(2) المصدر نفسه، ج1،ص 10–11 . أبو عمرو الدّاني: هو عثمان بن سعيد أبو عمرو، المُقرئ المفسِّر المعروف بالدّاني ت (444هـ)، انظر: التّيسير في القراءات السبع للدّاني، تصحيح يرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1985م، مقدمة الناشر ص د–هـ.

(3) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص9.

(4) المصدر نفسه، ج1،ص 10.

(5) المصدر نفسه، ج1، ص 8.

1-نافع بن عبد الرحمن المدنيّ، قارئ المدينة وأحد الأعلام الكبار، ثقة صالح أصله من أصبهان، توفي سنة (169هـ) [1].

2-عبد اللّه بن كثير المكّي ، قارئ مكّة وإمام أهلها في القراءة، أصله فارسيّ ، توفي سنة (120 هـ) [2].

3-أبو عمرو بن العلاء التّميميّ ، قارئ البصرة، كان إماماً في العربيّة والإقراء وهو أحد السّبعة الكبار؛ معروفٌ بالصّدق والثّقة والزّهد، توفي سنة (154هـ) [3].

4- عاصم بن أبي النجود الكوفيّ ، قارئ الكوفة وشيخ الإقراء فيها، جمع بين الفصاحة والإتقان والتّحرير والتّجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي سنة (127هـ) [4].

5-حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي، قارئ الكوفة، كان إماماً ثقةً قيّماً بالعربيّة والفرائض، توفي سنة (156هـ) [5].

6-أبو الحسن الكسائي، قارئ الكوفة، فارسيّ الأصل أسديّ الولاء، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيّات، كان إماماً في العربيّة وألّف كتباً في اللّغة والنحو والقراءة ، منها: معاني القرآن، القراءات، مقطوع القرآن وموصوله، الهاءات ، توفي سنة (189هـ) [6].

7-عبد اللّه بن عامر اليحصبيّ الإمام التابعي الجليل، قارئ أهل الشام، أصلة عربيّ، قال فيه ابن الجزريّ : " عربيّ صريح من صميم العرب، كلامه حجة، وقوله دليل، لأنّه كان قبل أن يُوجد اللّحْن ويتكلم به"[7]، توفي سنة (118هـ) [8].

---

(1) شمس الدين الذّهبي: معرفة القُرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، تحقيق بشّار معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م، مجلد1، ص 107-111.

(2)المصدر نفسه، ج1، ص 86-88.

(3)المصدر نفسه، ج1، ص 100-105.

(4)المصدر نفسه، ج1، ص 88-94.

(5)المصدر نفسه، ج1، ص111-118.

(6) المصدر نفسه،ج1 ، ص 120-128.

(7) النشر في القراءات العشر، ج2، ص263.

(8)معرفة القراء الكبار، ج1، ص 82-86.

8-أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزوميّ، قارئ المدينة، وهو إمام تابعيّ مشهور قيْل إنّه لم يكن أحدٌ أَقْرأ للسنّة منه، توفي سنة (130 هـ) [1].

9-خلف بن هشام الأسديّ البغداديّ، أحد القُراء العشرة، روى عن حمزة الزيّات، ثقة كبير، وزاهد عالم عابد، توفي سنة (229هـ) [2].

10- يعقوب بن إسحق الحضرميّ، إمام أهل البصرة ومقرئها، ثقة عالم صالح ديّن، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء، قيل إنّه كان أعلم الناس بمذاهب النحويين في القراءات، توفي سنة (205 هـ) [3].

ومجمل الأمر أنّ القرآن الكريم اختلفت قراءاته تيسيراً على أبناء هذهِ الأُمّة، وقد جاء ذلك تِبْعاً لاختلاف اللّهجات العربيّة؛ واختلاف قراءات القرآن الكريم هو اختلاف تنوُّع وتغايُر، لا اختلاف تناقض وتعارض، واختلاف التّضاد لا وجود لَهُ في القرآن بقراءاته المختلفة، ويُوضّح هذهِ الحقيقة ابن قتيبة إذ يقول: " فاختلاف التّضاد لا يجوز، ولَسْتَ واجِدَهُ بحمد اللّه في شيء من القرآن، إلاّ في الأمر والنَّهي من النّاسخ والمنسوخ"[4]، وأمّا اختلاف التّغاير فهو جائز بين قراءات القُرآن، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿ ولا يأتَلِ أُولُو الفَضل منْكُم والسّعة أن يُؤتوا أُولي القُربى﴾**[5]، فقد قرأها عباسّ بن عياش بن أبي ربيعة وأبو جعفر وزيد بن أسلم: (يَتَأَلَّ) ، (يَتَفَعَّل) – بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام مفتوحة- ومعنى القراءة الشّاذة : ولا يَحْلف أولو الفَضل منكم والسّعة ألاّ يُؤتُوا أُولي القُربى، ومَنْ قرأ (ولا يأْتَلِ) فمعناه: ولا يُقصِّر، من قولهم : ما

(1)معرفة القراء الكبار، ج1، ص 72-76.

(2) المصدر نفسه، ج1،ص208-210.

(3)المصدر نفسه، ج1، ص 157-158.

(4) ابن قُتيبة: تأويل مُشكل القرآن، ص 40.

(5) سورة النُّور: الآية 22. عباس بن عياش بن أبي ربيعة: روى عن أبيه عياش عن النبي – صلى الله عليه وسلّم في تعظيم مكّة، وكان أبوه عياش من السابقين الأولين، هاجر الهجرتين، وكان النبي- عليه الصلاة والسلام- يدعو له في القنوت كما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة ، لُقِّب بذي الرمحين.

أَلَوتُ في كذا، أي : ما قَصّرتُ، فالقراءتان وإن اختلفتا في طريقة الأداء فهما بمعنى واحد، وهو عدم التّقصير في النّفقة ، ولذلك ساغ الاختلاف على الوَجْهيْن[1].

وينبغي معرفة أنّ مادّة القُراء هي النَص القرآنيّ ، وهُو أبلغ نَص وأفصحه، وَصل إلينا محفوفاً بالعناية والرعاية مُنذ عَهْد النّبي – صلى اللّه عليه وسلّم– إلى يومنا هذا، أمّا قراءاتُهُ فقد نُقلت بأوثق طريق لنقل اللّغة إذ اعتمدت " النّقل والرّواية" ثُمّ " العَرض والأداء" على نَحْوما بيّنا سابقاً؛ لذا يُمكن اعتبار القراءات القرآنيّة المرآة الصّادقة للواقع اللّغوي قبل نزول القرآن الكريم، وهي مصدرٌ مُهمّ من مصادر دراسة العربيّة ولهجاتها المختلفة[2].

وقَد اشتُرط في عالِم القراءات شروطٌ نذكر منها ما يختص بموضوعنا، إذْ يجب عليه " أنْ يُحصل جانباً من النّحو والصرف، بحيث أنّه يُوجّه ما يقع له من القراءات"[3]، ولذا نجدهم لا يأخذون بقراءة مَنْ حفظ الروايات ولَمْ يعلم معانيها ولا استنباطها من لُغات العرب ونَحْوها ، لأنّه قَدْ يقع في التّصحيف لجهله بذلك[4]؛ ومن هُنا نتبيّن أهميّة الإلمام باللُّغة ونَحْوها وصرفها للمُقرئ.

مركز إيداع الرسائل الجامعية

(1) ابن جنِّي : المحتسب في تَبْيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النّجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1969م، ج2،ص106.

(2) عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 83.

(3) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 13.

(4) المصدر نفسه، ص 14.

المَبْحث الثّاني

- النَّحويُّون والقراءات القرآنيّة:

وَجَد النُّحاة أَنْفُسَهُم أثناء مُدارستهم للقرآن الكريم والنّظر في آياته وقراءاته مضطرين إلى اللُّجوء إلى أساليب عِدّة من أساليب التّخريج النّحويّ، إذ إنّ كثيراً من القضايا تُخالف قواعدهم العامّة الّتي وضعوها، فلم يجدوا بُدّا من اللجوء إلى التأويل وتخريجها حتّى تبدو قواعدهم أكثر انسجاماً والتئاماً وأكثر اطِّراداً وبُعْداً عن الشُّذوذ.

ورأى بعض علماء العربيّة أن يتوسّع في الأخذ بالقراءات القرآنيّة واعتبارها مَصدراً من مصادر النّحو واللّغة، فبالرغم من الضوابط التي حدّدها علماء القراءات للقراءة الصحيحة المقبولة، نجد السيوطي في معرض حديثه عن السّماع ومصادره التي يُوثق بها وتثبت حجّتها متمثّلة في كتاب اللّه عَزّ وجَلّ- يقول: " أمّا القرآن فكُلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة ، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذة في العربيّة، إذا لم تُخالف قياساً معروفاً، بَلْ لو خالفتهُ يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحَرف بعينه،وإن لم يجر القياس عليه"[1]، ويقول: " وما ذكرتُهُ من الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة لا أعلم فيه خلافاً بين النّحاة"[2].

فالقراءة الشّاذة يُحتَجّ بها في اللّغة ، لأنّها لا تَقِلُّ عن شواهد النّحويين واللّغويين.

ويَذْكر ابن جنّي في صَدْر كتابه "المحتسب" أنّ القراءات القرآنيّة ضربان :

" ضربٌ اجتمع عليه أكثر قُرّاء الأمصار وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السّبعة ، وضربٌ تعدّى ذلك فسمّاه أهل زماننا شاذّاً أي خارجاً عن قراءة القُراء السبعة.. إلاّ أنّه مع خروجه عنها نازع بالثّقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه"[3].

" وابن جني بذلك يُصور معنى الشُّذوذ عنده وعند ابن مجاهد، وأنّه لا يعني الضعف، وإنّما يعني قلّة القُراء به في الأمصار بالقياس إلى قراءات السّبعة، على أنّ هذه

---

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النّحو، ص 14-15.

(2) المصدر نفسه، ص15.

(3) انظر: كتاب السّبعة في القراءات، مقدمة الطبعة الأولى، ص22.

القلّة لا تعني عدم التّواتر، فقد تداولها هي الأخرى أئمة ثقات وقُراء حفظة متقنون، بحيث أصبحت لها صفة التّواتر، واعتمدها العلماء، وظلّت تتداولها الأجيال جيلاً بعد جيل إلى اليوم"[1].

صعُب على النّحاة أن يُحطّموا ما بَنَوْهُ من قواعد ومقاييس، وأن يهدموا ما شيّدوه من أصول، وفي الوقت نفسه كان عليهم أن يَنْأَوا بأنفسهم عن نسبة الخطأ إلى النَص القرآني وقراءاته المختلفة خشية الوقوع في المحظور؛ وتباينت مواقف النحويين في قبول القراءات القرآنيّة ، ووجدنا بعض النحاة يردّون القراءة ويرفضونها، وكان حقّهم أن يجعلوها أُصولاً يستنبطون منها قواعدهم ، لا أن يجعلوا قواعدهم حجّة عليها؛ بل إنّ من العلماء مَن تورط في نسبة الخطأ إلى بعض الصحابة – رضوان الله عليهم– ؛ فقد روى الفرّاء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنّ عائشة – رضي الله عنها– سُئلت عن قَوْلِهِ تعالى: ﴿ **والمُقِيْمِينَ الصلاةَ والمُؤْتُونَ الزّكاةَ**﴾[2] بعد قوله عَزّ وجَلّ: ﴿ **والرّاسخُونَ في العِلْم** ﴾، وعَن قوله تعالى: ﴿ **والذين هادُوا والصّابئونَ**﴾[3]، وعَنْ قوله تعالى: ﴿ **إنْ هذان لَسَاحران**﴾[4]؛ فقالت: يا ابن أخي ، هذا عمل الكتّاب أخطأوا في الكتاب، وقد روى ذلك أبو بكر عبد الله السّجستاني في كتابة المصاحف [5].

وهذا لا يَصِحّ، إذْ لا يُوجد في القُرآن حَرْف واحد إلاّ ولـه وَجْـه صحيح في العربيّة، وفيه قال اللّه تعالى: ﴿ **لا يَأْتيهِ الباطلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزيلٌ مِنْ حكيمٍ حَميدٍ**﴾[6]، فهو محفوظ من اللّحْن والزّيادة والنّقصان[7]؛ وذلك بعيد الثُّبوت عَنْ عائشة – رضي الله عنها– فإنّ هذهِ القراءات كلّها موجّهة، وهي قراءة السّبعة جميعهم في

---

(1) انظر: السّبعة في القراءات، مقدّمة الطبعة الأولى، ص 22. ابن مجاهد : هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميميّ البغداديّ، كان شيخاً للقُراء في عصره، (ت 324هـ).

(2) سورة النّساء، الآية 162.

(3) المائدة، الآية 69.

(4) طه، الآية 63.

(5) أبو بكر السجستاني: كتاب المصاحف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1985م، ص 43.

(6) فصلت: الآية 42.

(7) ابن هشام الأنصاريّ: شرح شذور الذّهب، ص 51.

(المُقِيمِيْن) و (الصابِئُون)، وقراءة الأكثر في (إنْ هذان لَسَاحران)، فلا يتّجهُ القَوْلُ بأنّها خطأ، لصحّتها في العربيّة، وثُبوتها في النّقل[1].

وقف النّحويون البصريُّون- بصورة عامة- "من القراءات القرآنيّة موقفهم المتشدِّد من اللّغة نفسها في القياس على الأكثر والأشهر، وكان كثير من الخلط والتعسُّف في أحكامهم ناتجاً عن خلطهم بين مستويات الأداء اللّغويّ، وتمسُّكهم بالاطّراد في مجال التّقعيد النّحويّ، ورفْض أو تخطئة أو تشذيذ اللهجات التي لا تتّفق وهذا الاطّراد؛ وقد انعكس ذلك على موقفهم من القراءات القرآنية باعتبارها نصوصاً لغويةً لا بُدّ أن تخضع للقواعد والمعايير التي وضعوها، فهم لا يتردّدون في تضعيف أو رفض قراءات صحيحة مُتّفق عليها للأئمة السّبعة وتأويلها ، وهم كذلك لا يتردّدون في اتّهام القُراء ورواة القراءات بالضعف والوَهْم والخطأ"[2]، وبخاصة المبرّد، أما الخليل وسيبويه فقد قبلاها إلى حدّ ما.

جميع الحقوق محفوظة

إنّ محاولة إخضاع القراءات القُرآنيّة لأُصول النّحو التي رسمها علماؤنا فيه من التحيُّف الشيء الكثير، فهي لا تُعطي التّفسير الصحيح لهذه القراءات، غَيْر أنّ التّحكم في القراءات بهذا المنهج القياسي لم يكن عاماً عند النّحاة جميعاً؛ يقول أبو عمرو بن العلاء: " ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم عِلْمٌ وشِعرٌ كثير"[3].

أمّا أصحاب المذهب الكوفي فقد توسَّعوا في قبول القراءات القرآنية ، وهذا ناتجٌ عن موقفهم من اللّغة نفسها، إذ " توسَّعوا في القياس، وأباحوا لأنفسهم أن يقيسوا على القليل النّادر، لأن ما ورد لنا من اللُّغة يُعَدُّ قليلاً بالنسبة لِما ضاع منها"[4]؛ ومن ثَمّ قبلوا كثيراً مما كان البصريون يعدّونه شاذّاً أو مرفوضاً، حتّى اتُّهموا بأنّهم قد أفسدوا اللُّغة والنّحو بهذا التّوسع والقبول، وعدُّوا القراءات القرآنيّة مَصدراً من مصادرهم اللُّغوية، واحتجُّوا بها، وبنوا عليها الكثير من القواعد النّحويّة[5].

---

(1) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص 51.

(2) زهير زاهد: النحويون والقراءات القرآنية ، ص 120-121.

(3) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو، ص 23.

(4) عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، دار الشروق، بيروت، ط1، 1980م، ص200.

(5) المرجع نفسه، ص 199.

وقد كان للنّحويين أنفسهم– بصريين وكوفيين – مواقف مختلفة من القراءات القرآنيّة، إذ لم يكن خافياً أنّ جماعةً منهم كانوا قُراء للقرآن الكريم أو رواة لقراءاته، مثل أبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والكسائي، والفراء، وابن خالويه، وغيرهم، الأمر الذي جعلهم يتردّدون بين المَنْهَجَيْن، مرةً يميلون إلى منهجهم باعتبارهم قُراء ، فيتساهلون ويتسامحون في تجويز القراءة القرآنيّة، وأخرى يتشدّدون فيها، فيردُّون القراءة ولا يقبلونها[1].

ونستطيع أن نلمس آثار المنهَجَيْن في آراء النّحاة أثناء عَرضنا لبعض القراءات القرآنية التي يعضدها التّعدد اللّهجي، وبيان مواقف النّحاة والمُفَسِّرين منها في السّطور التّالية:

– التّخفُّف من حركة الإعراب:

كَتَسْكِيْن همزة (بارئْكم) في قوله تعالى: ﴿ **وإذْ قال موسى لقَوْمه يا قَوْم إنّكُم ظَلَمْتُم أنفُسَكُم باتّخاذكُم العِجْل فَتُوبُوا إلى بارئِكُم** ﴾ وقوله عزّ وجلّ: ﴿ **ذلكُم خَيْرٌ لَكُم عِنْدَ بارئِكُم**﴾ [2]؛ وتَسْكين راء الأفعال المُعربة المرفوعة في قوله تعالى: ﴿ **إنّ اللّه يَأْمُرُكُم أنْ تذبحوا بقرةً**﴾[3] ، وقوله: ﴿**وما يُشْعِرُكُم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون**﴾[4]، وقوله: ﴿ **يأْمُرُكُم بالمَعْروف** ﴾[5] ، وقوله: ﴿ **أَمْ تَأْمُرهُم أَحْلامُهُم بِهَذا**﴾[6].

فَقَد قرأ السّبعة غَيْر أبي عمرو بن العلاء بكَسْر همزة (بارئِكُم) وضمّ الراء في الأفعال، أمّا أبو عمرو فقد روى عنه اليزيديّ [*]تسْكين ذلك كُلّه، وكان أبو عمرو يميل إلى التّخفيف في قراءاته كراهية لتوالي الحركات[7]، وهو تميميّ.

---

(1) النحويون والقراءات القرآنية، ص 105.

(2) سورة البقرة: الآية 54.

(3) البقرة ، الآية 67.

(4) الأنعام، الآية 109.

(5) الأعراف،الآية 107.

(6) الطُّور، الآية 32.

(*) اليزيدي: أبو محمد يحيى بن المبارك العدويّ النّحويّ المعروف باليزيدي ، مقرئ ثقة علامة كبير في النحو والعربيّة والقراءة (ت 202هـ) انظر : الأندرابي : قراءات القراء المعروفين بروايات الرّواة المشهورين ، تحقيق أحمد الجنابي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط2، 1985م، ص 85.

(7) ابن خالويه: الحجّة في القراءات السّبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الكويت، ط5، 1990م، ص 77. والسبعة في القراءات، ص 155.

لَمْ يعترف سيبويه بصحّة الرواية بالإسكان، وقال: إنّ أبا عمرو قرأ بالاختلاس ولكنّ الراوي لم يَضبط عن أبي عمرو لأنّه اختلس الحركة، فَظنّ أنّه سكن: وقَدْ جعل سيبويه التّسكين خاصاً بالشِّعر، وأنشد على ذلك قَوْل امرئ القَيْس:

فاليَوْمَ أَشْرب غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْماً مِنَ اللّهِ ولا واغِلِ

ولكنّه قال: القياس غَيْر ذلك ، وإجماع الأئمّة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هُنا؛ وأنشد أيضاً قَوْل جرير:

سِيْروا بني العَمِّ فالأهوازُ مَوْعِدُكُمْ أو نَهْرُ تيري فَمَا تَعْرِفْكُمُ العَربُ[1]

وقَدْ طعن المُبَرد في الإسْكان ومنعه، وزعم أنّ قراءة أبي عمرو بذلك لَحْن[2] مُتأثّراً بسيبويه في قَوْله : " وأمّا الّذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك، يُسرعون في اللّفظ، ومن ثمّ قال أبو عمرو: (إلى بارْئكم)" [3]؛ فَضلاً عن طَعْن المُبرد بالرواية أَصلاً.

وللفَراء تعليلٌ صوتيّ للتّخفُّف من الحركة حين تتوالى الحركات ويَثْقُل النّطق بها إذْ يقول: " العرب تُسكّن الميم الّتي من اللّزوم ، فيقولون : (أَنُلْزِمْكُمُوها) [4] ، وذلك أنّ الحركات قَدْ توالت فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة لم يُسْتَثْقل فتخفّف ، إنّما يستثقلون كسرة بعدها ضمّةٌ أو ضمّةً بعدها كَسْرة أو كسرتَيْن مُتواليتَيْن أو ضمّتَيْن مُتواليتَيْن"[5]. ويُورد أمثلةً على ذلك.

وهذا التّعليل اللُّغوي تميَّز به منهج الكوفيين في النّحو لاعتداده بالقراءات القُرآنيّة واعتبارها مَصدراً من مصادره اللّغوية خِلافاً للمنهج البَصريّ المتشَدِّد ؛ وقَدْ قَرَأَ آخرون بإِسْكان لام الكلمة في كثيرٍ من الأسماء والأفعال المذكورة وغيرها ، نحو قوله تعالى:

---

(1) الكتاب، ج4، ص 202-204.

(2) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج2، ص213.

(3) انظر: الكتاب ، ج4، ص 202-204.

(4) سورة هود: الآية 28.

(5) الفراء: معاني القرآن ، ج1، ص12.

﴿ **ويُعَلِّمُهُم الكتابَ والحِكْمَةَ**﴾[1] ، وقوله: ﴿ **وَيَوْمَ نَحْشُرهُم جميعاً**﴾[2]، وأحدهم محمد بن عبد الرحمن بن محيصن[*] أحد أئمّة القُراء بمكّة؛ وقرأ مسلم بن محارب : ﴿ **وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِردّهنَّ**﴾[3] بإسكان التّاء، ولا يسوغ وَصف هذه القراءات باللحن؛ وإنّ من يزعم أنّ أئمة القراءة ينقلون حروف القُرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف، فقد ظنّ بهم ما هم منه مبرؤون وعَنْهُ منزّهون"[4].

ويقول ابن الجَزْري : " إنّ الطّعنَ مردودٌ على قائله ووجهها في العربيّة – يقصد قراءة أبي عمرو – ظاهِرٌ غير مُنْكَر ، وهو التّخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتّصل من كلمة نحو: (إبْل وعَضد وعُنْق) على أنّهم نقلوا أنّ لغة تميم تسكن المرفوع من (يُعَلِّمْهم) ونحوه، وعزاه الفَراء إلى تميم وأسد"[5].

وتميم وأسد من القبائل البدويّة الّتي تميل إلى التّخفيف والسُّرعة في النُّطق ، فيُسكّنون لِكَثْرة الحركات، أمّا بقيّة العرب من أهل المدن والحواضر فيُفضّلون توفية كُلّ حرف حقّه من الإعراب ونطق الحركات كالحجازيين، وعلى لغتهم قرأ الباقون بالإشباع.

تباينت مواقف النّحويين من هذه القراءة السّبعيّة المتواترة لأبي عَمْرو بن العلاء، فوقف الكوفيّون مَوْقف التّحرُّج من تلحين قارئ من القُراء السّبعة فلجأوا إلى تعليلها تعليلاً لُغويّاً مقبولاً ، أمّا البصريُّون فقد ذهبوا إلى " وَهْي هذهِ القراءة وَوَهْم القارئ، وأنّها ضعيفة في الإجماع والقياس، وأنّها لا تكون في اختيار الكلام، واختلفوا في وجوهها في

---

(1) سورة البقرة، الآية 129.

(2) الأنعام، الآية 22.

(*) ابن محيصن: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، مقرئ أهل مكّة ، ثقة عالم بالعربية (ت 123هـ)، انظر: الأندرابي: قراءات القراء المعروفين ، ص 75.

(3) البقرة، الآية 228.

(4) النشر في القراءات العشر، ج2، ص 214.

(5) المصدر نفسه، ج2،ص 213.

ضرورة الشِّعر"[1]، وقد انحاز ابن جنّي إلى قَوْل سيبويه باختلاس الحركة، واتّهم رواة قراءة أبي عمرو وأمثالها بِضَعْف الدّراية[2].

ولَسْنا نجد مبرّراً لاختلاف آراء النّحاة ووجود هذه التعليلات عندهم، فالمعنى واحدٌ في كُلّ ما تقّدم لم يتغيَّر بالسّكون أو الحركة، إنّما هي اللّهجات ، وأبو عمرو قرأ بما سمع.

-وقوع المثنّى بالألف بعد (إنْ):

وذلك في قَوْلِه تعالى: ﴿ **إنْ هذانِ لَسَاحِران**﴾[3]؛ ففي هذهِ الآية الكريمة أربع قراءات للأئمة السّبعة[4]:

1- قرأ نافع وابن عامر وحَمْزة والكسائيّ : (إنّ) مشدّدة النّون ، و (هذانِ) بألف ونون خفيفة[5].

2-وقرأ ابن كثير : (إنْ هذانِّ) بتشديد نون (هذانِّ) وتخفيف نون (إنْ).

3- واختُلف عن عاصم ، فروى عنه أبو بكر مثل قراءة حَمْزة (إنّ هذانِ)، وروى عنه حَفْص : (إنْ) ساكنة النون، و (هذانِ) خفيفة النون.

4-وقرأ أبو عمرو وَحْده : (إنّ) مشدّدة النون، و (هذين) بالياء.

ذهب النّحويون في تَوْجيه هذه القراءات الأربع الّتي قرأ بها السّبعة مذاهب مختلفة، فالأُولى (إنّ) بتشديد النون، و (هذانِ) بالألف، رُويت فيها للنّحويين أقوال كلّها يبحث عن العلّة في وقوع المثنّى بعد (إنّ) بالألف لا بالياء، والقاعدة النّحوية هي: أنّ هذهِ الأداة يقع بعدها الاسم منصوباً، ولمّا كان الواقع بعدها مثنى كان ينبغي أن يأتي بالياء لأنّ

---

(1) الأنباريّ: التبيان في غريب إعراب القُرآن ، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة للكتاب، القاهرة، ط1، 1980م، ج1، ص 343.

(2) ابن جنّي: الخصائص ، ج1، ص 72-73.

(3) سورة طه: الآية 63.

(4) ابن مجاهد: السبعة في القراءات ، ص 419.

(5) وقرأ أبو سعيد الخدري على ذلك: (فكان أبواه مؤمنان) 80/ الكهف. وأجاز سيبويه الرفع وحكى الحديث النبّوي : (كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه ويُنصرانه) وقال: على أن يكون المولد مضمراً في يكون، والأبوان مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه، انظر: الكتاب ، ج2، 393-394، وسنأتي على بيان ذلك لاحقاً.

علامة نصب المثنى الياء؛ فلمّا قرأ بهذه القراءة خمسة من القُراء السّبعة وهم: نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم ، فهي لا يُمكن ردُّها ولا الاعتراض عليها، فما للنّحويين فيها إلاّ سبيلان: أحدهما الأَخْذ بهذه القراءة دون تأويل، وهو ما فعله الكسائي والفَراء، واحتجُّوا لذلك بما ذُكر عن ابن عباس أنّه قال: " إنّ اللّه تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كُلّ حيّ من أحياء العرب، وهذه اللفظة بلغة " بلحارث بن كعب" خاصة، لأنّهم يجعلون التّثنية بالألف في كُلِّ وَجْه"[1] ؛ فهي إذن لهجةٌ ثبتت نسبتُها إلى قبيلة عربيّة فصيحة[2]، ووافقت ما قرأوا، فلم يُغيّروا في ذلك.

ويذكر الفراء وَجهاً آخر في ذلك إذ يقول: " وجدتُ الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما ثنّيت زدتُ عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كُلّ حال؛ كما قالت العرب: (الذي)، ثمّ زادوا نوناً تدل على الجِمَاع ، فقالوا: الّذين في رَفْعهم ونَصبهم وخَفضهم ، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه"[3].

أمّا السّبيل الآخر فقد ذهبُوا فيه مَذْهبين في التأويل:

الأوّل: وهو مَذْهب الخليل وسيبويه إذ قالوا بالإضمار بعد (إنّ) ، بمعنى أنّ الأصل فيها (إنّه هذان لَسَاحِران) على اعتبار أنّ الهاء ضميرٌ للشّأن ويكون ما بعدها (هذانِ لَسَاحِران) جملة من مبتدأ وخبر وهي في مَوْضع رفْع خبر (إنّ)، ثمّ حذف المبتدأ وهذا كثير في اللّغة، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قَوْله- صلّى اللّه عليه وسلّم- (إنّ من أشدّ النّاس عذاباً يَوْم القيامة المصوّرون) ؛ إذْ لا يجوز أن تكون (إنّ) في هذا الحديث عاملة النّصب والرفع في المذكور من الكلام على أيّة لغة من لغات العرب، فلو كانت عاملة لكانت الرواية بالنّصب ، فيُقال: المصوّرين، وكذلك لا يجوز إهمالها لأنّها لا تُهمل وهي مشدّدة مؤكّدة ، فيبقى أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، وما ذُكر في الكلام جملةً من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر (إنّ) [4].

---

(1) ابن خالويه: الحجّة في القراءات السبع، ص 242. وانظر معاني القرآن للفراء، ج2،ص 184.

(2) وقَدْ نُسبت هذه اللهجة إلى قبائل عربيّة أخرى فصيحة: " ككنانة ، وبني العَنْبَر، وبن الهُجَيْم، وبكر بن وائل، وخَثْعَم، وهَمْدان، وفزارة وعُذرة وأَسد " أشرنا إليها في الفصل السابق.

(3) معاني الفراء: ج2، ص 184.

(4) ابن هشام: شرح شذور الذّهب، ص 49 ، وانظر الهامش .

وقَدْ أوردوا شواهد من الشِّعر وأقوال العرب بوقوع المرفوع بعد (إنّ) وقالوا بالتأويل : إلاّ أنّ النّصب بعدها أكثر في كلام العرب[1].

وروى الخليل بن أحمد أنّ ناساً يقولون: (إنّ بك زيدٌ مأخوذ)، فقال: هذا على قَوْله إنّه بك زيدٌ مأخوذ، وشبّهه بما يجوز في الشِّعر كقَوْل ابن صريم اليشكريّ:

ويَوْماً تُوافِيْنا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

قال: لأنّه لا يحسن ههنا إلاّ الإضمار[2].

والثّاني: ما ذهب إليه أبو العبّاس المُبرِّد من كَوْن (إنّ) بمعنى: نعم، واستشهد بقَوْل يحيى بن يعمر للأعرابيّ لمّا قال له: لَعَن الله ناقةً حملتني إليك، فقال له: (إنّ وراكبها)، أراد: (نعم وراكبها) وأنْشد قَوْل عبُيد اللّه بن قَيْس الرّقيّات :

بَكَرَ العواذِلُ بالضُّحى يَلُحَيْنَنِي وألُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شيبٌ قَدْ علا ك وقَدْ كَبِرتَ فقُلتُ إنّهْ[3]

أمّا قراءة أبي عمرو بن العلاء (إنّ هذينِ لَسَاحِران) فهي لَمْ تَسْلَم من الغَمْز على الرغم من موافقتها للقاعدة النّحويّة، فقد عَدّها الفراء جُرأةً لِمُخالفتها الكتاب إذْ قال:

" ولستُ أجترئ على ذلك"[1]؛ وقال في مَوضع آخر: " وقرأ أبو عمرو : (إنّ هذينِ لَسَاحِران)، واحتجّ أنّه بلغة عن بعض أصحاب محمّد صلّى الله عليه وسلّم[2] أنّه قال: إنّ في المُصحف لَحْناً ستُقيمه العرب، قال: ولَسْتُ أشتهي على أن أُخالف الكتاب"[3].

---

(1) الكتاب: ج2،ص 134-136.

(2) الكتاب : ج2، ص 134-135، وقد ورد هذا البيت في قطر الندى لابن هشام بروايات ثلاث، برفع (ظبية)، ونصبها وجرها، وفسِّر وجه الرفع على أنّ (ظبية) خبر كأن واسمها محذوف، انظر ص 172 الهامش.

(3) الحجّة في القراءات السّبع، ص ،243 ولمزيد من التفصيل انظر: شرح شذور الذهب، ص 48 وما بعدها.

وذكر ابن خالويه قراءة أبي عمرو، واحتجّ لها، وفَسَّر اللَّحْن في قَوْل عثمان حين رُفع إليه المصحف الشّريف: " أرى فيه لَحْناً وستقيمه العرب بألسُنها " فتابع بقوله: " فإن قِيْل : فعثمان كان أَولى بتغيير اللّحْن، فقُل: لَيْس اللَّحْن ههنا أخطاء الصواب، وإنّما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غَيْرهم"[4].

واحتجّ بعضهم لقراءة أبي عمرو بأنّها جاريةٌ على سُنن العربيّة ، " لأنّ تثنية المنصوب والمجرور بالياء لغة فُصحاء العرب، وأبو عمرو مُسْتَغنٍ عن إقامة دليل على صحّتها"[5].

أمّا القراءة بتخفيف (إنْ) ، فتوجيهها لدى النّحويين " أنّهم جعلوها خفيفةً من الشّديدة – الثّقيلة– ، فأزالوا عملها، وردَّ ما كان بعدها منصوباً إلى أصله وهو المبتدأ وخبره؛ فإن قِيْل : إنّ اللاّم لا تَدْخل على خبر المبتدأ، فلا يُقال: زيدٌ لقائم، فالحجّة أنّ من العرب مَن يفعل ذلك تأكيداً للخبر؛ والوَجه الآخر: أن تكون (إنْ) بمعنى (ما) واللاّم بمعنى (إلاّ) ، كقوله تعالى: ﴿ **إنْ كُلُّ نَفْسٍ لمّا عَلَيْها حافِظٌ**﴾[6] أي : ما كُلّ نَفْسٍ إلاّ عليها حافظ"[7].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقريبٌ من ذلك ما أشرنا إليه من قراءة أبي سعيد الخدريّ قولَهُ تعالى: ﴿ **وَأَمّا الغُلامُ فكانَ أبواهُ مُؤمِنَيْن**﴾[8].

إذ قرأها أبو سعيد: (فكان أبواهُ مُؤْمِنَان) برفع اسم كان وخبرها معاً، وتعددت آراء النّحاة والمفسّرين حولها ، فذكر ابن جنّي أنّ اسم كان مُضْمَرٌ فيها على وَجْهَيْن :

---

(1) الفرّاء: معاني القرآن، ج2،ص 293–294.

(2)يقصد ما رُوي عن عائشة رضي الله عنها– ويحيى بن يعمر أنّه لمّا رفع المصحف إلى عثمان– رضي الله عنه – قال: أرى فيه لَحْناً وستقيمه العرب بألسنها ، وهذا قَوْل مردود في نسبه إلى مثل هذا الصحابي الجليل، وقَدْ كفانا ابن هشام في شرح شذور الذهب مشقّة الرد عليه فقال: " وهذا خبر باطل لا يصح" ، وأورد حججه على ذلك. انظر: شرح شذور الذهب ، ص 50.

(3) الفرّاء: معاني القرآن ، ج2،ص 183.

(4) الحجّة في القراءات السّبع، ص 243–244.

(5)ابن زنجلة: حجة القراءات، ص 454.

(6)الطّارق: الآية 4.

(7)الحجّة لابن خالويه، ص 243.

(8)الكهف: الآية 80.

فأمّا أن يكون ضمير الغُلام، أي: فكان هو، والجملة بَعْدَهُ خبر كان، أو يكون ضمير الشّأن والحديث، أي فكان الحديثُ أو الشّأن: أبواه مؤمنان؛ واحتجّ بقَوْل النّبي – صلّى الله عليه وسلَّم–: (كُلُّ مولودٍ يُوْلد على الفِطْرة حتّى يكون أبواه هُما اللّذان يُهوِّدانه ويُنَصِّرانه)، وقَدْ أورد ابن جنّي في تخريج هذا الحديث عدداً من الأوجه يُمكن الرجوع إليها في مكانها[1].

ويبدو أنّ ابن جنّي في تخريجه القراءة السّابقة يُوافق مَذْهب سيبويه في الحديث عن إضمار اسم لكان، أمّا الكسائي فيرى أنّ (كان) مُلغاة ، ولا عمل لها[2].

ويرى أبو حيّان وابن مالك أنّ (مُؤْمِنَان) جاءت على لغة بلحارث بن كَعْب في إجراء المثنى بالألف دائما[3]؛ فلا ضرورة إذن لافتراضات سيبويه وابن جنّي ، وأمّا قَوْل الكسائي فهو غير مقبول لأنّه لم يُبيّن لنا سبب الإلغاء ، فلماذا تعمل (كان) في مواضع وتُلغى في مواضع أخرى دون سبب مقبول، ثمّ إنّ مَوْضع الإلغاء جاء في صدْر الكلام، والإلغاء كما ذكرهُ النُّحاة يكون حَشْواً، كقول الفرزدق:

فكيفَ إذَا مَرَرْتَ بدارِ قَوْمٍ وجِيْرانٍ لَنَا – كانُوا– كِرَامِ

إذ جعل " كِراماً" نَعْتاً لـ (جيرانٍ) ، وألغى (كان) [4].

يتّضح لنا مما تقدّم ما لهذه الوجوه الثّلاث التي قرئت بها الآية الكريمة من أثرٍ عميقٍ في فَتْح باب الاجتهاد المنطقيّ في الدَّرس النّحويّ على مِصراعَيْه ، ولو أنّ النّحاة اكتفوا بتوجيه هذه القراءة على أنّها تمثّل لهجةً لأراحونا من كثير من تأويلاتهم وافتراضاتهم الّتي لا علاقة لها باللُّغة.

–عَطْف الظّاهر على المُضمَر المَخْفوض من غَيْر إعادة الخافض:

وذلك في قَوْلِه تعالى: ﴿ **وَاتّقُوا اللّهَ الّذي تَسَاءلُوْنَ بِهِ والأَرْحَامَ**﴾[1] فقد قرأ حَمْزة الزيّات– أحد السّبعة– وغيره كقتادة ومجاهد ويحيى بن وثاب والأعمش[2] (والأرحامِ) خَفْضاً ، وقرأ باقي السّبعة (الأرحامَ) منصوبةً[3].

---

(1)انظر: ابن جني: المحتسب، ج2 ، ص 33–34 ، والكتاب، ج2، ص 393–394.

(2)همع الهوامع، ج2، ص64.

(3) مغني اللّبيب، ج1،ص 58.

(4) انظر: الجمل في النّحو للزجّاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م، ص 49.

وَصف البصريُّون هذهِ القراءة بالقُبح والكراهة، وقلّة الاستعمال، والبُعْد عن القياس[4]؛ يقول سيبويه: " وممّا يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمر المجرور، وذلك قَوْلك: "مررتُ بِكَ وزَيْدٍ ، وهذا أبوك وعمروٍ"، كرهوا أن يشرك المظهرُ مُضمراً داخلاً فيما قبله، لأنّ هذه العلامة الدّاخلة فيما قبلها جَمعتْ أنّها لا يُتكلّم بها إلاّ معتمدةً على ما قبْلها، وأنّها بدلٌ من اللّفظ بالتّنوين ، فصارت عِنْدهم بمنزلة التّنوين؛ فلمّا ضعُفَتْ عِنْدهم كَرِهُوا أن يُتبعوها الاسم"[5].

وشيّعه أبو عثمان المازني والمُبَرّد[6] الّذي ذهب إلى أبعد من ذلك ، فوصف هذهِ القراءة بأنّها لَحْنٌ لا تَحِلّ القراءة به، ورُوي عنهُ قَوْلَهُ: " لو صلَّيْتُ خَلْف إمام يقرأ (والأرحامِ) لأَخذتُ نعلي ومَضيْت"[7].

وقَدْ اعتبر البصريُّون هذه القراءة لَحْناً لمُخالفتها للقاعدة المشهورة وهي أنّه: لا يجوز العَطْف على المُضمر المخفوض إلاّ بإعادة الخافض[8]، وهو الكثير الشّائع ، كَقَوْله تعالى: ﴿ **وعَلَيْها وعلَى الفُلْكِ تُحْملُون**﴾[9] ، وقوله عَزّ وجلّ: ﴿ **فَقَالَ لها ولِلأرضِ**﴾[10]. ولا يجوز مخالفة ذلك إلاّ في الشّعر[11]، كَقَوْل الشّاعر:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

أمّا الكوفيُّون فكانوا يقبلونها ويحتجُّون بها ويَدْعمون حُجّتهم بما ورد من الشّواهد العربيّة[1]، فأجازوا الخَفْض، واحتجُّوا للقارئ بأنّه أضمر الخافض، واستدلُّوا بأن العجّاج

---

(1) سورة النّساء، الآية 1.

(2) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2، ص 463.

(3) انظر: السبعة في القراءات، ص 226، والنّشر في القراءات العشر، ج2، ص 247.

(4) مكّي القيسي: الكَشْف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها ، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1981م، ص 375، والكتاب : ج2، ص 381.

(5) الكتاب ، ج2، ص 381.

(6) المصدر نفسه، ج2، ص 381 الهامش.

(7) تفسير القرطبي : دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1937م، ج5، ص3.

(8) الحجّة في القراءات السّبْع، ص 118.

(9) سورة غافر: الآية 80.

(10) فُصلت: الآية 11.

(11) الكتاب، ج2، ص 383.

ابن رؤبة التّميميّ كان إذا قِيْل له: كَيْفَ تجدك؟ يقول: خَيْرٍ عافاك اللّه ، يُريـدُ : بخَيْـرٍ؛ وقال بعضهم معناه : واتّقوا في الأرحامِ أنْ تقطعوها[2].

غَيْر أنّ الفراء من الكوفيين خالَفَ أصحابَهُ ، إذْ جعل الخَفْض في هذهِ القراءة قُبْحاً وجَوّز هذا في الشِّعر لِضيْقِهِ[3].

تباينت مواقف النّحويين في قبول هذهِ القراءة أو رفْضها ، فهـي قـراءةٌ سـبعيّة مُتواترة صحيحة ، لكنّها لا تُوافق القاعدة النّحويّة، فلجأ البصريُّون إلى التأويل وحملوهـا على وجْهَين[4]:

أحدهما: أنّ قوله (والأرحامِ) لَيْس مجروراً بالعَطْف على الضمير المجرور، وإنّما هـو مجرور بالقَسَم ، وجواب القَسَم قوله: (إنّ اللّه كان عليكُم رقيبا).

والثّاني: أنّ قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدّرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحـامِ، فحُذفت لدلالة الأُولى عليها.

وقَدْ ذكر الرازي هذين الوَجْهَين عند جمهـور البـصريين، واستـشهاد سـيبويه بشاهِدَيْن من الشِّعر لهذهِ المسألة، ثُمّ عَجِبَ من مَوْقف النّحويين قائلاً: " إنّهم يستحـسنون إثبات هذهِ اللّغة بهذين البيتَيْن المجْهولَيْن، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومُجاهـد ، مع أنّهما كانا من أكابر عُلماء السّلف في عِلْم القرآن"[5].

ورأى بعض المعتدلين أن يُخرِّج قراءة حَمْزة تخريجاً يتّفق والمَـذهبَيْن الكُـوْفيّ والبَصريّ؛ (فالأرحامِ): مجرورة بحرف جر محذوف لدلالة المتقدِّم عليـه، يقـول ابـن جنّي: " وعلى نَحْوٍ من هذا تتوجّه عندنا قراءة حمزة، وهي قوله سبحانه: (واتقوا اللّـه الّذي تَساءلون بِهِ والأرحامِ) ، ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش على مـا رآه فيها وذهب إليه أبو العبّاس- يَقْصد المبِّرد- بل الأمر فيها دون ذلـك وأقـرب وأخـفّ وألطف؛ وذلك أنّ لحمزة أن يقول لأبي العبّاس : إنّني لَمْ أحمل (والأرحامِ) على العَطْف

---

(1) الإنصاف ، ج2، ص 463.

(2) الحجّة في القراءات السّبع، ص 119.

(3) معاني القرآن للفراء، ج1، 252-253.

(4) الإنصاف، ج2، 467.

(5) تفسير الرازي: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1997م ، ج3، ص 480. وانظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكُوْفة، ص 339.

على المجرور المُضمَر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتّى كأنّي قلتُ: (وبالأرحامِ)، ثُمّ حُذفت الباء لتقدُّم ذكرها، كما حُذفت لِتقدّم ذكرها في نَحْو قولك" بِمَنْ تَمْرر أَمْرر، وعلى مَنْ تَنْزِل أَنْزِل"، ولَمْ تقُل أمْرر بهِ، ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدُّم ذكرهما؛ وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجَر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته له في الحكم في قوله:

وإنِّيَ مِنْ قَوْم بهم يُتَّقى العِدا ورأْبُ الثأَى والجانبُ المتخوَّفُ

أراد: وبهم رأب الثّأى، فحذف الباء في هذا المَوْضع لتقدُّمها في قَوْلِه: بهم يُتّقى العِدا، وإن كانت حالاهما مختلفتيْن ... ونظائر هذا كثيرة – كان حذف الباء من قَوْله (والأرحامِ) لمشابهتها الباء في (بِهِ) موضعاً وحُكْماً أجدر"[1].

وبالرغم من وجود شواهد شعرية تؤيد هذه الظاهرة اللّهجية، فَضلاً عن قراءة حمزة، إلاّ أن النحاة أبوا إلاّ التأويل، حتى يتماشى هذا الاستخدام وقواعدهم الموضوعة مُسْبَقاً، ونحن لا نستطيع فَهْم معنى قوله تعالى : ﴿ **وصدٌّ عن سبيل اللّه وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحرام**﴾ [2] إلاّ على هذا العطف، فالمسجد الحرامِ– بالجَر – معطوف على الضمير المجرور بالباء في (بِهِ) دون إعادة الجار.

اتّخذ الكوفيون من قراءة حمزة (والأرحامِ) بالخفض منطلقاً عامّاً إلى قاعدة كليّة بحيث أجازوا عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بلا قيد ولا شَرْط– باستثناء الفراء الذي وصفها بالقُبح والضرورة في الشِّعر، وغدت هذه القاعدة واحدة من مسائل الخلاف بينهم وبين البصريين؛ "وبدا واضحاً أثر الفقه في هذه القاعدة النحويّة ، مما دعا إلى عدم جواز اعتبار (الواو) الواقعة قبل (الأرحام) واو القسم، إذ نُهينا عن القسم بغير الله عَزّ وجَلّ، وبدا واضحاً كذلك أثر المنطق في تسويغ الخفض على أنه مجرور بالقسم الذي جوابه (إنّ اللّه كان عليكُم رقيبا)، وكذلك تقدير الباء المحذوفة لدلالة المتقدم عليها"[3].

---

(1) الخصائص، ج1، ص 285–286.

(2) سورة البقرة: الآية 217.

(3) عفيف دمشقيّة : أثر القراءات القرآنيّة في تطور الدّرس النّحوي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1978م، ص 112–113.

وممّا يجدر ذكره أنّ الكوفيين أفادوا كثيراً من القراءات القرآنيّة، سواء المتواترة أو الشاذّة، من مثل قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى : ﴿ **التَّائِبُون العابِدُون الحامِدُون**﴾[1]، إذ قرأها (التائبين العابدين الحامدين) بالياء[2]، وبنوا عليها قاعدة نحويّة، ولا ضَيْر في ذلك، فقراءات القرآن حجّة في النّحو " فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواءً كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً"[3]، ثم إنّ الاحتجاج بمثل هذهِ القراءة يتّفق والمذهب الكوفي الذي يعتمد السّماع أصلاً من أصوله مهما كان حجمه.

– الفَصل بين المُضاف والمُضاف إليه:

وذلك في قَوْله تعالى: ﴿ **وكَذلك زَيَّن لِكَثِيْرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قَتْلَ أَوْلادِهِم شركاؤُهُم**﴾[4] فقد قرأ ابن عامر وَحْده : (وكَذَلك زُيِّنَ) برفع الزاي، (لِكَثْيرٍ مِنَ المُشركين قَتْلُ) برفع اللام، (أولادَهُم) بنصب الدّال، (شُركائِهِم) بياء، بالفَصل بين المُضاف (قَتْل) والمضاف إليه (شركائهم) بالمفعول (أولادهم) خِلافاً للباقِيْن[5].

ردّ جمهور البصريين قراءة ابن عامر بالفَصل بين المتضايفَيْن ، فَهُم لا يُجيزون ذلك إلاّ بالظّرف والجار والمجرور في الضرورة المُسْتكرهة؛ أمّا الكوفيُّون فَقَد أجازوا ذلك اعتماداً على هذه القراءة وغَيْرها من شواهد الشِّعر[6] ومن الشّواهد على ذلك قَوْل الطرمّاح بن حكيم:

يُطِفْنَ بِحُوْزِيٍّ المَراتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيْهِ مِنْ قَرعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

فقد فصل بين المُضاف والمضاف إليه بقوله (القِسِيِّ) الذي هو مفعول المَصدر[7].

---

(1) سورة التّوبة، الآية 112.

(2) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 55.

(3) السيوطي: الاقتراح ، ص 14.

(4) سورة الأنعام: الآية 137.

(5) ابن مجاهد: السّبعة في القراءات، ص 270.

(6) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2،ص 427وما بعدها.

(7) المصدر نفسه، ج2،ص 429–430.

ومثله قَوْل عمرو بن قميئة:

لما رأَتْ ساتيدما استَعْبَرَت للّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا[1]

وقَوْل ذي الرمّة:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أواخرِ المَيْسِ أنقاضُ الفراريجِ

وقول الشّاعر:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فَزَجَجتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادة

والتقدير: زَجَّ أبي مَزَادة القَلُوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض[2].

ورغم وجود هذهِ الشّواهد وغيرها ، إلاّ أنّ البصريين ذهبُوا إلى وَهْي هذهِ القراءة السّبعيّة الصحيحة، ووهم القارئ، وأنّها ضعيفة في الإجماع والقياس، واختلفوا في وُجوهها في ضرورة الشِّعر[3]؛ ووصفها ابن خالويه بالقُبح في القرآن، وجَوّز ذلك في الشِّعر وقال: " وإنّما حَمَل القارئ بهذا عليه: أنّه وجده في مصاحف أهل الشّام بالياء فاتّبع الخطّ"[4]؛ ووصفها مكّي القيسيّ بالضعف، مع جواز ذلك في الشِّعر، وبُعْده في القُرآن[5]،

---

(1) انظر: الكتاب ، ج1، ص 178-194.

(2) ابن خالويه: الحجّة في القراءات السّبع، ص 151. الأنباري: الإنصاف، ج2، ص 427-428.

(3) الأنباري: التبيان في غريب إعراب القُرآن ، ج1، ص 343.

(4) ابن خالويه: الحجة في القراءات السّبع، ص 151.

(5) مكي القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع، ج1، ص 454.

ووصفها الزّمخشريّ بالسّماجة ووهم القارئ[1] ، " وغير ذلك من الصفات التي لا تليق في وَصف قراءة قرآنية"[2].

وقَدْ ذكر ابن جنّي قراءة ابن عامر، ولكنّه لم يتّهم هذه القراءة بشيء من ذلك؛ وإنّما وصف هذا الفَصل في النّثر بالصعوبة إذ يقول: " وهذا في النّثر وحال السعة صعب جدّاً ، لا سيّما والمفصول به مَفْعول لا ظَرْف"[3]؛ وأورد ابن جنّي كثيراً من شواهد الفَصل بَيْنَ المتضايِفَيْن في كلام العرب ثمّ قال: " والفَصل بين المضاف والمُضاف إليه كثير"[4].

احتجّ النّحويون بالإجماع على امتناع الفَصل بين المُضاف والمُضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشّعر، والقرآن لَيْس فيه ضرورة[5]. وردُّوا هذه القراءة، ووصفوها بالقُبح والضعف، واستنكروها متأثرين بسيبويه واضع هذه القاعدة في قوله : "ولا يجوز : يا سارق اللّيلة أهل الدّار، إلاّ في شِعْر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[6].

وقَدْ دافع ابن الجزريّ عن قراءة ابن عامر ومَن وصفوه بالوَهم فقال: " وهل يحلّ لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نَقْل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفَصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشّائع الذّائع اختياراً ، ولا يختصّ ذلك بضرورة الشّعر، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة الّتي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التّابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان ابن عفّان وأبي الدّرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربيّ صريح من صميم العرب ، فكلامه حجّة وقوله دليل لأنّه كان قبل أن يُوجد اللّحن ويُتكلّم به... وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب، من فصيح كلامهم، جيّد من جهة المعنى

---

(1)الزمخشري : الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل ، مطبعة الاستقامة، 1365هـ، ج2،ص 70.

(2) محمود جفال الحديد: (قراءة عبد اللّه بن عامر في الميزان)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 23، العدد 1، 1996م، ص 71.

(3) ابن جني:الخصائص، ج2، ص 406-407.

(4) المصدر نفسه، ج2،ص 409.

(5) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 435.

(6) الكتاب، ج1،ص 176-177.

أيضاً، أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش، وأبو عبيدة ، وثعلب، وغيرهم" [1].

وأما المحدثون، فقد ردّ سعيد الأفغاني هجوم الزّمخشريّ على ابن عامر وقراءته بقوله: " وفي هذا الكلام زلّتان كبيرتان يتنزّه عنهما الشادي في علم القراءات ، فأما الأولى: ففي جملته الأخيرة المُشْعرة بأن ابن عامر حرّ في اختراع القراءة، حتّى لقد عجب بعضهم من هذا الجهل السّاذج بما هو معروف ضرورة ، والمقرّر البديهي أن القراءة سماع محض لا مجال للاجتهاد فيها؛ وأمّا الثّانية: فظنّه أن القارئ أسير الرّسم، وأنّ الّذي حمل ابن عامر على جر (شركائهم) رسمها بالياء في المصحف الشّامي، وهذه شبه تلك في الجهالة، فالقراءة تتلقّى مشافهة بالإسناد، وهي – عادة– توافق الرسم، وليس لقارئ أن يقرأ قراءة لم يتلقها وإن وافقت الرسم"[2].

وينقل ابن الجزري عن ابن مالك تقويته لقراءة ابن عامر من جهة المعنى من ثلاثة أوجه:

أحدهما: كَوْن الفاصل فَضلة فإنّه لذلك صالحٌ لعدم الاعتداد به.

والثّاني: أنّه غير أجنبي معنى لأنّه معمول للمضاف هو والمصدر.

والثّالث: أن الفاصل مقدّر التّأخير لأنّ المضاف إليه مقدّر التّقديم لأنه فاعل في المعنى، حتى إن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله لأنّهم قد فصلوا في الشّعر بالأجنبيّ كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقاً، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل[3].

فهذه القراءة القرآنيّة ورد ما يشبهها في كلام العرب، والشّواهد المعتمدة غير قليل، وهي بذلك تمثّل استخداماً لغويّاً كان معروفاً، ثُمّ إنّ القُراء وناقلي القراءات رووها

---

(1) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج2،ص 263–264.

(2) سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، بيروت، 1987م، ص 42–43.

(3) النشر في القراءات العشر، ج2، ص 265. وانظر: محمود الحديد (قراءة عبد الله بن عامر في الميزان)، ص 72.

وفق منهجهم في النّقل والأداء، ولم يتصرفوا في تعليلها أو عَرضها على قاعدة أو قياس كما فعل النّحويون، فلا مبرر لرفضها.

-المَمْنُوع من الصرف:

وذاك في قَوْله تعالى: ﴿ **وَيُطافُ عَلَيْهِم بِئانيةٍ مِنْ فِضَّةٍ وأكوابٍ كَانَت قَـوَارِيرا ، قَوَارِيْرا من فِضةٍ قَدّروها تَقْديراً** ﴾[1].

فقد قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير والكسائيّ وخلف وأبو بَكْر بن عياش الكوفيّ (كانت قواريرا) بالتنوين وبالألف في الوَقْف ، وقرأ الباقون بغير تنوين[2].

يقول ابن خالويه : و" قوله تعالى (كانت قواريرا، قواريرا) يُقرآن معاً بالتنوين، وبالألف في الوَقْف،وبطرح التنوين فيهما، والوقف على الأوّل وعلى الثاني بغير ألف، إلاّ ما رُوي عَن حمزة أنّه كان يقف عليهما بغير ألف.

فالحجّة لمن قرأهما بالتنوين: أنّه نوّن الأولى لأنّها رأس آية، وكتابتها في السواد بألف،وأتبعها الثانية لَفْظاً لقُربها منها وكراهية للمخالفة بينهما، وهما " سـيّان" كما قرأ الكسائي لفظ (ثموداً) في قوله تعالى: ﴿ **ألا إنَّ ثمودا كفروا ربّهم ألا بُعْداً لثمود**﴾[3] فصرف الثّاني لقربه من الأوّل؛ والحجّة لمن ترك التنوين: أنّه أتى بمحض قياس العربيّة، لأنّه على وزن " فواعيل" ، وهذا الوَزْن نهاية الجمع (يعرف بصيغة منتهى الجموع) المُخالف لبناء الواحد، فهذا ثِقَل، وهو مع ذلك جمع، والجمع فيه ثقل ثانٍ، فلمّا اجتمع فيه ثقلان منعاه من الصرف؛ فأمّا الوقف عليه في هذه القراءة بالألف فاتّباع للخَطّ، ولأنّ من العرب مَنْ يقول: رأيتُ عُمَرا ، فيقف على مالا ينصرف بالألف، ولزم حمزة القياس وَصلاً ووقْفاً"[4].

ذكر الكسائي وغَيْره من الكوفيين أنّ العرب تصرف كلّ مالا ينصرف إلاّ (أفعل التفضيل) [5]، وقَدْ ذكر هذا القَوْل في معرض حديثه عَن صرف كلمة (سلاسل) في قوله

---

(1) سورة الإنسان، الآيتان 15-16.

(2) ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، ج2،ص 325.

(3) سورة هود، الآية 68.

(4) ابن خالويه: الحجّة في القراءات السّبع، ص 358-359.

(5) أبو جعفر النحّاس: إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ج2، ص 83.

تعالى: ﴿ **إنّا أعْتَدنا للكافرين سَلاسلاْ وأغلالاً وسعيرا**﴾[1]، فقد " قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي (سلاسلاً) منوّنة، وروى حَفْص عن عاصم أنّه لا يُنوِّن إذا وصل ويقف بالألف"[2]. وقَدْ مُنعت هذه الكلمة من الصرف لأنها جمع لا نظير له في الواحد، وهو على وزن منتهى الجموع، فثَقُل فَمُنع من الصرف.

واختُلف في صرف (سبأ) أو مَنْعها في قوله تعالى: ﴿ **وجئْتُكَ من سَبأ بنَبأٍ يقين**﴾[3] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (مِنْ سبأً) غير مُجراة- غير منوّنَة – وقرأ الباقون:

(من سَبأٍ) منوّنة مصروفة[4]، ومَنْ منعها رأى فيها العلميّة والعجمة.

" وزعم قَوْم أنّ صرف مالا ينصرف مُطلقاً أي في الاختيار لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش قال: وكأن هذه لغة الشعراء، لأنّهم قد اضطروا إليه في الشِّعر، فجرت ألسنتهم على ذلك الكلام"[5]؛ والبصريون لا يُجيزون صرف مالا ينصرف إلا في ضرورة الشِّعر خلافاً لمن يرى أنّ " كثيراً من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره.. وعلى هذه اللّغة قُرئ (قواريراً، قواريراً من فضة) بتنوينها جميعاً" [6]؛ ويُنقل عن صاحب الإتحاف أنّ لهجة بني أسد الصرفُ مطلقاً[7]، ويرى بعضهم أنّها لبني تميم، وبها قرأ أبو حيوة قوله تعالى: ﴿ **ولَقَدْ جِئْتُمُونا فُرادى**﴾[8] قرأها: (فُراداً) بالتنوين[9] على لغة التّميميين .

يتّضح لنا مما تقدّم أنّ ما جاء في قضيّة الممنوع من الصرف واختلاف النحويين في جوازه ومنعه والتنقيب عن علله إنّما وصل إلينا عن طريق اختلاف اللّهجات العربيّة، فتميم وأسد من القبائل البدويّة لم تُفرّق لهجاتها بين الصرف ومنعه، ويُعتّقد أن هذهِ

---

(1) سورة الإنسان: الآية 4.

(2) ابن مجاهد: السّبعة في القراءات، ص 663.

(3) سور النّمل: الآية 22.

(4) ابن مُجاهد: السبعة في القراءات، ص 480.

(5) السيوطي: همع الهوامع، ج1،ص 120.

(6) وهو قول أبي القاسم الزجاجيّ في أماليه. انظر: كتاب الحجّة في القراءات السّبع، ص 359.

(7) عبد الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنيّة، ص 192.

(8) سورة الأنعام: الآية 64.

(9) إعراب القرآن للنحّاس، ج2، ص 83.

اللهجات كانت تُمثل طَوْراً سابقاً من أطوار العربيّة، لأنّ التفريق مُتأخر عن عدمه[1]؛ وانعكس ذلك واضحاً باختلاف القراءات القُرآنيّة في الممنوع من الصرف.

ولعلّ هذه القضيّة تعكس الأثر الكبير للقراءات القرآنيّة على الدرس النّحوي من جهة، وتأثرها به من جهةٍ ثانية.

-إعراب (أيّ) أَو بناؤها:

وذلك في قَوْله تعالى: **﴿ثُمّ لَنَنْزِعنّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُم أشدُّ عَلَى الرَّحْمَن عِتِيّاً﴾**[2] فقد قرأها هارون القارئ[3]، ومُعاذ الهرّاء أستاذ الفراء، وطلحة بن مصرف[4]: **(أيَّهم)** بالنّصب، خلافاً لعامّة القُراء الّذين اجتمعوا على رفع (أيُّهم).

إذ اختلف النّحاة في علّة ضمّها ، فعّدها الخليل بن أحمد ضمّة إعراب، وهي مرفوعة على الحكاية، وقَدْ جعلها استفهاماً، والمعنى عنده: ثمّ لننزعنّ من كُلّ شيعةٍ الّذي يُقال من أجل عتوّه: " أيُّهم أشدّ على الرحمن عتِيّا".

يقول الخليل: إنّ أيُّهم إنّما وقع في اضرب أيُّهم أفضل على أنّه حكاية، كأنّه قال: اضرب الذي يُقال له أيُّهم أفضلُ، وشبّهه بقَوْل الأخطل:

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرومُ

والشّاهد في ذلك: رَفْع (حَرَجٌ) و (مَحْرومُ) ، ووجه الرفع عند الخليل أنْ يُحمل على الحكاية بتقدير: فأبيت كالّذي يُقال له لا حَرَجٌ ولا مَحْرومُ[5].

---

(1) عبده الراجحي: اللهجات العربيّة في القراءات القُرآنيّة، ص 192.

(2)سورة مريم: الآية 69.

(3)هو هارون بن موسى القارئ النحويّ، صاحب القرآن والعربيّة، كان يهوديّاً فأسلم، وروى له البخاري ومسلم، (ت 170هـ).

(4) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 86.

(5)انظر: الكتاب، ج2، ص399-400.

وذهب يونس إلى أنّ (لننزعنّ) بمنزلة الأفعال الّتي تعلّق وتلغى ، فرفع (أيُّهم) بالابتداء؛ وهي عنده بمنزلة قولك: أشهد إنّك لَرَسولُ اللّه.

جعل سيبويه قَوْل الخليل بعيداً، إذْ هو يجوز في شِعْرٍ أو اضطّرار، وكذا لَمْ يُجوّز قَوْل يونس[1]؛ والوَجْه عن سيبويه : أنّ (أيُّهم) مبنيٌّ على الضمّ لأنّها بمعنى الذي وقد حذف العائد، أمّا إذا ذكر العائد فهي معربة[2].

واختار أبو إسحاق الزّجاج قَوْل الخليل في رفع (أيّ) على الحكاية، وردّ قَوْل سيبويه في بنائها على الضمّ إذْ قال: وقد علمنا سيبويه أنّه أعرب (أيّاً) وهي منفردة لأنّها تضاف ، فكيف يبنيها وهي مُضافة؟؛ وقال النحّاس في ذلك أيْضاً : " وما علمتُ أنّ أحداً من النّحويين إلاّ وقَدْ خطّأ سيبويه في هذا؛"[3] وحُكِيَ عن أبي عمر الجرميّ أنّه قال: " خرجتُ من الخندق فلم أسمع أحداً يقول: ضربْتُ أيُّهم أفضلُ،"[4] فهو يزعم أنّه ما سَمِعَ (أيُّهم) بالضمّ، أي : كلّهم ينصبون خلافاً لسيبويه؛ وقد حُكي عن المبرد قَوْله : إنّها مرفوعة على الابتداء[5].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبالرغم من هذه الأقوال الّتي خالفت سيبويه أو خطّأته من علماء البَصرة، فقد جعل الأنباريّ قَوْل سيبويه مذهب البصريّين في بناء (أيّ) معتمداً على القياس، فهي مبنيّة " كما بُنيت (مَنْ) و (ما) لذلك في كلّ حال إلا أنّهم أعربوها حَمْلاً على نظيرها– وهو (بَعْض) وعلى نقيضها وهو (كل) وذلك على خلال القياس، فلمّا دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردَّتْ إلى أصلها من البناء على مُقتضى القياس"[6].

والأنباريّ على عادته في المُبالغة واستخدام المنطق وعلله في الاحتجاج للبصريّين ، شذّذ القراءة بالنّصب ، لأنها على "لغة شاذّة لبعض العرب"[7].

---

(1) المصدر نفسه، ج2، ص 401.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص 400. والإنصاف، ج2، ص 710.

(3) النحاس: إعراب القرآن، ج2، ص 323.

(4) الأنباري:الإنصاف، ج2، ص 715.

(5)النحاس: إعراب القرآن: ج2، ص 324، والإنصاف، ج2، ص 712.

(6) الأنباري: الإنصاف: ج2، ص 712–713.

(7) المصدر نفسه، ج2، ص 714.

أما الكسائي من الكوفيين فقد عَدّ ضمّتها ضمّة إعراب على الابتداء قائلاً: لننزعنّ واقعة على المعنى كما تقول: لبست من الثياب.. ولَمْ يقع على أيّهم فينصبها؛ وحكى الفَرّاء معنى لَننزِعَنّ: (لَنُنادِيَنّ)، فلم يعمل لأنّه بمعنى النّداء[1]؛ وهو قريب من رأي الكسائيّ في تعليل ضمّ (أيّ) ، وهما كذلك قريبان من تعليل الخليل ويونس والمبرد، والجميع علّلوها إعراباً على الابتداء[2].

أمّا نَصب (أيّ) ، فقد رواه سيبويه عن هارون أنّ ناساً من الكوفيّين يقرؤونها: (أيَّهم أشدّ) ، وقال: وهي لغة جيّدة[3].

واللافت للنّظر أننا لا نجد في هذهِ المسألة خلافاً كبيراً بين البصريين والكوفيّين، يَرقى إلى ما عَدّه ابن الأنباريّ مسألةً خلافيّة احتدم فيها الجدل .

لا شك أن القراءات القرآنيّة – مُتواترها وشاذّها– قد أغنت الدّرس النّحوي غنىً واضحاً، ولكنّها في الوقت نفسه فتحت الباب على مصراعيه أمام النّحويين– ولا سيّما المتأخرون منهم– "للتّسابق والتّنافس في التّعليل والتأويل على درجات متفاوتة من قوّة العارضة، وتمكُّن الحجّة، وغلبة المنطق في الإقناع، وذلك بمعزل عن طبيعة اللّغة، وما يمكن أن تتيحه من فرص الخيار للمتكلِّم"[4]؛ فالقراءات القرآنيّة تمثل واقعاً لهجيا مُستخدماً، لكنّه خَرَجَ في استعماله عن قواعد النحاة الموضوعة مُسْبَقاً في كثيرٍ من الأحيان، واحتدم الجَدَل فيها بين النُّحاة أنفسهم، وبين النُّحاة والمفسِّرين، كلٌّ بِحَسْب مدرسته، ومنهجه، ورؤيته، وانتمائه، على نحو ما رأينا.

وممّا لا شكَ فيه كذلك أنّ المنهج المعياريّ قَدْ جَنَى على كثير من قراءات القُرآن، وذلك بإخضاعها للمنطق والقياس، وإغفال الجوانب اللهجيّة فيها، فالقراءة القُرآنيّة حين تأتي مخالفةً لما جرى عليه النّحويون من قواعد، إنْ أفلحوا في ربطها بالتأويل والفلسفة فبها ونِعْمت، وإلاّ فإنّهم يَرمونها بالضعف أو الرداءة أو اللّحْن؛ ووجَدْنا أنّ من النّحويين مَنْ رفض بعض القراءات القرآنية، ووجّهها توجيهات بعيدة لا علاقة لها بطبيعة اللّغة كي تدخل ضمن القاعدة النحوية، وقَدْ تبيّن لنا خطؤهم في هذا الأمر، إذْ كان الأَولى بهم أن

---

(1) إعراب القرآن، ج2،ص343.

(2) النحويون والقراءات القرآنيّة، ص 145.

(3) الكتاب،ج2،ص 399.

(4) عفيف دمشقية: أثر القراءات القرآنيّة في تطوُّر الدّرس النّحويّ، ص 193.

يجعلوا قواعدهم تتساوق والقراءات القُرآنيّة ، لا أن يلووا أعناق القراءات حتّى تتماشى وقواعدهم؛ " وأعجب شيء فيهم أنّهم إذا سمعوا بَيْت شعر لا يعرفون قائلهُ قَدْ خرج عن قواعد العربيّة، التمسُوا لَهُ أحسن المخارج، واعتذروا عنه بأشدّ العُذر، وإذا رأوا قراءةً منقولةً من طريق صحيح قَدْ اعتنى بها الأئمّة، إلاّ أنّها قليلة النظير ، رموها عَنْ قوس، وطعنوا فيها، وكان حقُّهم أن يقبلوها ويُبيّنوا مخرجها"[1].

وقَدْ نعى ابن الجزريّ على هؤلاء النّفر من النّحاة ، الّذين أخضعوا قراءات القُرآن إلى قواعدهم ومقاييسهم ، فقبلوا ما قبلوا منها، وردُّوا ما خالف ذلك بأنّهم قَوْم " جمدوا على ما عملوا من القياسات، وظنُّوا أنّهم أحاطُوا بجميع لغات العرب، أفصحها وفصيحها، حتّى لو قِيْل لأحدهم شيء من القُرآن على غَيْر النّحو الّذي أنزله الله، يُوافق قياساً ظاهراً عنده، لم يقرأ بذلك أحد، لَقَطَع له بالصحّة؛ كما أنّه لو سُئل عن قراءة مُتواترة لا يعرفُ لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها .. فهم يجعلون ما عرفوه من القياس أصلاً، والقرآن العظيم فرعاً، حاشى العلماء المُقتدى بهم من أئمّة اللّغة والإعراب"[2].

ولو أنّ النّحاة أرجعوا هذه القراءات إلى أصلها في اللّهجات العربيّة، وربطوها بالبيئة الّتي تنتمي إليها، بدويّة أو حضريّة، لكان ذلك أنسب للمقام، وأدعى للاطمئنان في النَّفس، وأقرب إلى البرهنة اللّغويّة المَوْضوعيّة.

" فاللّجوء إلى قانون القياس في التّعليل غَيْر سديد، إذ إنّ الظّواهر اللّغويّة غَيْر مطّردة، وفي كُلّ مجال نجد عناصر تخالف العناصر الكثيرة الشائعة، وهذا لا يُضير اللّغة ولا ينال منها، ولا يقتضي تأويلها بما يُدخلها تحت الشّائع الكثير، لأنّ لها طبيعتها المميّزة التي تجعلها ذات طابع استقلاليّ خاصّ"[3].

وبهذا يندفع التهجُّم على القراءات القُرآنيّة، وتثبت صحّتها ، فإذا ثبت نَقْلَها عن النّبي– صلى الله عليه وسلّم – وصحابته والتّابعين ، فإنّ ذلك – وَحْدَهُ – يكفي في إثباتها،

---

(1) أبو جعفر الرعيني: تحفة الأقران فيما قرئ بالتّثليث من حروف القُرآن، تحقيق علي حسين البوّاب، دار المنارة للنّشر والتّوزيع، جدّة، ط1، 1987م، ص 175.

(2) منجد المقرئين، ص 64–65.

(3) عبد الغفّار حامد هلال: اللهجات العربيّة نشأةً وتطوراً، دار الفِكْر العربيّ، القاهرة، 1998م،ص 444.

وصحّة الأخذ بها، لا سيّما وأنّها ترجع إلى اللهجات العربيّة، إذْ إنّ القارئين بهـا عـربٌ يُحتجّ بكلامهم، فلا يجوز ردُّها[1].

يقول ابن خالويه في القراءات السّبع: " فإنّي تدبّرتُ قراءة الأئمّة السّبعة مِنْ أهـل الأمصار الخمسة المعروفين بصحّة النّقلِ، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأديـة الروايـة واللّفظ، فرأيتُ كُلاً منهُم قَدْ ذهب في إعراب ما انفرد به من حَرفه مَذْهباً من العربيّـة لا يُدفع، وقَصد من القياس وَجهاً لا يُمنع، فوافق اللّفظ والحكاية طريق النّقل والرواية، غيـر مؤثر للاختيار على واجب الآثار"[2]، أي: روايات القراءات القُرآنيّة.

ومَهْما يكن من أَمْر ، فإنّ القراءات القُرآنيّة تُعَدُّ مَـصدراً مُهمّـاً مـن مـصادر الاستشهاد، وذلك لأنّ خصائص العربيّة تتجلّى فيها، وما مـن وَجـه مـن وجـوه هـذهِ القراءات– مُتواترها وشاذّها– أو أسلوب من أساليب تراكيبها النّحويّة والإعرابيّة، إلاّ لـه سبب يرتكز عليه من لغة العرب، مَنْسوباً أو غير منسوب.

وقَدْ كانت القراءات القرآنيّة، وما فيها من خصائص عربيّة، حافزاً للعلماء علـى البَحْث عن الأسباب اللّغوية والنّحويّة والإعرابيّة، فبحثوا في كلام العرب عمّا يُؤيّد هـذه القراءات[3]؛ وبدا واضحاً لنا من خلال الأمثلة التي عرضناها، أنّ القراءات القرآنيّة كانت إحدى الروافد المهمّة الّتي أَوجدت ظاهرة التعدُّد في الأوجه الإعرابيّة، فقد كان كلّ وجـه من أوجه القراءة يتخرّج على نَحْوٍ معيّن يُغني هذا المجال، لا سيّما أن تلكـم القـراءات كانت تستند إلى لهجات العرب المختلفة ، وتمثّلها وتتمثلها.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) الحجّة في القراءات السّبع، ص 62.

(3) عبد الحميد حسن: القواعد النّحويّة، مادّتها وطريقتها ، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1952م، ص 167.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفَصْل الرّابع

أَثَرُ التَّعدُّد اللّهجيّ في بناء القاعدة النّحويّة: سَلْباً وإيجاباً. " نَقْدٌ ودراسة"

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المَبْحث الأوّل: الأثر السّلبيّ.

المَبْحث الثّاني: الأثر الإيجابيّ

المَبْحث الأوّل

- الأثر السّلبيّ:

تعدُّد الأوجه الإعرابيّة ظاهرة معروفة في النّحو العربيّ، تضافرت على نشأتها عوامل عدّة، أهمُّها اللّهجات العربيّة القديمة الّتي كانت – على تنوُّعها واختلافها- تَرفد بناء الفُصحى؛ فَضلاً عن مُقتضيات التُّطور التّاريخيّ للّغة ومَوْقف النّحويين منه.

ومن المعروف أنّ اللّغة الفُصحى قَد اتّصلت باللهجات القديمة وتفاعلت معها على مر العصور والأزمان، مؤثّرة ومتأثرة، واستَوْعبت الكثير من صفاتها حتّى أصبحت الفُصحى مزيجاً من الخصائص اللهجيّة؛ وقَدْ ساعد ذلك على ثرائها[1] في مختلف المستويات: الصوتيّة والصرفيّة والتّركيبيّة والدلاليّة، ويُهمّنا في هذه الدّراسة ما يتّصل بالجملة العربيّة ، إذ وُجد لتركيبها أكثر من صورة في الظّاهرة النحويّة الواحدة، وظلّت هذه الصور المتعدّدة تتعايش في سلام ووئام[2]، إلى أنْ جاء عَصر التّدوين، وأخذ علماء اللّغة والنُّحاة يضعون قواعدهم، ويُحاولون فَرضها، فإذا وجدوا مثالاً مُخالفاً أخضعوه لتأويلاتهم النّحويّة ، وإلاّ حكموا عليه بالشّذوذ غَيْر آبهين بما يُمكن أن يحدث لتركيب الجملة العربيّة من تطوّر تاريخيّ في تلك الفترة الزمنيّة الطّويلة التي أطلقوا عليها عصور الاحتجاج اللّغويّ[3].

لَمْ يُفرق النّحويون القُدماء أثناء جَمْعهم للمادة اللّغوية المنتقاة، ووَضع القواعد على أساسها بين مستويات الأداء اللّغوي لكل من الفصحى واللهجات ، فنراهم قَدْ " أقحموا اللهجات العربيّة بصفاتها وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنّها صور مختلفة من اللّغة المشتركة"[4]، فظهرت هذه الظّلال اللهجيّة لتزرع بذور الخلاف بين النّحويّين، " مما خَلَقَ مشاكل معقّدة أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، ومحاولة التوفيق بَيْنَ

---

(1) التهامي الراجي الهاشمي: بعض مظاهر التطوُّر اللّغوي، معهد الدراسات والبحوث المغربيّة ، الرباط، 1978م، ص 34-35.

(2) عبد الصبور شاهين: في علم اللّغة العام، مؤسسة الرسالة، القاهرة، 1980م، ص 234.

(3) إبراهيم يوسف السيِّد: اللهجات القديمة وبناء الجملة في الفُصحى، 35-36.

(4) أحمد مُختار عمر: البحث اللّغوي عند العرب، ص 134.

المذاهب والشّواهد المتناقضة، والإكثار من الأُمور الجائزة، وكَثْرة التّقسيمات والتّفريعات، والإسراف في وَضع الشّروط"[1].

وممّا يُذكر في هذا السّياق أنّ كلتا المدرستَيْن الكبيرتَيْن في تاريخ النّحو العربيّ قَد افترقت من حيث منهج كُلّ منها في السّماع والقياس، ولعلّ تسامح الكوفيين في " كثير من الشّواهد الّتي رُبّما سبِقَت إليهم من بقايا لهجة قديمة، أو من مستوى غَيْر مستوى اللّغة النّموذجيّة، وتجويزهم في الظّاهرة اللّغوية الواحدة غَيْر وَجه أحياناً، من شأنهما الإيقاع في الاضطّراب والفَوْضى، والانحراف عَن الهدف المنشود في رسم ضوابط اللّغة"[2]؛ في الوقت الذي كان فيه البصريُّون يتشدّدون في قياسهم ويرفضون كثيراً من الظّواهر النحويّة، التي تخرج عن معاييرهم دُوْن مراعاة لنواميس التّطور اللّغوي.

وقَدْ سعى كُلّ من الفريقَيْن إلى إثبات حُجتّه وصحّة آرائه، حاشداً في سبيل ذلك الشّواهد من القرآن الكريم وقراءاته المختلفة وكلام العرب منظومه ومنثورة، ولَيْس هذا فحَسْب، وإنما راحُوا يُعملون عقولهم، ويأتون بأدلّة فلسفيّة ومنطقيّة لإثبات أقوالهم وتوجيهها الوجه الذي يريدون، وبهذه التّوجيهات والتّخريجات تزاحمت مسائل النّحو، ففي المسألة قَوْلان ، لا بل أقوال، وفي كُلّ مشكلة رأيان، لا بل آراء، واهتزّت القواعد من هذا الاضطّراب الّذي تورط فيه مُتقّدمو النّحاة، وسار على دربهم في هذا المضمار النّحاة المتأخرون[3].

فَقَد كان لاشتغال النّحويين بالفلسفة والمنطق الأرسطيّ أثر جليّ في الدّرس النّحوي، إذْ وظّف النحاة معارفهم الفلسفيّة في دراساتهم النّحويّة لكثير من القضايا والمسائل اللهجيّة بحثاً عن اطراد القاعدة وانسجام النحو، مما أدّى إلى وجود قواعد نحويّة مثيرة للجدل ليس وراءها طائل، بل إنّها قد تَصرف الأذهان عَن تذوّق التراكيب،

---

(1) البحث اللغوي عند العرب، ص 134.

(2) عفيف دمشقيّة: خطى متعثّرة على طريق تجديد النّحو العربيّ (الأخفش – الكوفيون) ، دار العلم للملايين، بيروت،ط1، 1980م، ص 198–199.

(3) عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، 1965م، ص 112.

وتعرُّف أسرار اللّغة على وَجْه سليم، وتمثّل ذلك بجلاء في موضوع العِلّة النّحويّة، والخلاف في التأويل الإعرابيّ، وكذلك الانشغال بالعوامل النّحْويّة[1].

وقَدْ بدا ذلك واضحاً في معالجتنا لمظاهر التّقعيد اللهجيّ عند النحاة، وكيفيّة معالجتهم للقراءات القرآنيّة الّتي يَعْضُدُها التّعدُّد اللهجيّ؛ إذ كثر الخلاف بَيْن النحويين حَوْلها تبْعاً لاختلاف طرائق نظرهم، وتحليلهم، واجتهادهم في البَحْث عن " العامل"، تلك الفكرة الفلسفيّة الّتي سيطرت على عقولهم، ودفعتهم إلى التأويل والافتراض والتّقدير.

وثمّة حادثة للفراء تقطع بأنّ ما يفسّره النحاة غالباً على أنه عامل نحويّ ليس إلاّ نطقاً لهجيّاً ، يقول: " أنشدني أبو الجراح:

يا صاحِ بَلِّغ ذَوي الزّوجات كُلِّهم أنْ لَيْسَ وَصلٌ إذا انحلّتْ عُرى الذّنب

جميع الحقوق محفوظة
إيداع الرسائل الجامعية

بخفض كُلِّهم ، فقلتُ له: هلاّ قُلْتَ: كُلَّهم ، بالنّصب؟ فقال: هو خير ممّا قلته أنا، ثمّ استنشدته فأنشدنيه بالخفض[2].

وواضحٌ من هذه الحادثة أنّ هذا الأعرابيّ إنّما ينشد وفْقاً لعادته اللهجيّة في اعتبار المجاورة، وإنْ كان في اللّغة الفُصحى ما يَفْضُل ذلك"[3].

إنّ اصطباغ النّحو العربيّ بالصبغة الفلسفيّة قَدْ جنى عليه في كثير من الأحيان، وجعل مسائله مثاراً للجدل والنّقاش، والأخذ والردّ، وإعمال العَقْل، وإظهار قوّة العارضة العلميّة لا سيّما عند النحاة المتأخرين الذين أُولِعوا بفلسفة العامل، وعنوا بإثبات هذا الحَشْد الكبير من الآراء في مؤلفاتهم؛ وإنْ لم تكن هذهِ الظّاهرة مفقودة في مراحل النّحو الأولى عند سيبويه، وغَيْره من المتقدِّمين ، ولكنّها لَمْ تكن بالكثرة والتوسُّع اللّذيْن لمسناهما في مؤلّفات اللاحقين؛ ولعلّ ذلك مردّه التّرف الفِكْريّ الذي ساد في المراحل المتأخرة، وذلك بسبب اكتمال بنيان النّحو وتطوّره ، إذْ لم يجد المتأخرون ما يُضيفونَهُ إلى هذا العِلْم إلاّ في جوانب جزئيّة قليلة[4]؛ وكأنّ لسان حالهم يقول: " ما ترك الأوّل للآخر شيئاً"، وكأنّ

---

(1) عبد الحميد حسن: القواعد النحويّة، مادتها وطريقتها، ص 238–239.

(2)همع الهوامع، ج4.

(3)علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص 176.

(4) محمود الدراويش: دراسات في النحو العربي (نحاة ومؤلفات)، المكتبة الوطنية، عمان، 1993م، ط2 260م.

إمامهم في هذا الأمر قَوْل أبي عثمان المازني: " وإذا قال العالِمُ قَـوْلاً مُتقـدِّماً، فللمـتعلِّم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إنْ وجد إلى ذلك سبيلا"[1].

وقَدْ ساعد على ذلك ثراء العربيّة، وغزارة مادّتها، وتنوّع لهجاتها، ومَيْلهـا إلـى الافتنان في التّعبير، وصَوْغ العبارات على أساليب مختلفة، ممّا جعل النّحاة يُسايرون ذلك، ويُوجّهون العبارات توجيهات مختلفة تحتمل كثيراً من أَوجه التأويل والتّخـريج، ولهـذا كَثُرت الآراء ، واحتدم الجدل، وغصت به المؤلّفات النّحويّة[2]، وكان لانـشغال النحـاة بأَوجه الخلاف التي لا طائل تحتها أثر في إثقال النّحو على المتعلمين.

وممّا يجدر ذِكْرُهُ أنّ عِلْم النّحو العربيّ بخاصة قَدْ اشتغل فيه كثير مـن أصـحاب العلوم الأُخرى، كالمُفسِّرين والمُحدِّثين والقُراء والفقهاء وغيرهم، لمّا تبيّن أنّ هـذا العِلْـم ضروريّ ولازمٌ لأصحاب تلك العلوم " لأنّه لا يُوْصل إلى معرفة كتـاب اللّـه تعـالى، ومعرفة حديث رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– وصحابته والتّابعين وأئمّة الهدى مـن أُمّته، إلاّ بحفظ لغات العرب وأنحائها، والأُنْس بإطنابها وإيجائها، وإبلاغهـا وإيجازهـا، وتوسّعها ومجازها"[3]، ولم يكن خَافياً افتراق هؤلاء العلماء فـي مناهجهم مـع مـنهج النّحويين على نَحْو ما رأيْنا؛ فأصبح النّحو العربيّ بذلك مَيْداناً واسعاً لحَـشْد هائـل مـن الآراء المتعارضة والمتناقضة في المسألة الواحدة من مسائله ، وكذلك أثّر هذا الأمر فـي هذهِ الضّخامة التي انتهى إليها عِلْم النّحو، والتّشعيب الكبير فيما ازدحم فيـه مـن آراء ، حتّى غدا من أكثر علوم العربيّة تشعُّباً واتّساعاً ، وأصبحت قواعده محاطةً بجـدار مـن الخلاف المتشعّب[4]، وافتقرنا إلى وجود الكلمة الحاسمة في مسائل النحو.

ولا شك في أن القراءات القرآنيّة– متواترها وشاذّها– قَدْ أغنت هذا المجـال، إذ اعتمد النّحويون على التأويل والتخريج في تناولها حتّى يلتزموا بالقواعد النحويّـة الّتـي وضعوها فكان ذلك مدعاة إلى مزيد من التشعيب في قضايا النحو العربـي؛ وقـد جنـى

---

(1) ابن جني: الخصائص، ج1، ص 191.

(2) القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، ص 219.

(3)أبو طاهر التميميّ: المسلسل في غريب لغة القرآن، تحقيق محمد عبد الجواد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 32–33.

(4)القواعد النّحوية، مادتها وطريقتها، ص 221.

المنهج المعياريّ على كثير من قراءات القرآن الكريم، وذلك بإخضاعها للمنطق والقياس وإغفال الجوانب اللّهجيّة فيها.

ومن الأُمور الّتي أدّت إلى الافتقار للكلمة الحاسمة في النّحو، أنّ القدماء أنفسهم كان يتجاذبهم في معيار الصواب" ما يُشبه النّقيضيْن ، مِنِ تشدُّد وتساهل: فمقياس الصواب عند المتشدّدين هو الأفصح، وما عداه لَحْن ، وعند المتساهلين: كُلّ ما تكلمّت به العَرب وما قِيْس على كلام العرب فهو صواب"[1].

" وإذا كان منهج المتشدّدين يُفضي إلى تضييق وعُسْر لا تُطيقه العربيّة في نواميسها العامّة وظروفها الخاصة، فإنّ منهج المتساهلين يُفضي بالعربيّة إلى انسياحٍ لا ينضبط؛ فالمتشدّدون يريدون جَمْع الناس على قواعد "أكثر اطّراداً وأضبط استعمالاً"، وفي ذلك يروي الجواليقي عن الفراء قَوْله: واعلم أنّ كثيراً ممّا نهيتُك عن الكلام به من شاذّ اللّغات ومُستكْره الكلام، لو توسّعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول: رأيت رجلان.

أمّا أصحاب التّوسعة فيؤنسهم إلى مذهبهم ما روى الفَراء أنّ الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب لَيْس أحدٌ يَلْحَن إلاّ القليل؛ وقال الأخفش[*]: أنحى النّاس مَن لَم يُلَحِّن أحداً؛ وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلّم"[2].

ولعلّ الخليل بن أحمد كان أوّل مَنْ فتح في النّحو باب وفرة الاحتمالات وتعدُّد وجوه الإعراب، إذْ لم يكن يكتفي بالوَجه الواحد من أوجه الإعراب، بل كان يعرض في المثال الواحد الأوجه المحتملة كلّها[3]، كما كان يُكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظْهرها، وهو في ذلك يُحلّل الكلام تحليلاً يُعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتّفسير [4].

وإذا كان هؤلاء العلماء قَدْ فتحوا الباب على مِصراعيه أمام القائلين بالتوسُّع في اللّغة، فإنّ هذهِ الظّاهرة– ظاهرة تعدّد الأوجه الإعرابيّة– قَدْ لاقَتْ هوىً في نفوس النّحاة

---

(1) نهاد الموسى: اللّغة العربيّة وأبناؤها، ص 78. وانظر عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية، القاهرة، 1956م، ص 47.

(*) أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالأخفش الأكبر (ت 177هـ).

(2) اللغة العربية وأبناؤها، ص 78–79.

(3) جعفر عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربيّ، ص 130.

(4) شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، ط8، 1968م، ص 45.

اللاّحقين، فهي تُظهر قدراتهم على التّحليل والنّفاذ إلى آراء جديدة، وتدلُّ على اتّساع معارفهم وقدرتهم العلميّة؛ فالنّحويّ البارع الحاذق هو مَنْ يستطيع إيجاد مَنْفذ مناسب، وتخريج مقبول لكلّ ما يسمعه، ولا يقف أمامه عاجزاً مكتوف اليَدَيْن ، ولَيْس أمامه إلاّ أن يرميه باللّحن، فهذا دليل عجز وقصور فيه.

يقول ابن جنّي: " وعامّة ما يجوز فيه وَجْهان أو أَوْجه، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوّزاً فيه، ولا يمنعك قوّة القويّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإنّ العرب تفعل ذلك، تأنيساً لك بإجازة الوَجْه الأضعف، لتصحّ به طريقُك، ويرحُب به خناقك إذا لَمْ تجد وَجهاً غيره"[1]؛ ويقول أيْضاً: " وكَيْف تصرفت الحال فالنّاطق على قياس لغة من لُغات العرب مُصيب غير مخطئ، وإنْ كان غير ما جاء بِهِ خيراً منهُ"[2].

وقَدْ أُسيء استخدام ذلك من قِبَل المتأخرين من النُّحاة ، إذْ وَجَدُوا لأنفسهم أرضاً خصبة "يستخدمون فيها براعتهم الذهنيّة الفائقة، ويُعملون فيها عقولهم فيما يُمكن أن نُسّميه فلسفة النّحو ، لا في النّحو نفسه"[3]؛ فجاء تُراثنا النّحوي مُحَمّلاً بعبء ثقيل من أفكار غريبة عن الدّراسة اللّغوية الصّافية، وممتلئاً بدقائق الفروع والمجادلات التي هي أثر من آثار إعمال الذّهن وإجهاده ، وظهر إحساس عام لدى النّاطقين بالعربيّة بشدّة وطأة القواعد عليهم والنّفور منها في كثير من الأحيان[4].

وثمّة فريق من الباحثين يرى أنّ هذهِ الظاهرة ناتجةٌ عن طبيعة اللّغة، ولا يد للنحاة فيها، لأنهم حين أرادوا وَضع القواعد، وجدوا أمامهم أكثر من احتمال للوَضع النّحويّ الواحد في كثير من الأحيان، فحاولوا تسويغ ذلك بالقياس إلى ما وضعوا من قواعد تنتظم أكثر الحالات شيوعاً في اللّغة[5].

لاشكّ في أنّ هذا الرأي فيه قَدْر كبير من الحقيقة والصواب، فاللّغة العربيّة ثريّة بلهجاتها المتعدّدة، لكنّ ذلك لا يَنْفي أن النحاة قد بالغوا في إخضاع هذهِ اللّغة للقياس والعقل والمنطق، وأسهموا بشكل كبير في إيجاد ظاهرة التعدّد في وجوه العربيّة.

---

(1) الخصائص: ج3، ص 60.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص 12.

(3) محمّد عيد: في اللّغة ودراستها، عالم الكتب، القاهرة، 1974م، ص 199-200.

(4) المرجع نفسه. ولمزيد من التفصيل انظر ص 200 وما بعدها.

(5) فؤاد حنّا ترزي: في أُصول اللّغة والنّحو ، مكتبة لبنان، بيروت، ص 191.

ومهما يكن من أمر، فقد أدّى وجود هذه الظّاهرة إلى شيوع عبارات وألفاظ استعملها النّحاة في التّمهيد لِسرد الأوجه المحتملة في مسائل النّحو، واشتُهرت لديهم عبارات من مثل: " فيها مذهبان" أو " مذاهب" و "فيها قوْلان" و " فيها قَوَلان" بتحريك الواو، ممّا يُشير إلى اضطّراب القَوْل في المسألة الواحدة على غَيْر وجهة بيّنة واحدة ثابتة[1]؛ حتّى إنّ " الباحث لَيَسْتطيع أن يرى الرأي فيقول وهو آمن : إنّ هناك رأياً آخر يُناقضه، من غَيْر أن يُكلف نَفْسه مشقّة الاطّلاع، والجَري وراء هذا النّقيض، ذلك أنّه يعلم مِنْ طول ممارسته النّحو، والنّظر في قواعده، أنّ الواحدة منها لا تخلو من رأيَيْن ، أو آراء متعارضة؛ حتّى أوليّاته، وما يجري من مسائله مجرى البداهة العلميّة"[2].

وتكاد تكون ظاهرة التعدُّد في الأوجه الإعرابيّة شاملةً لأبواب النّحو كافّة، فقلّما نجد باباً من أبواب النّحو العربي دون أن نلمس فيه بشكل أو بآخر أثر اللّهجات العربية[3].

فضلاً عن القراءات القُرآنيّة، وما دار حَوْلها مِنْ جَدَلٍ وخلاف بلغ في كثير من الأحيان حَدّ التناقُض، وقَدْ ترتّب على ذلك كُلّه حدوث الفَوْضى والبلبلة والاضطراب الّذي ساد النّحو العربيّ نتيجةً لتعدُّد الأقوال في تلك القضايا والمسائل، فضجر المتعلّمون من تعب التّحصيل، ومشقّة الاستيعاب[4]، وكان ذلك سبباً من أسباب اتّهام النّحو العربيّ بالصّعوبة.

يتّضح لنا ممّا تقدّم أنّ الأثر السّلبيّ لتعدُّد اللّهجات العربيّة في النّحو من الناحية التعليميّة ، يتمثّل في النقاط التالية:

أوّلاً: الافتقار إلى الكلمة الحاسمة في مسائل النّحو بصورةٍ عامّة.

ثانيا: اصطراع الآراء حَوْل فلسفة العامل وتوظيفها في المسائل اللهجيّة للوصول إلى قواعد نَحْويّة مطّردة.

ثالثا: شيوع عبارات تدلُّ على تعدّد الأوجه الإعرابيّة: (فيها قَوَلان) .

---

(1) نهاد الموسى: " فيها قَوْلان أو أضواء على مسألة التعدّد في وجوه العربيّة" ، مجلة أفكار ، عمان، العدد 28، 1975م، ص 38.

(2) عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص 72.

(3) علي أبو المكارم: تقويم الفِكْر النّحويّ، ص 174.

(4) عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ص73.

رابعـــا: فَوْضى الآراء الإعرابيّة في معظم أبواب النّحو، وما يُمكن أن ينتج عَنْ ذلك مـــن صعوبة في تعلُّم قواعد النّحو العربي وتعليمه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المَبْحث الثّاني

- الأثر الإيجابيّ:

تُعَدُّ اللّهجات العربيّة القديمة من المصادر الغنيّة والمفيدة للبحث في تاريخ اللّغة العربيّة، وقد " أدرك المحدثون أهميّة اللّهجات في ميدان الدرس اللّغويّ، وفائدتها في فَهْم طبيعة الفُصحى، فأقبلوا على دراستها لمعرفة خصائصها المُشْتركة، انطلاقاً من اعتقادهم بأنّ دراسة اللهجات العربيّة تُساعد على تقريب المسافة فيما بينهما"[1]، فهي تكشف للباحثين والدّارسين المراحل الّتي مرت بها اللّغة وخطّ سَيْرها وتطوّرها، وتُوصل إلى نتائج مهمّة لها فائدتها الكبيرة للّغة العربيّة وأبنائها.

فاللُّغة ظاهرةٌ اجتماعيّة مرتبطةٌ بالمجتمع الإنسانيّ وتعيش في أحضانه، تتقدّم بتقدّمه، وتتأخّر بتأخّره ، ويُصيبها ما يُصيب المجتمع من مؤثّرات، وتحفّ بها في كثيرٍ من الأحيان ما تحفّ به من مُعْضلات، وليست العربيّة في ذلك بدعاً بين اللّغات، "فإنّ حياتنا اللّغوية الّتي نحياها اليوم إنّما هي ثمرة ونتيجة لذلك الماضي الذي تعرّضت فيه اللّغة العربيّة لعوامل ومؤثّرات شتّى ، وثقافات متنوّعة ، واتجاهات وآراء متعدِّدة تركت أثرها في علم النّحو العربيّ بشكل واضح وجليّ على نحو ما رأينا، ويجدر بنا – والحالة هذهِ– إذا كنّا نسعى إلى فَهْم المنهج النّحويّ فهماً صحيحاً، أن نعنى بدرس هذا الماضي السحيق كلّه وتتبع آثاره، ومعرفة تلك المؤثّرات الّتي حدثت فيه، ولعلّنا بعد ذلك الدرس نستطيع أن نفهم من غوامض هذا المنهج وخفاياه حقائق كثيرة، وأن نصل إلى مالا يصل إليه قطّ المتناول المستعجل"[2].

واللّغة العربيّة شأنها شأن أيّ لغة في العالم خاضعة لنواميس التطوُّر على الدّوام، والتغيُّر دون انقطاع، وهذا التغيُّر يحدث في كلّ عَصر من عصور اللّغة، وعلى مختلف المستويات؛ ويُهمّنا ما يتعلّق بتركيب الجملة العربيّة، ففي كُلِّ زمن تظهر تراكيب جديدة، وتختفي أو تُهمل تراكيب أُخرى، ويتمّ ذلك دون قصد من أصحاب اللّغة ودون شعورهم؛

---

(1) إبراهيم السيِّد: اللّهجات العربيّة، ص 15.

(2) كاصد ياسر الزّيدي: مشكلات النّحو بين القديم والجديد، مجلة الدّراسات اللّغويّة، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، مجلد1، العدد2، 1999م، ص 203.

وتحدث مظاهر التطوُّر في اللّغة استجابةً لحركة الحياة، وتلبية لحاجات اجتماعيّة وثقافيّة وحضاريّة ضرورية للأفراد.

وتستطيع النّظرة التّاريخيّة وفقاً لذلك تجلية ملامح الظّواهر النّحوية المختلفة، وذلك عندما نلاحظ في اللّغة وجود صورتين أو أكثر لظاهرة نحوية واحدة، تُمثّل إحداهما فترة تاريخية أقدم من الصور الأخرى[1]؛ ولا شكّ في أنّ التعرف على الخصوصيات التّركيبية للّهجات العربيّة ودراستها في ضوء المنهج التاريخي الوصفيّ يُساعد على فَهْم تركيب الجملة العربيّة بشكلٍ أفضل بعيداً عن التّعليل والتّأويل.

فالنّظرة التاريخيّة يمكنها أن تقدِّم تفسيراً يسيراً لظاهرة " أكلوني البراغيث" على أنّها تُمثّل طوراً سابقاً من عُمر اللّغة إذ كان الفعل يتطابق مع فاعله تثنيةً وجَمْعاً ، وقد وُجد لهذه الظاهرة شواهد شعريّة وآيات قرآنية نحو قوله تعالى : **﴿ وأَسَرُّوا النّجوى الّذين ظَلَمُوا﴾**[2] أثارت جدل النّحاة، إذ اعترضت قاعدتهم النحوية التي تقتضي تجريد الفعل من أيّ علامة تدل على التثنية أو الجمع، فحاولوا إخضاعها لمنطقهم استجابة لنزعة معياريّة تهدف إلى تقديم قاعدة نحوية مطّردة، واختلفوا في توجيه هذه الشواهد أيمّا اختلاف ؛ ويصدق ذلك على قضيّة إلزام المثنّى الألف في الأحوال كُلِّها والاختلاف النّحوي في توجيه قوله تعالى: **﴿ إنْ هذان لساحران﴾**[3] وغير ذلك كثير من القضايا التي تعدّدت فيها آراء النّحاة تبْعاً لتعدُّد اللّهجات العربيّة النّاطقة بها، وذلك بسبب خلط النّحاة بين الفُصحى واللّهجات.

وترى النّظرة التّاريخيّة أنّ الأَخْذ بالصور الأَوْسع انتشاراً والأَحْدث عَهْداً مدعاة إلى تيسير تعليم النّحو العربيّ، وتخليصه من التّشعيب ، وذيول الخلاف، وتعدُّد الأوجه الإعرابيّة التي تُثقل كاهل المتعلمين والدّارسين؛ أمّا الصور الأخرى التي تمثّل مراحل

---

(1) رمضان عبد التوّاب: التطوُّر اللّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983م، ص 7.

(2) سورة الأنبياء : الآية 3.

(3) طه: الآية 63.

زمنيّة سلفت فيُنهض عليها في تاريخ النّحو، ويُستأنس بالعلاقة بين كُـلّ صـورة وتاليتها في رَسْم اتجاهات التّطور النّحوي في اللّغة العربيَّة[1].

أمّا فيما يخص القراءات القرآنيّة، فإنّ علم اللّغة الحديث يستطيع أن يحتجّ لها، وأن يُقدِّم التّفسير الملائم لهذه القراءات في إطار اللّهجات التي تمثّلها[2]، في منأى عن المـنهج المعياريّ الّذي يسلبها أهمّيتها من حيث كونها مرآة صادقة تعكس الواقع اللّهجيّ للقبائـل العربيّة القديمة.

ولعلّ من الإنصاف أن يُقال: إنّ اهتمام علمائنا القُدامى كان موجّهاً إلـى صـوْن اللّسان العربيّ من الخطأ ، وحفظ لغة القرآن الكريم من اللَّحْن، وأنّ نظـرتهم للفُـصحى على أنّها تُمثّل اللّهجات جاء نتيجةً لفهمهم وظروفهم واجتهاداتهم، ولعلّ حرصـهم علـى اللّغة الفُصحى، وسعيهم نحو إيجاد قواعد نحويّة مطّردة، ومَيْلهم إلى تقنين اللّغة وتنظيمها، وتأثّرهم بفلسفة العامل، دفعهم إلى عدم الاهتمام بدراسة اللّهجات العربيّة، فلم يروُوا منها إلاّ النَّزر اليسير، وحاولوا التّقليل من تسمية اللّهجات خَوْفاً على " الفُصحى"، وإن كانـت بعضها قد دُرست في كتب النّحو واللّغة دراسة جانبيّة.

وكان من نتيجة ذلك أنْ أصبحت دراسة اللّهجات العربيّة القديمـة فـي عَـصرنا ومحاولة الاهتداء إليها من الأمور العسيرة؛ لأنّ المادّة اللُّغويّة الّتي بين أيدينا لا تُعين على ذلك، ولا سيّما أنّ معظم الخصائص اللّهجيّة الّتي رُويـت تتّـصل بالجوانـب الـصوتيّة والصرفيّة والدّلاليّة، وأنّ القليل منها يتّصل بالتّراكيب النّحويّة؛ فَضلاً عـن أنّ اللّهجـات العربيّة الّتي ذكرها اللّغويون والنّحاة وظهر أثرها في التّخريج النّحوي لَـمْ يُـنَص علـى نِسبتها إلى قبائل معيّنة ومحدّدة، واكتفى النُّحاة بعزوها إلى هاتين الوحـدتَيْن الكبيـرتَيْن: الحجاز وتميم، ممّا يزيد الأمر مشقّة وصعوبة.

---

(1) نهاد الموسى: في تاريخ العربيّة، ص 220.

(2) عبد الغفّار حامد هلال: اللهجات العربيّة نشأة وتطوراً ، ص 445.

الخاتمة

تناولت هذه الدّراسة موضوع تعدُّد اللّهجات العربيّة وأثرها في النّحو، وقد توصّلت إلى النّتائج التّالية:

أ- جَهَدَ اللُّغويّون ونُحاة العربيّة في جَمْع مادّتهم اللُّغوية من مصادرها الموثوقة، واستقام لهم منهج ارتَضوَه لِضَبْط اللُّغة وتقعيدها، وتدخّلت حينئذ عواملُ لُغويّة وأخرى غَيْر لُغويّة كان لها أثرها في عمليّة التّقعيد النّحوي.

وكانت اللّهجات العربيّة القديمة على تنوّعها واختلافها من أهم العوامل اللُّغوية الّتي أسهمت في وجود ما يُعرف بظاهرة تعدُّد الأوجه الإعرابيّة في النّحو العربيّ، فَضْلاً عن مُقتضيات التّطوُّر التّاريخيّ للُّغة ومَوْقف النّحويين منه، والقراءات القرآنيّة المتعدّدة الّتي كانت تَعْكس الواقع اللّهجي للقبائل العربيّة وأثرها في الدّرس النّحويّ.

أمّا العوامل غير اللُّغويّة (أو الخارجية التي لا علاقة لها بطبيعة اللُّغة)، فقد تمثّلت في طبيعة نظرة علمائِنا القُدامى للصِّلة بين الفُصحى واللّهجات، وقيود المكان والزّمان الّتي حدّدها هؤلاء العلماء وُصولا إلى فِكْرة النّقاء اللُّغوي، إلى جانب اختلاف طرائق النّظر في المادّة المدروسة تِبْعاً لتعدُّد المدارس النّحويّة.

وقد عبر أبو عمرو بن العلاء عن منهج علمائنا القدامى في عمليّة التقعيد للعربيّة بقوله: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لُغات"؛ والذي يفسر لنا هذا المسلك العلميّ " المنهجيّ" هو فَهْم هؤلاء العلماء لطبيعة الصلة بين اللغة الفصحى واللهجات، واعتبارهم الفُصحى هي اللهجات المتعدِّدة أنفسها مما أطلقوا عليه أنّه " كلام العرب" ، ولا يمكن دراسة هذا الحشد الكبير المختلط من المادة اللغوية إلا بهذه الطريقة، وهكذا جاء النحو العربي وفيه قواعد عامة ذات احتمالات متعددة ، فقد استثنى هذا المنهج لغات عربية متعددة، فصار النحاة في مرحلة متأخرة – بعد إرساء قواعد النحو للتغلب على مشكلة اللحن – يهتمون بما أهملوه بالمراحل الأولى من نشأة النحو العربيّ.

ب- ظهرت قضيّةُ المُفاضلة بين لهجات القبائل العربيّة بشكلٍ بارزٍ عند النّحويين، وذلك وفق المعايير الّتي ارتضوها والقواعد الّتي وَضَعُوها، فوجدناهم يُقرّرون أنّ هذه اللُّغة أقيس من تلك للعلّة الفُلانيّة، وتزخرُ كتبهم ومؤلّفاتهم بجملةٍ من الأَوْصاف للّهجات العربيّة ظلّت مبهمةً لا نَجِدُ لها تحديداً علميّاً، وكانت تتردّد عِنْدَهُم وتُتَّخَذ أساساً للحُكم ومعايير لِرفض ظواهر نحويّة ليست بالقليلة؛ كقولهم: لغة رديئة، ولغة قليلة، ولغة شاذّة، ولغة قبيحة، وهذا نادر، وذاك شاذّ، إلى غير ذلك من المصطلحات والأوصاف الّتي كثيراً ما استُخدمت بتعنُّت في تخطئة الظّواهر النّحوية ورَفْضها، دون النّظر إلى مستويات الأداء اللُّغوي وطبيعة العلاقة بين اللُّغة الفُصحى واللّهجات، ومعلومٌ أنّ اللّهجة فصيحة إذا أدّت إلى التفاهم والاتّصال بين أبنائها.

ج-لم يتقيّد النّحويّون بالأَخْذ عن القبائل العربيّة الّتي افترضُوا فيها توافر عُنصر الفصاحة، إذْ وَجَدناهُم يحشدون في مؤلفاتهم لغات قبائل كثيرة حكمُوا عليها بعدم الفصاحة لوقوع مواطنها في جوار الأعاجم واختلاط أبنائها بهم أو بدعوى التّحضُّر، فرأيناهم قد سجَّلُوا كلّ ما سَمِعُوا ، ولو كان هذا المَسْمُوع لغات رديئة أو لهجات ضعيفة، فَكَثُرت بذلك الوجوه في المسألة الواحدة من مسائل النحو العربيّ.

وفي الوقت نفسه وجدنا النُّحاة يرفُضُون ويتأوّلون ظواهر نحويّة تُنسب إلى قبائل عربيّة يُفترض أنْ تكون ممن يُحتج بلغاتها، كَقَيْس وتميم وأَسَد.

د-تُعدّ القراءات القرآنية مصدراً مهماً من مصادر الاستشهاد ، وذلك لأن خصائص العربيّة تتجلّى فيها، وما من وجه من وجوه هذه القراءات – متواترها وشاذّها – أو أسلوب من أساليب تراكيبها النّحويّة والإعرابيّة إلا له سبب يرتكز عليه من لغة العرب، منسوباً أو غير منسوب.

وقد كانت القراءات القرآنية، وما فيها من خصائص عربيّة، حافزاً للعلماء على البحث عن الأسباب اللغوية والنّحوية والإعرابيّة، فبحثوا في كلام العرب عما يؤيد هذه القراءات ، وكانت إحدى الروافد المهمة التي أوجدت ظاهرة التعدُّد في الأوجه الإعرابية ، فقد كان كل وجه منها يتخرج على نحو معيّن يغني هذا المجال، لا سيما أن تكلم القراءات تستند إلى اللهجات العربيّة .

هـ- جنى المنهجُ المعياريُّ على كثيرٍ من القراءات القرآنيّة وذلك بإخضاعها للمنطق والقياس، ولو أنّ النّحويين أَرْجَعُوا هذه القراءات إلى أصلها في اللّهجات العربيّة لأَراحونا من كثير من تأويلاتهم وتخريجاتهم الّتي تَبْعُدُ عن الفَهْم الصّحيح للظّاهرة اللُّغوية.

ويرى بعض المحدثين أن علمُ اللُّغة الحديث يستطيع أن يحتجّ للقراءات القرآنيّة، وأنْ يَضَعَ التّفسير الملائم لها في إطار اللّهجات الّتي تُمثِّلها، وذلك في منأى عن المنهج المعياري الذي يسلبها أهميتها من حيث كونها مرآة صادقة مثلت الواقع اللهجي لما نطقت به العرب سليقة قبل وضع قواعد النحو العربي.

و-كانت اللّهجات العربيّة والقراءات القرآنيّة من الأسباب المُهمة الّتي دَعَت النُّحاة للجوء إلى التّخريج النّحويّ، إذْ اصطدمت في أحيان كثيرة بقواعدهم النّحويّة الّتي وضعُوها وقاسوا عليها، فراحُوا يؤوّلون ويُوجّهون ويخرّجون كُلّ ما خالف قواعدهم؛ فتشعّبت بذلك أبواب النّحو العربيّ وتفرّعت مسائله، مما دفَع الكثيرين من أبناء العربيّة للدّعوة إلى تيسير تعليم النّحو العربيّ، لِيُصبح سَهْلاً مَيْسوراً غَيْر مُثقل بالفرعيّات الّتي أَدّت إلى صعوبته على المتعلّمين، أما القضايا والمسائل الخلافية فيقتصر شأنها على الدارسين المتخصصين في النحو العربي في مراحل الدراسات العليا.

ز-لا شكّ في أنّ النّظرة اللُّغوية التّاريخية تُساعد على فَهْم طبيعة اللُّغة الفُصحى ولهجاتها، وتركيب الجملة العربيّة بشكلٍ أفضل، وتُخلّص النّحو العربيّ من الخلاف والتّعليل والتّأويل؛ كما أن الأخذ بالصّور الأَوْسع انتشاراً والأَحْدث عَهْداً مدعاة إلى تيسير تعليم النّحو العربيّ وتخليصه من التّشعيب.

ح- إنّ الباحث في تاريخ النحو العربي إذا استطاع أن يقف على أصل ظاهرة تعدد اللهجات العربية وأثرها في النحو ، يمكن أن يفسر أشياء متعددة وأن يفهم حقائق كثيرة تتصل بالمنهج النحوي، وأن يصل إلى ما لا يصل إليه قط المتناول المستعجل.

ويمكننا أن نعيد قراءة تراثنا النحوي ومكاشفته في ضوء ما يستجد من مناهج لغوية جديدة تخدم اللغة العربية وأبناءها.

الباحثة

ليلى

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مصادر الدّراسة

و

مراجعها

أوّلاً: الكتب العربيّة

-القرآن الكريم.

-الأشمونيّ، أبو الحسن علي نور الدّين بن محمّد (ت 929هـ)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، 1955م.

-الأفغاني، سعيد، في أصول النّحو، المكتب الإسلاميّ، بيروت، 1987م.

-الأنباريّ، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد (ت 577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلّة في أصول النّحو، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريّة، 1957م.

----------، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، 1982م.

----------، التّبيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة للكتاب، القاهرة، ط1، 1980م.

----------،نزهة الألباء، تحقيق إبراهيم السّامرائيّ، مكتبة الأندلس، بغداد، د.ت.

-الأندرابي، أحمد بن أبي عمر ، قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، تحقيق أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985م.

-الأندلسيّ، أبو حيّان محمّد بن يوسف (ت745هـ) ، تذكرة النّحاة، تحقيق عفيف عبد الرّحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ،ط1، 1986م.

-أنيس، إبراهيم، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الإنجلو المصريّة، القاهرة، ط6، د.ت.

- --------، مستقبل اللّغة العربيّة المشتركة، معهد الدّراسات العربيّة العالية، القاهرة، 1959م.

- برجشتراسر، التّطور النّحوي للّغة العربيّة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م.

-ترزي، فؤاد حنّا، في أصول اللّغة والنّحو، مكتبة لبنان، بيروت، د. ت.

-التميميّ، أبو طاهر محمّد بن يوسف بن عبد الله (ت 538هـ) ، المسلسل في غريب لغة القرآن، تحقيق محمد عبد الجواد، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

-ابن الجزريّ، أبو الخير محمّد بن محمّد (ت 833 هـ) ، النّشر في القراءات العَشْر، تصحيح ومراجعة على محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- --------، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، مكتبة القدسي، القاهرة، ط1، 1996م.

-أبو جناح، صاحب، دراسات في نظريّة النّحو العربيّ وتطبيقاتها، دار الفكر، عمّان، ط1، 1998م.

-الجندي، أحمد علم الدّين، اللّهجات العربيّة في التّراث، الدار العربيّة للكتاب،1982م.

-ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ) ، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار، دار الهدى، بيروت، ط2، 1952م.

- ---------، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النّجدي ناصف وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة- لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، 1969م.

-جونستون، دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربيّة، ترجمة أحمد محمد الضُّبيب، الدار العربيّة للموسوعات، الرياض، 1983م.

-حسّان ، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، دار الثّقافة، القاهرة، 1958م.

-حسن، عباس، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط2.

-حسن، عبد الحميد، القواعد النّحوية مادّتها وطريقتها، مكتبة الإنجلو المصريّة، ط2، 1952م.

-حماسة، محمّد عبد اللّطيف، بناء الجملة العربيّة، دار الشّروق، القاهرة، ط1، 1996 م.

- بن حنبل، أحمد: المسند، دار الفكر، د.ت.

جميع الحقوق محفوظة

-ابن خالويه، أبو عبد اللّه الحسين بن أحمد (ت 370هـ) ، الحجّة في القراءات السّبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، ط5، 1990م.

- --------، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق برجشتراسر، دار الهجرة، القاهرة، 1934م.

-الدّانيّ، أبو عمرو عثمان بن سعد (ت 444هـ)، كتاب التّيسير في القراءات السّبع، تصحيح يرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1985م.

-الدّراويش، محمود أبو كتّه، دراسات في النّحو العربيّ نحاة ومؤلّفات، المكتبة الوطنيّة، عمّان، ط2، 1993م.

-دمشقيّة، عفيف، أثر القراءات القرآنيّة في تطوّر الدّرس النّحويّ، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1978م.

- --------، خطى متعثّرة على طريق تجديد النّحو العربيّ، دار العلم للملايين، ط1، 1980م.

-الدّمياطيّ، أحمد بن محمّد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، رواه وصحّحه وعلّق عليه محمّد الضبّاع، دار الندوة الجديدة، بيروت، د . ت.

-الذّهبيّ، شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد (ت 748هـ)، معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، تحقيق بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عبّاس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.

-الرّاجحي، عبده، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعرفة الجامعية، الأسكندريّة ، 1996م.

- الرّازيّ، محمد بن عمر بن الحسين البكري (ت 606هـ)، التّفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1997م.

-الرّافعيّ، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1974م.

-الرّعينيّ، أبو جعفر أحمد بن يوسف: تحفة الأقران فيما قرئ بالتّثليث من حروف القرآن، تحقيق علي حسين البواب، دار المنارة، جدّة، ط1، 1987م.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

-الزّبيديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن (ت379هـ)، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1973م.

-الزّجاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحق (ت340هـ)، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.

-الزّركشي، بدر الدّين محمد بن عبد اللّه (ت 437هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1988م.

-ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرّحمن بن محمّد، حجّة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1982م.

-السّجستانيّ، أبو بكر عبد اللّه بن أبي داود،كتاب المصاحف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.

-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت.

-السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد اللّه (ت 368هـ)، أخبار النّحويين البصريين، تحقيق طه الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1955م.

-السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن (ت 911هـ)، الأشباه والنّظائر في النّحو، المكتبة العصريّة، بيروت، ط1، 1999م.

- ---------، الاقتراح في علم أصول النّحو، دار المعارف العثمانيّة، ط2، 1359هـ.

- ---------، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمّد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، د.ت.

- ---------،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م.

-شاهين، عبد الصّبور، في علم اللّغة العام، مؤسسة الرسالة، القاهرة، 1980م.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

-الصّالح، صبحي، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط14، 2000م.

-ضيف، شوقي، المدارس النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، ط8، 1968م.

-عبابنة، جعفر، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربيّ، دار الفكر ، عمّان، ط1، 1984م.

-عبد الباقي، ضاحي، لغة تميم دراسة تاريخيّة وصفيّة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، 1985م.

-عبد التوّاب، رمضان، بحوث ومقالات في اللّغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.

- ----------، التّطور اللّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983م.

- --------، المدخل إلى علم اللّغة، ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1985م.

-عبده، داود، أبحاث في اللّغة العربيّة، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.

-ابن عقيل، بهاء الدّين (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ط14، 1964م.

-عمايرة، إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللّغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.

-عمر، أحمد مختار،البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1982م.

-العناتي، وليد، التّباين وأثره في تشكيل النّظريّة اللّغويّة العربيّة، وزارة الثقافة، عمّان، 2001م.

-عون، حسن، اللّغة والنّحو دراسة تاريخيّة وتحليليّة ومقارنة، جامعة الأسكندرية، ط1، 1952م.

-عيد، محمّد، في اللّغة ودراستها، عالم الكتب، القاهرة، 1974م.

- --------، المستوى اللّغوي للفصحى واللّهجات وللنثر والشّعر، عالم الكتب، القاهرة، 1981م.

-الغوث، مختار، لغة قريش، دار المعراج الدوليّة ، الرياض، 1992م.

-ابن فارس، أحمد بن الحسين (ت 395هـ)، الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العربيّة في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1963م.

-الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ) ، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجّار، دار السّرور ، بيروت، 1955م.

-الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت175هـ)، كتاب الجمل في النّحو المنسوب إلى الخليل الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.

-فك، يوهان، العربيّة، ترجمة رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.

-فندريس، اللّغة، ترجمة عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الإنجلو المصريّة، 1950م.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

-القاسمي، علي، علم اللّغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1975م.

-القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت 356هـ)، ذيل الأمالي والنّوادر، مراجعة لجنة إحياء التّراث العربيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م.

-ابن قتيبة، أبو محمّد عبد اللّه بن مسلم (ت 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، ط2، 1973م.

-القرطبيّ، أبو عبد اللّه محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1937م.

-القفطيّ، جمال الدّين أبو الحسن (ت646هـ)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1950م.

-القيسيّ، أبو محمّد مكّي (ت 437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدّين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1981م.

- ---------، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984م.

– ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبد اللّه (ت 672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.

–المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت 285هـ)، الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب ، القاهرة، 1956م.

–ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت 324هـ)، كتاب السّبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ.

–المخزومي، مهدي، في النّحو العربيّ نقدٌ وتوجيه، المكتبة العصريّة، بيروت، 1964 م.

– ––––––––: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1958م.

–مسلم، صحيحه بشرح النّووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1929م.

–مصطفى ، محمّد صلاح الدّين، النّحو الوصفيّ من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، د.ت.

–مطر، عبد العزيز، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة، الدار القوميّة، القاهرة،1956م.

–المطلبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحّدة، دار الحريّة، بغداد، 1978م.

–أبو المكارم ، علي، أصول التّفكير النّحوي، الجامعة الليبيّة، طرابلس– ليبيا، 1973م.

– ––––––––، تقويم الفكر النّحوي، الدّار العربيّة للكتاب، طرابلس– ليبيا، 1983م.

–مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، 1965م.

– ––––––––، المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من الهجرة، دار الشروق، بيروت، ط1، 1980م.

جميع الحقوق محفوظة

– ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، قدّم له عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خيّاط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، د.ت.

–الموسى، نهاد، في تاريخ العربيّة أبحاث في الصُّورة التّاريخيّة للنّحو العربيّ، الجامعة الأردنية، عمّان، 1976م.

– ––––––––، اللغة العربية وأبناؤها، مكتبة وسام ، عمان، 1990م.

–الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمّد (ت 518هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة السنّة المحمديّة، القاهرة، 1955م.

–النحّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمّد (ت 338هـ)، إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1980م.

–النّعيمي، حسام سعيد، الدّراسات اللّهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي، دار الرشيد، بغداد، 1980م.

–الهاشميّ، التهامي الرّاجي، بعض مظاهر التطوّر اللّغوي، معهد الدّراسات والبحوث المغربيّة، الرباط، 1978م.

–ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين (ت 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، بيروت، 1994م.

– ––––––––، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، د. ت.

– ––––––––، شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1994م.

– ––––––––، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمّد علي حمد اللّه ومراجعة سعيد الأفغاني، مكتبة سيّد الشّهداء، دمشق، ط5، 1972م.

– هلال، عبد الغفّار، حامد، اللّهجات العربية نشأة وتطوراً، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

– ابن يعيش، يعيش بن علي (ت 643هـ)، شرح المفصّل ، مكتبة المدني، القاهرة، د.ت.

ثانياً: الدّوريّات والمجلات العربيّة:

–الحديد، محمود عبد اللّه جفّال، قراءة عبد اللّه بن عامر في الميزان، مجلّة دراسات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة،الجامعة الأردنية، المجلّد 23، العدد1، 1996م.

–زاهد، زهير غازي، النّحويُّون والقراءات القرآنيّة، مجلّة آداب المستنصريّة، جامعة البصرة، العدد 15، 1987م.

–الزّيدي، كاصد ياسر، مشكلات النّحو بين القديم والجديد، مجلّة الدّراسات اللّغويّة، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، المجلد1، العدد2، 1999م.

–الموسى، نهاد، فيها قَوْلان أو أضواء على مسألة التعدُّد في وجوه العربيّة، مجلّة أفكار ، عمّان، العدد 28، 1975م.

–السيِّد، إبراهيم يوسف، اللّهجات القديمة وبناء الجملة في العربيّة الفُصحى، مجلّة بحوث ودراسات في اللّغة العربيّة وآدابها، الرياض، الجزء3، 1992م.

ثالثاً: الرّسائل الجامعيّة:

– الجمل، عبد الرّحمن، منهج الإمام الطّبري في القراءات في تفسيره، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور فضل حسن عباس، الجامعة الأردنية، عمان،1992م.

Abstract

The Influence of Arab Dialects on Arabic Grammar

By
Layla Barjas Abu al-Ghanam

Supervisor
Dr. Mahmoud Jaffal al-Hadid

Arab Scholars, whether in the past or present, have always paid extensive attention to the study of old Arab dialects. However, at the same time, certain aspects related to these aspects such as structure and phonetic studies had not been accounted for.

Hence, the present study attempts to tackle the Arab grammarians' methodologies in issues pertaining to peculiar structures of dialects, how to study them, accept or reserve them, and trace their structural specifics, if possible, to the tribe(s), or to smaller groups within the same tribe. This is necessary for attributing peculiar structures to a wider chain of many Arab tribes living in one area, or for the purpose of pinpointing points of convergence and divergence among them.

The current study assumes that literary Arabic is a combination of syntax features inherent in Arabic dialects, which renders it an ideal model for syntax complications. Considering the fact that Arabic dialects are diverse, many opinions have emerged concerning a number of syntactic issues based on heard dialects. This problematic has raised many questions, which this study endeavors to answer.

One of the questions is identifying those dialects adopted in the formation of Arabic grammar. Another is allocated grammarians' methodologies as to monitoring structural peculiarities for the different dialects, and how to observing them. Yet another is discussing those linguistic and nonlinguistic factors that contributed to the emergence of one syntactic phenomenon rather than another in a dialect or group of dialects. How grammarians have dealt with dialects phenomena generating from this criterion is also one of the issues raised in the study. Whether there are points of divergence or convergence between dialects and the multi-aspects of inflection in brought under focus as will.

In the course of the study, grammarians' attitudes towards the development of dialects techniques are clarified. How grammarians dealt with the different Quranic readings strengthened by dialects diversity is another issue dealt with in the thesis. Also, discussed is whether Arabic syntax can be subjected to such a wide range of opinions, which have after been contradictory, depending on the diversities and differences of Arabic dialects, and how far grammarians have managed to make up such diversities or probably to what extent the diversities have contributed to rendering syntax a difficult discipline. Lastly, the study aims to underscore the influence of dialects diversity on the construction of syntax rules, whether positively or negatively.